وقال ان التعديلات سوف تتمحور حول شراء الدولة البيوت بينما يستثمر القطاع الخاص فيها لمدة 45 عاما.

وتوقع ان يبلغ رأسمال شركة الخير ان 600 مليون دينار وبتكلفة إجمالية تبلغ 4 مليارات دينار، مبينا ان الدولة سوف تغطي جزءا من التكاليف بأقل من مليار دينار، اما عن التكاليف الباقية فسوف تأتي من خلال التمويلات الخارجية. وأكد ان العمل في خطة التنمية مستمر ولم يتوقف ليوم واحد، لافتا الى انه سوف يتم البت في جسر صبية قريبا جدا عندما يرسى على أقل الأسعار، إضافة الى الانتهاء من مستشفى جابر خلال العام المقبل والذي سيضم 1200 غرفة.

وأوضح ان المدن الإسكانية تأخرت بسبب عدم وضوح آلية التمويل بالنسبة للقطاع الخاص، مشيرا الى ان التعديلات التي من المفترض ان ترى النور قريبا سوف توضح آليات التمويل. وبين ان نسبة تنفيذ المشروعات بالنسبة لوزارة الإسكان تبلغ 60٪ تقريبا.

ولفت الى ان الدولة ملتزمة في دعم المنتج الوطني اذ انها تلتزم بشراء المنتجات الوطنية من المقاولين الذين تتعاقد معهم مباشرة وذلك وفقا لقرارات مجلس الوزراء، ولكن لا تلتزم بذلك تجاه مقاولي الباطن.

وتوقع ان يشهد أداء سوق العقار تحسنا واضحا خلال العام الحالي، لافتا الى ان قطاع المقاولات المحلي سوف يكون له نصيب الأسد من المشروعات الإسكانية التنموية التي من المتوقع ان تشهد انفراجة خلال الفترة المقبلة.

من ناحية أخرى، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الصناعات الوطنية د.عادل الصبيح ان أهم المعوقات التي واجهت المشروع الخاص بالمساكن منخفضة التكاليف، هو ان النموذج الاقتصادي للمشروع قام به أناس بيروقراطيون ولا ينظرون الى الجوانب الاقتصادية بالشكل الملائم، مضيفا ان الذي أمامنا اليوم هو المحاولة الثالثة للمساكن منخفضة التكلفة، ونحن لن نشارك في الدخول نتيجة لردود فعل سابقة ونتمنى له النجاح وتحقيق أهدافه، كما نتمنى ان تتم ترسية المشروع على أي كان من المستثمرين، لأن تنفيذ المشاريع بحد ذاته ينعكس بالفائدة على المستثمرين وعلى كل المجتمع، فالمستثمر سيقوم بشراء جميع أدوات البناء.

وأضاف: «أعتقد انه لن يكون هناك تحريك لعجلة الاقتصاد إلا اذا كان هناك عملية تدوير للأموال، كي يستفيد الكل فيها، كما أرى ان مبدأ الحساب على أساس من يربح كثيرا هو مبدأ خاطئ، ولكن يجب ان ينظر للمجتهد والمخاطر والذي يضع أمواله في استثمار فيه مخاطرة، فمن حقه ان يحقق أرباحا جيدة». وعن مستوى العوائد المتوقعة والتي قد تكون سببا في عدم دخول القطاع الخاص في تلك المحاولات الثلاث لمشاريع المساكن منخفضة التكاليف، أوضح الصبيح اننا لم نطلع على التعديلات الأخيرة حول المشروع.

النومس مع زينب حسين من هيئة الصناعة

النومس في جناح الاتحاد وإلى جانبه حسين الخرافي

شركات راعية ومشاركة في المعرض

النومس يطلع على الصناعات المحلية من مواد البناء

النومس ومدير عام الصناعات الوطنية د. سعود الفرحان

حملة هيئة الصناعة «المنتج الوطني منا وفينا»

ولكن نتمنى ان يقود الآخرون العملية ونتمنى لهم النجاح، كما انه لا يجوز بحال من الأحوال ان نتحدث عن مساكن منخفضة التكلفة، بإيجار 50 دينارا، ويتم اعطاؤه نموذجا اقتصاديا تكون تكلفته أكثر من هذا المبلغ، بالتالي ما لم يكن هذا النموذج الدراسي للمشروع من قبل اقتصاديين متخصصين ولهم دراية جيدة بالقطاعات الاقتصادية في البلاد، حتى تكون هناك منافسة بين القطاع الخاص، وتعم الفائدة على الجميع، وبالتالي تحقق الحكومة ما تريده من المشروع.

وحول ما اذا كانت تلك التعديلات في انتظار اطلاع مجلس الأمة المقبل والمصادقة عليها، أكد الصيرح انه من الخطأ الكبير ومن التداخل بين السلطات ان تكون تفاصيل هذه المشاريع بقانون، فلا يجوز ان تكون التفاصيل المتعلقة بالايجار والمساحة ونسبة التجاري وغيرها من التفاصيل، لا يجوز دستوريا ان تكون موضع بحث في مجلس الأمة، لأنها بذلك تخالف المادة 50 من الدستور التي تقضي بفصل السلطات، كما ان الكثير من مشاكلنا الاقتصادية في البلاد مرتبطة بعجز أو قلة في فهم تلك المادة، فمثلا إنشاء شركات فيها قانون لتوزيع الحصص، وفيها تفاصيل هذا التوزيع، فهنا يكون تداخل في السلطات، كما ان اصدار قانون يتعلق بالرواتب والكوادر كذلك فيه تداخل في السلطات، وكان الأولى بالحكومة ان تتجه للمحكمة الدستورية لأن هذه القوانين فيها تداخل في السلطات.

وأضاف قائلا: «الحكومة ساهمت كذلك في هذا الأمر حيث انها قدمت قوانين فيها تداخل في السلطات، وهذا يدل على ان هناك قصورا في فهم المادة 50 من الدستور، التي أدت الى التداخل في السلطات، فعندما يصدر مثلا قانون يقول ان التأمينات الاجتماعية تدخل بنسبة 20٪ من رأسمال شركة ما، بالتالي عندما تخسر الشركة فمن وقتها يكون المسؤول؟ ولا تساءل وقتها التأمينات لأنها دخلت بموجب قانون، لكن الوضع الطبيعي هو ان يقول القانون، انه يجوز للمحكمة ان تمتلك في مؤسساتها ما يصل الى 20٪ بالتالي يكون الخيار في تحديد النسبة للحكومة، وفي حال خسارة المشروع فهم يكونون مسؤولين عن تلك الخسارة مع بقية المساهمين».

وعن معوقات مشاريع التنمية يعتقد ان المعيقات الرئيسية التي تواجه تلك المشاريع هي أولا التداخل في السلطات، ثانيا تعدد الطبقات الرقابية فلدينا تعدد طبقات رقابية متكررة بشكل غير معقول، بمعنى ان المشروع عندما ينفذ يحتاج الى مئات الموافقات، وعندما يلغى يحتاج الى موظف في إحدى المؤسسات يعترض ويستطيع ان يعطل المشروع، ثالثا التشابك في الإجراءات فعندما نحتاج مثلا الى إنشاء مصنع معين، فلابد ان يتردد المستثمر على الهيئة العامة للصناعة عشرات المرات، وعلى البلدية عشرات المرات، وعلى الهيئة العامة للبيئة كذلك عشرات المرات، وعلى الاطفاء كذلك، وهذا كله يؤدي الى عوائق كما ان الإجراءات ليست متوالية.

مشاركة مميزة لـ «بيتك»

برنامج تدريبي في المعرض

قدم م. عبد الرحمن الشمري برنامج تدريبي بعنوان «كيف تبني بيتك خطوة بخطوة» وذلك على هامش المعرض.

وتضمن البرنامج المحاور التالية :

- شرح خطوات التصميم والتعريف بأهم الشروط التي يجب إتباعها عند اختيار المقاول المنفذ للمبنى
- شرح الخطوات التفصيلية لمراحل البناء الإنشائي والتنفيذ السليم لتشطيبات الأعمال المدنية
- شرح للأعمال الميكانيكية في المباني من تكييف وتمديدات التغذية والصرف الصحي بالإضافة إلى المصاعد
- شرح التمديدات الكهربائية وتمديدات الضغط المنخفض والنقاط التي يجب مراعاتها أثناء تنفيذهما

شركات متخصصة في صناعة مواد البناء

الجهات والشركات الراعية والمشاركة

- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- الهيئة العامة للصناعة
- وزارة الكهرباء والماء
- شركة مجموعة كلم انترناشيونال
- شركة الأشغال والبناء (مصنع القطامي للمواد العازلة)
- وزارة الأشغال العامة
- شركة الروابط الكويتية البريطانية للتكييف
- بلدية الكويت
- الشركة الكويتية للصخور
- شركة نور للاستثمار المالي
- شركة المعرض الجديد للتجارة العامة والمقاولات
- شركة منتجات المعادن
- شركة سديم الكويت للتجارة العامة والمقاولات
- شركة أسمنت الكويت
- شركة الكويت لصناعة المواد العازلة - كيمكو
- شركة كيربي الكويت للمباني الحديثة
- شركة الشايجي للاثاث والمفروشات
- شركة جمال أدريس التجارية
- بنك بوبيان
- مجموعة شركات النصف
- شركة أصباغ جي تي سي المحدودة
- مصنع جي تي سي للمواد اللاصقة
- شركة توب دوور
- شركة بسايل الدولية
- ابريز للتصميم والديكور
- اتحاد الصناعات الكويتية
- شركة الزامل المعمارية
- شركة الفارسي جلوبال للاستيراد والتصدير
- بيت التمويل الكويتي
- الشركة المتحدة لصناعة الحديد
- «يوني ستيل»
- المقاولون العرب – الكويت
- بنك التسليف والإدخار
- شركة توب روك للابواب والشبابيك الجاهزة
- شركة التيسير العالمية للمقاولات العامة للمباني
- الشركة الوطنية الهندسية للمصاعد والسلالم
- شركة الرفاعي للزجاج
- شركة مشاتل الشاهين الزراعية والغذائية
- سمارت وود فاكتوري للاثاث
- شركة كليك الكويتية لانتاج الأبواب والشبابيك
- مطابخ الفارسي
- شركة الغانم للمواد الخصوصية
- الشركة الأولى لمعدات الأمن والسلامة
- مصنع ماسكو ستيل
- شركة ألمنيوم الخليج
- بنك الخليج
- شركة أبيات
- شركة صناعات التبريد والتخزين
- شركة دخيل الجسار للصناعات الكهربائية
- شركة خالد علي الخرافي وأخوانه للمقاولات الإنشائية
- شركة حيات للرخام
- شركة الصناعات الكويتية (العربية للمعادن الخفيفة)
- شركة الصناعات الكويتية (الزجاج المتحدة)
- الشركة الصناعية لحماية البيئة
- بنك الكويت الدولي
- شركة الصناعات الوطنية
- شركة الصناعات لأنظمة البناء
- شركة المنتجات الأسمنتية للصناعات الوطنية
- مصنع سيراميك الصناعات الوطنية
- شركة بلاستيك الصناعات الوطنية

د. عادل الصبيح

الصبيح يؤكد على التعاون والثقة المتبادلة بين «الصناعات الوطنية» و«ادارة»

معرض الصناعات والبناء يكرم الشركات الراعية والمشاركة

اختتم معرض الصناعات والبناء الأول الذي تنظمه شركة الصناعات الوطنية وإدارة لتنظيم المعارض والمؤتمرات أعماله وفعالياته بنجاح ، إذ حظي بنسبة حضور كبيرة باعتباره المعرض الصناعي الأول والأكبر الذي يقام على أرض الكويت .

وخلال الحفل الختامي الذي أقيم في فندق الريجنسي، كرمت الصناعات الوطنية ممثلة برئيسها والعضو المنتدب د. عادل الصبيح الشركات الراعية والمشاركة وقد تخلل الحفل توزيع الدروع على الجهود المبذولة والتي ساهمت في انجاح المعرض .

وأكد على التعاون والثقة المتبادلة بين الصناعات الوطنية وشركة ادارة مشيدا بجهود الحاضرين من الشركات و منهم رؤساء مجلس ادارة شركات ومديري أقسام ساهموا في نجاح المعرض.

كما تخلل الحفل توزيع شهادات تقدير لمديري الشركات على تكريما لجهودهم في الاشتراك والتعاقد في هذا المعرض اضافة الى تكريم المدرب عبد الرحمن الشمري الذي أعد ورشة عمل على هامش المعرض حول « كيف تبني بيتك » .

وقد حضر عبد الله النوعس نائب المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وممثلين أخرين عن الهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الاشغال

والشركة المتحدة لصناعة الحديد «يوني ستيل» و بيت التمويل الكويتي وشركات أخرى راعية ومشاركة

في اتفاقية شراكة قيمتها 980 مليون دولار

كوكاكولا تستحوذ على نصف «العوجان الصناعية»

الشيخ عادل العوجان رئيس مجلس ادارة شركة العوجان يوقع الاتفاق مع ممثل شركة كوكاكولا

وقعت شركة «العوجان» الصناعية السعودية الشهر الماضي اتفاقية ملزمة مع شركة «كوكاكولا» تستحوذ بموجبها «كوكاكولا» على حوالي 50% من شركة «العوجان» المتخصصة في صناعة المرطبات.

و ستوفر الاتفاقية التي تبلغ قيمتها 980 مليون دولار أمريكي، لشركة «العوجان»، منصة لتسريع النمو العالمي للعلامات التجارية التابعة لها ومن ضمنها «راني» و«بربيكان»، في حين ستسهم في تعزيز فرص النمو في المنطقة لعلامتها التجارية المرخصة «فيمتو»، في الوقت الذي ستستحوذ فيه شركة «كوكاكولا» عند اتمام الصفقة، على حصة كبيرة في شركة رائدة في صناعة المشروبات غير الغازية في منطقة الشرق الأوسط. وتمثل هذه الاتفاقية أضخم استثمار من نوعه لشركة عالمية في هذا القطاع الحيوي في منطقة الشرق الأوسط، مما يبرز مستوى النجاح الذي حققته «العوجان»، التي تحتل منتجاتها مراكز متقدمة في قطاع المشروبات غير الغازية، وهي غالبا ما تكون ضمن أهم ثلاث منتجات في فئتها في الأسواق التي تتواجد فيها. وتتبوأ العوجان مرتبة متقدمة على قائمة أكبر مئة شركة في المملكة العربية السعودية، حيث يتجاوز حجم عائداتها السنوية 850 مليون دولار أمريكي.

والى جانب استحواذ «كوكاكولا» على 50% من شركة «العوجان» تستحوذ على 49% من شركة التعبئة والتوزيع التابعة لشركة «العوجان»، والتي ستحتفظ بحقوقها في إدارة العلامة التجارية المرخصة «فيمتو».

ويعمل لدى نظام «كوكاكولا» أكثر من 40 ألف موظف في العالم العربي، وكانت الشركة قد أعلنت في أكتوبر الماضي أنها ستستثمر 5 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات العشر القادمة.

وتستثني الاتفاقية عمليات التصنيع والتوزيع التابعة للعوجان في إيران. ومن جهة أخرى، يعتمد إتمام هذه الاتفاقية على تحقيق عدد من الشروط المحددة، والتي تتوقع الشركتان إتمامها في النصف الأول من عام 2012.

تمثل هذه الاتفاقية أضخم استثمار من نوعه لشركة عالمية في الشرق الأوسط

اهتمام أمريكي بالصناعة الدوائية في الجزائر

أعلن خوسيه فرنانديز مساعد وزيرة الخارجية الامريكية المكلف بالاقتصاد والطاقة والشؤون التجارية ان الجزائر توفر فرصا كبيرة للشركات الاميركية في مجال الصناعة.

وتهتم الشركات الاميركية بعدد كبير من القطاعات كالطاقة والصناعة الصيدلانية والمواد الاستهلاكية، بحسب المسؤول الاميركي.

واضاف فرنانديز ان «الشركات الامريكية عبرت عن اهتمامها الكبير بمشاريع التهيئة القاعدية التي اطلقتها الدولة في مجالات المياه والطرقات وغيرها».

واكد ان «عددا كبيرا من الشركات الاميركية ترى ان الجزائر بلد جيد للاستثمارات واعمالها تسير بشكل جيد، الا انهم يفضلون مناخا من الاستقرار حيث القواعد واضحة وشفافة».

سيفيتال الجزائرية تتوسع في العراق

توقعت شركة سيفيتال الجزائرية أكبر شركة لصناعة السكر في شمال افريقيا نمو صادرات السكر لاكثر من مثليها هذا العام لتصل الى مليون طن بعد حل مشاكل فنية في مركز نقل رئيسي لها.

وقال الرئيس التنفيذي والمالك يسعد ربراب أن الشركة المملوكة ملكية خاصة تعتزم أيضا زيادة طاقة تكرير السكر لديها الى 2.6 مليون طن سنويا من مليوني طن بنهاية العام الحالي وتنوي فتح مصنع في العراق.

Ad

على مساحة تتجاوز 2.200 متر مربع في جبل علي

ليوغونغ تفتتح مقراً رئيسياً في الشرق الأوسط

افتتحت شركة «ليوغونغ»، الشركة الصينية الرائدة عالمياً في مجال تصنيع معدات البناء عالية الجودة، مؤخرا فرعها الإقليمي في الشرق الأوسط في المنطقة الحرة بجبل علي في دبي.

وتتضمن محفظة الشركة، الحائزة على شهادة الإيزو (ISO: 9001) للجودة، من المنتجات جرافات التحميل المدولبة والحفارات والبلدوزرات وآليات تمهيد الطرق والمعدات المصغرة، مثل جرافات التحميل المدولبة المصغرة، وآلات شق الطرق مثل آلات تمهيد الطرق والمداحل، إضافة إلى الرافعات الشوكية والروافع وآلات معالجة الإسمنت.

ويعد مكتب الشركة في الشرق الأوسط على مساحة تتجاوز 2.200 متر مربع مركزاً إقليمياً للتوزيع قطع الغيار والمبيعات، إضافة إلى تقديم الدعم الفني للقاعدة الواسعة من عملاء الشركة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقال زونغ غوانغان، رئيس شركة «ليوغونغ للآلات»: «يعد افتتاح فرعنا الإقليمي في الشرق الأوسط إنجازاً مرحلياً هاماً ضمن خطتنا التوسعية الاستراتيجية، مع الإشارة إلى أن شركتنا، التي تعد من أفضل 20 شركة لتصنيع معدات البناء على مستوى العالم، تتمتع بحضور قوي في المنطقة التي تدر عليها ما يعادل 10% من مجمل أرباحها حول العالم».

بدوره، قال يورك ليانغ، رئيس شركة «ليوغونغ الشرق الأوسط»: «من المتوقع لهذا الفرع الجديد أن يحقق لنا أرباحاً تصل إلى 100 مليون دولار سنوياً، من خلال تواجدنا في دبي الذي يقربنا أكثر فأكثر إلى عملائنا وموزعينا في المنطقة، بحيث نتمكن من تلبية طلباتهم من الآلات وقطع الغيار بسرعة فائقة، إذ أن فرعنا الرئيسي في الإمارة سيتيح لعملائنا تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل الوقت اللازم للحصول على الدعم الفني، كما يتيح لنا تقديم أحدث المنتجات التي يتوصل إليها فريق الأبحاث والتطوير العالمي لدينا في مختلف أنحاء المنطقة».

و سوف يتم تخزين كميات كبيرة من الآلات وقطع الغيار في منشأة الشركة في دبي، حيث سيتم جلبها من الصين وغيرها من مواقع الإنتاج التابعة لشركة «ليوغونغ»، حيث سيتم اختبارها في الموقع وتقديمها للعملاء، كما ستوفر المنشأة برامج التدريب لكافة موزعي وعملاء «ليوغونغ» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمتع «ليوغونغ» بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 50 عاماً في القطاع، وتمتلك 20 مصنعاً حول العالم و9 مستودعات لقطع الغيار، وشبكة وكلاء تمتد عبر 90 دولة توفر 1800 منفذ للبيع. كما تعد الشركة أكبر مصنع لجرافات التحميل المدولبة، حيث تبلغ حصتها 15% من السوق العالمية لهذه المنتجات، وقد وصلت عائدات مبيعات الشركة في العام 2010 إلى 2.34 مليار دولار، في حين بلغ إنتاجها أكثر من 62 ألف وحدة.

جانب من حفل افتتاح المقر الجديد

«إم بي – تيك» تطور مضخات تعمل بالطاقة الشمسية

طورت شركة «إم بي – تيك لمتد اند كو. كي جي» الألمانية للأنظمة العاملة على الطاقة الشمسية، نظام ضخ تحت السطح يعمل على الطاقة الشمسية، متوفر بأربع فئات من حيث الأداء و6 أنواع من المضخات، واعتماداً على فئة الأداء سيكون بإمكان النظام إنتاج نحو 6600 لتر في الساعة من المياه الجوفية الواقعة على أعماق تتراوح ما بين 15 إلى 100 متر. وباستخدام شبكات الضخ العاملة على الطاقة الشمسية، سيكون بالإمكان تزويد المياه للمناطق البعيدة عن شبكات المياه العامة.

وحسب» برنيس واير «تمتد فئة الأداء الأصغر من المضخات العاملة على الطاقة الشمسية «سولار بامب 800» على مساحة 3 أمتار مربعة وتنتج 1140 لتر في الساعة على أعماق منخفضة تصل إلى نحو 15 متر، وبالمقارنة فإن فئة الأداء الأكبر «سولار بامب 1000» التي تنتج نحو 6600 لتر في الساعة على نفس العمق والتي تمتد مساحتها إلى 9 أمتار مربعة، تعتبر مناسبة لتزويد مجمعات ذات مساحة أكبر. وتنتج الشركة أيضاً مضخات من فئات الأداء 500 و650. ويمكن اعتماداً على العمق وحجم الإنتاج المطلوب اختيار نظام جاهز بمواصفات مخصصة وفقاً للظروف المحلية يتألف من المضخة والسارية وقاعدة الوحدة والوحدات والسلاسل.

4952 مصنعاً منتجاً برأسمال 404 مليارات ريال

مندور:الصناعة السعودية وصلت الى مرحلة متقدمة

أكد أمين عام الغرفة التجارية الصناعية بجدة عدنان بن حسين مندورة أن الصناعة السعودية وصلت إلى مرحلة متقدمة وتمتاز بالكفاءة والقوة التي تجعلها تنافس مثيلاتها في دول العالم،كاشفاً أن دول أوروبا تطمح إلى التعامل مع السوق السعودي في مجال استقبال صادرات المملكة من مختلف السلع حيث وصل المنتج السعودي إلى المواصفات العالمية .

وأوضح في ندوة «الصادرات السعودية والمستقبل» التي نظمتها الغرفة التجارية الصناعية بجدة في 10 يناير أن اللجنة الصناعية بغرفة جدة تبنت استراتيجية ضمن دورة مجلس الغرفة الحالية للوقوف على احتياجات الصناعة في محافظة جدة واستفادت من أعمالها في الدورات السابقة وأن اللجنة تعمل بالتنسيق مع مركز تنمية الصادرات السعودية المنبثق عن مجلس الغرف السعودية للحرص على توفير المناخ المناسب والبيئة الملائمة لإيجاد قاعدة إنتاجية على أسس سليمة في ظل توافر الصناعات ذات الجودة العالية بالمملكة .

يذكر أن القيمة الإجمالية للصادرات السعودية غير النفطية ارتفعت في 2011م بنسبة 12% لتصل إلى 11,245 مليار ريال وكانت في عام 2010م 10,07 مليارات ريال بينما بلغ الوزن المصدر 3385 طنا مقابل 3524 طنا بانخفاض نسبته 4%.

وفي عام 2009م بلغت قيمة الصادرات 941785 مليون ريال وكانت منتجات البلاستيك كانت على رأس أهم السلع المصدرة بقيمة إجمالية بلغت 4117 مليون ريال تمثل ما نسبته 34% من الصادرات تليها البتروكيماويات بقيمة إجمالية بلغت 3771 مليون ريال بنسبة 31% من الصادرات ثم السلع المعاد تصديرها بقيمة إجمالية بلغت 14 مليار ريال بنسبة 11% من الصادرات وبقية السلع بقيمة 1349 مليون ريال تمثل 11% من الصادرات فيما بلغت قيمة المواد الغذائية 976 مليون ريال بنسبة 8% والمعادن العادية ومصنوعاتها بقيمة 663 مليون ريال بنسبة 5% من السلع السعودية المصدرة .

كما بلغ عدد المصانع بالمملكة 4952 مصنعاً منتجا برأسمال يبلغ نحو 404 مليارات ريال ويعمل بها أكثر من 528 ألف موظف وعامل , وعدد المصانع في جدة يبلغ نحو 1200 مصنع نصفها داخل المدينة الصناعية والنصف الآخر موزع بين الأحياء السكنية , وهناك عزم من المملكة على تخصيص مساحات إضافية في 17 مدينة صناعية تم إنشاؤها في الأعوام الأخيرة على مساحة إجمالية بلغت نحو 90 مليون متر مربع لمواجهة الحاجات المستقبلية لهذه المدن , فيما تشهد المصانع السعودية خلال السنوات القادمة توظيف نحو 50 ألف موظف سنويا مما يسهم في رفع الإنتاج المحلي وتحقيق الأهداف التي تنعش اقتصاديات البلاد.

السعودية تستورد بـ 8 مليارات سنويا معرض لصناعة الألبسة والمنسوجات في جدة

شاركت 80 شركة سعودية وعالمية في المعرض الدولي المتخصص في صناعة الألبسة الجاهزة والموضة والمنسوجات بفندق الهيلتون بمحافظة جدة يوم 21 يناير لمدة ثلاثة أيام بحضور أصحاب الأعمال والمستثمرين والقناصل العامين والمهتمين بمجال الألبسة والأقمشة.

وجرى عرض مجموعه جديدة لصيف 2012م إضافة إلى استهاله على الجناح السوري بالتعاون مع رابطة المصدرين السوريين للألبسة والنسيج الذي يعرض أحدث الألبسة الرجالية والنسائية والأطفال واللانجري والقطنيات والألبسة الرياضية والمنتجات .

وأسفر المعرض عن صفقات تجارية وابرام عقود بين الشركات السعودية و نظيراتها المصرية والسورية في صناعات الألبسة والمنسوجات لما يشهد السوق السعودي من مبيعات كبيرة في هذا المجال .

يذكر أن حجم سوق تجارة الملابس الجاهزة والأقمشة بالمملكة يقدر بـ 8 مليارات ريال ويستورد السوق السعودي أكثر من 85 ألف طن سنوياً منها 90 ٪ تستورد تقريباً من الدول الأوروبية إيطاليا وفرنسا وكذلك من الدول الشرقية مثل الصين وتايلاند إضافة لبعض الدول العربية.

في الكفاءة الكهرضوئية لألواح تيلوريد الكادميوم

رقم قياسي عالمي جديد لـ «فيرست سولار»

سجلت شركة «فيرست سولار» (First Solar, Inc.) الأمريكية رقماً قياسياً عالمياً جديداً في كفاءة ألواح تيلوريد الكادميوم الكهرضوئية الشمسية، لتتجاوز بذلك الرقم القياسي العالمي السابق (13.4%) الذي يعود لها أيضاً، حيث بلغت كفاءة المساحة الإجمالية للوح الشمسي 14.4%، الأمر الذي أكده المختبر الوطني للطاقة المتجددة (NREL) التابع لوزارة الطاقة الأمريكية.

وجاء الإعلان عن تحقيق هذا الرقم القياسي أثناء فعاليات قمة طاقة المستقبل التي انعقدت في أبوظبي منتصف يناير من قبل ديف إيغلشام إيغلزهام، الرئيس التقني لشركة «فيرست سولار»، وذلك بعد ستة أشهر فقط من تحقيق الشركة للرقم القياسي العالمي في كفاءة خلايا تيلوريد الكادميوم الشمسية بنسبة 17.3%. وقد تم تصنيع الخلايا والألواح الشمسية التي حققت الأرقام القياسية الجديدة باستخدام معدات ومواد مستعملة في الإنتاج التجاري، والخاصة بمصنع الشركة في بيريزبرغ بولاية أوهايو.

تعبر كفاءة الخلية الشمسية عن نسبة الطاقة الضوئية التي تحولها الخلية الواحدة إلى طاقة كهربائية، في حين تعد كفاءة المساحة الإجمالية للوح مقياساً للتحويل الضوئي عبر اللوح متعدد الخلايا وهو الحجم القياسي للإنتاج، لتقدم بذلك تقييماً أكثر واقعية للأداء الفعلي، مقارنة بقياس كفاءة مساحة الخلية.

وقامت «فيرست سولار» بتحديث أهدافها لكفاءة الألواح الشمسية في شهر ديسمبر 2011، رافعة بذلك معدل الكفاءة المستهدفة لوحداتها الإنتاجية بحلول العام 2015 إلى 14.5-15%، وتواصل الشركة إدخال التحسينات على آليات العمل التي تم وضعها لإنتاج الخلايا والألواح الشمسية التي حطمت الأرقام القياسية، وذلك في إطار الأهداف المرحلية المعتمدة. وحققت كفاءة وحدات «فيرست سولار» الشمسية ارتفاعاً بنسبة 11.4% في العام 2010 و11.7% في العام 2011، ومن المتوقع لها أن تصل إلى 12.7% على عدة مراحل بحلول الربع الأخير من العام 2012.

وتستخدم «فيرست سولار»، التي تمكنت من إنتاج أكثر من 5 جيجاواط من الألواح المطلية الرقيقة المتطورة، آلية التصنيع المتواصلة التي تتيح لها تحويل لوح زجاجي إلى لوح شمسي كامل خلال فترة لا تتجاوز الساعتين ونصف، إذ يسهم هذا الأمر في تحسين نسبة الطاقة المستهلكة في الإنتاج إلى الطاقة الإنتاجية للوح (Energy Pay-back time) وتخفيض بصمة الكربون للأنظمة التي تستخدم ألواح «فيرست سولار» الشمسية.

كما قامت «فيرست سولار» بتطبيق أول برنامج شامل مسبق التمويل على مستوى القطاع لجمع وإعادة تدوير الألواح الشمسية، حيث يتيح البرنامج للراغبين في التخلص من وحدات «فيرست سولار» الشمسية طلب جمعها من قبل الشركة دون تكلفة إضافية لتقوم هذه الأخيرة بإعادة تدويرها بنسبة 90% (من حيث الكتلة) من المواد ليتم استخدامها في صناعة المنتجات الجديدة، بما يتضمن الألواح الشمسية والمنتجات الزجاجية الجديدة.

مستثمر تونسي يشتري « ليجابي» الفرنسية

فرص استثمارية أوروبية في صناعة الملابس النسائية

تواجه صناعة الملابس النسائية الأوروبية الشهيرة أزمة كبرى مع تراجع القوة الشرائية على الماركات الفخمة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية،وهي فرصة لمستثمرين من خارج أوروبا لشراء المصانع المتعثرة ونقل خطوط الانتاج الى بلادهم.

وفي هذا السياق أغلقت شركة انتاج الملابس النسائية الداخلية الفرنسية الشهيرة «ليجابي» اخر مصانعها في فرنسا الذي اشتراه مستثمر تونسي ،بعد ان اقرت المحكمة التجارية في ليون أوسط شرق) نهاية شركة تعود الى ثمانين سنة، لينتقل اخر مصنع للمجموعة الى تونس.

وتعهد المستثمر بدفع 500 الف يورو تعويضا للموظفات المفصولات بينما اعلنت الحكومة انها تضمن «خلال سنة 98% من رواتب» كل الذين سيجرمون من وظائفهم.

وقد شهدت الماركة الفرنسية التي تبوأت في الستينيات المرتبة الثانية بين شركات صنع الملابس النسائية الداخلية، خلال السنوات العشر الاخيرة عدة برامج اجتماعية (فصل عمال) ادت الى اغلاق ثلاثة مصانع في فرنسا ونقل قسم كبير من الانتاج خارج البلاد.

Ad

التصنيع.. أحد أعمدة الاقتصاد

بقلم: ماركوس وايلدي

شكّلت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر واحدة من كبرى المنعطفات التاريخية التي شهدها الجنس البشري على مرّ العصور. إذ أسهمت بعض الابتكارات مثل المحرك البخاري في نشوء قطاع الصناعات التحويلية، والذي دفع البشرية بدوره إلى حقبة لم يسبق لها مثيل من النمو الاقتصادي المطرد. وللمرة الأولى في التاريخ، استفادت الجماهير من ارتفاء مستويات المعيشة ونشوء ثروة جديدة.

وعلى مدى القرون الثلاثة التي تلت الثورة الصناعية، شكل قطاع التصنيع حجر الأساس لأقوى الاقتصادات العالمية. وكان الازدهار، في معظم الحالات، مرتبطاً مباشرة بقاعدة تصنيع مزدهرة أسهمت في خلق فرص العمل وتشجيع التجارة الخارجية وتعزيز العائدات الحكومية.

وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، سيطرت الولايات المتحدة على قطاع الصناعات التحويلية في العالم وبرزت كقوة اقتصادية عظمى ساعدت الاقتصادات الأوروبية واليابان في النهوض مجدداً. ثم شاهدنا ظهور ما يسمى بالنمور الآسيوية، تليها دول البريك - البرازيل والصين والهند وروسيا - التي نجحت في استخدام مواردها البشرية الهائلة لتأسيس مكانتها كقوى صناعية.

وفي مرحلة ما خلال هذه الرحلة، على أي حال، بدأ قطاع التصنيع بإفساح المجال أمام ظهور «الاقتصاد الخدمي» في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى.

وكما ذكرت مجلة «تايم» في مادة نشرتها في شهر أكتوبر من عام 1960: «إن أكبر قطاع في اقتصاد (الولايات المتحدة) لم يعد إنتاج سلع ملموسة مثل الأجهزة المنزلية والسيارات والمنازل، بل أصبح يتمثل في أداء الخدمات، بدءاً من الفحوصات الطبية ووصولاً إلى الرحلات الأوروبية ودروس الرقص. وفي هذا الاقتصاد الجديد، هناك 33 مليون موظف في قطاع الخدمات الأدائية، مقارنة مع 27 مليون عامل فقط في الشؤون الإنتاجية. وفي الربع الفائت، انخفض الإنفاق على السلع الاستهلاكية بواقع 2.5 مليار دولار أمريكي، مع استمرار ارتفاع الإنفاق على الخدمات بمقدار 2 مليار دولار أمريكي».

وقد يجادل البعض أن الإفراط في الاعتماد على الصناعات الخدمية، من شأنه، وقد أدى بالفعل، إلى ارتفاع معدلات البطالة والتدهور الاقتصادي العام. لكن الحقيقة هي أن التصنيع يخلق فرص عمل بأسلوب لا يمكن لقطاع الخدمات توفيرها ببساطة من خلاله، حيث تقدم منشأة صناعية جديدة واحدة الدعم اللازم لسلسلة القيمة بأكملها - الطلب على المواد الخام والبناء، والطاقة، والإمدادات، وبطبيعة الحال الخدمات.

ولتوضيح هذه النقطة، تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الصناعات التحويلية تمثل 20% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة ما بين عامي 2003-2011، إلا أنها تستأثر بـ 55% من جميع الوظائف التي تم توفيرها خلال تلك الفترة. وتؤكد هذه الأرقام التأثير الهائل الذي يمكن لقطاع التصنيع تركه على فرص العمل، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

إلا أن ما سبق لا يعني بالضرورة عدم وجود حاجة لعنصر الخدمة في اقتصاد الدول، بل إن أي اقتصاد قوي بحاجة إلى التركيز والاستثمار بدرجة متناسبة في القطاعات المتعلقة بالخدمات والتصنيع. ويكمن التحدي هنا، كما تعلمت الكثير من البلدان، في صياغة هذه المعادلة بشكل صحيح.

وقد أدرك القادة الذين يتمتعون ببصيرة نافذة في منطقة الشرق الأوسط منذ وقت طويل أهمية اتباع نهج متوازن لتحقيق النمو المستدام، وهي حقيقة تتجلى في الجهود المتضافرة التي يبذلونها لتنويع اقتصاداتهم.

وعلى سبيل المثال، عملت دولة الكويت بنشاط على تنفيذ برنامج تنويع اقتصادي في ظل توجيهات صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. ومن الجدير بالملاحظة أن خطة التنمية الوطنية للدولة (NDP)، ورؤية الكويت لعام 2035، وضعتا قوانين لتشجيع النمو في كل من الصناعات التحويلية والقطاعات الخدمية.

ومع التوقعات بوصول قيمة الاستثمارات المحتملة في مشاريع رأس المال إلى تريليونات الدولارات في منطقة الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، هناك توجه مشترك واضح نحو الاستثمار في الموارد مع التركيز على الصورة العامة. وليس من المستغرب أن ينصبّ معظم التركيز في المنطقة على أربع فئات رئيسية، هي: النقل والبنية التحتية، والطاقة، والسلع الاستهلاكية، والصحة والتغذية. وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن تتوافق هذه الفئات مع "كبرى التوجهات العالمية» الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل داو للكيماويات بوعي على تكييف جهودها الابتكارية واستثماراتها التجارية معها.

ويمكن للنهج الاستراتيجي لدول مثل الكويت، التي عملت على دعم وتشجيع نمو الصناعات التحويلية من خلال تشريعات وسياسات تحفيز النمو، أن يكون بمثابة مثال قوي لبعض الاقتصادات الغربية. حيث عانى البعض منهم صعوبة في التأقلم مع ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات تعثر الناتج المحلي الإجمالي، وهناك دروس قيّمة يمكن استخلاصها من منطقة الشرق الأوسط حول الدور الذي يمكن للحكومات أن تلعبه في تشجيع انتعاش قطاع الصناعات التحويلية.

وعلاوة على ذلك، إذا ما ألقينا نظرة فاحصة على أي من التحديات الكبرى في العالم، نجد أن التصنيع يمثل عنصراً أساسياً في الحلّ. ويحتاج العالم إلى الآن أشباه الموصلات والمعالجات، وتوربينات الرياح والخلايا الشمسية، والبطاريات المتطورة، وأحدث الأجهزة الطبية. وتقوم الشركات الصناعية بتصنيع هذه المنتجات، التي ستعيد بدورها صياغة مستقبلنا من جديد.

رئيس شركة داو في الشرق الأوسط

Ad

مشاريع التنمية والوقوع في الخطأ البيئي والسياسي

الدكتور/ علي محمد خريبط

أن قضايا البيئة بالعالم تنتهي بالنهاية كقضايا سياسية، بمعنى أنها تتأثر بالأوضاع المحلية والخارجية وبالحراك السياسي الداخلي. وفي الوضع الكويتي هناك شد مستمر ما بين المجلس والحكومة حول قضايا عدة بعضها دون المستوى من حيث الموضوع والمضمون وبعضها له أهمية.

وعندما يزيد الشد أما أن ينتهي الوضع بحل مجلس الأمة ، أو إحلال وزير بآخر أو إجراء إنتخابات جديدة ، أو تشكيل حكومة جديدة. وهكذا نحن منذ سنين نراوح في مكاننا. ولكن ما بين هذا المد والجزر السياسي والذي له إنعكاسات بيئية أصبح حتى التمني بأن تقوم كل من الحكومة والمجلس الجديدين بإرساء التعاون الوثيق وبالتعامل بجدية مع مشاكل وقضايا دولة الكويت المختلفة ومنها مشاكل البيئة الكويتية وكيفية التعامل مع المشاريع التنموية الكثيرة القادمة والمتوقع تنفيذها من الآن وإلى السنوات العشر القادمة ووضع أولويات العمل السياسي هو من المستحيلات.

تكمن خطورة الموضوع ومثل ما هو بدى يظهر على السطح الآن هو بداية بروز «طبقة» متكونة من بعض الموظفين الحكوميين ومن بعض ممثلي القطاع الخاص تود أن تقتات من على المشاريع التنموية القادمة بطرق غير مشروعة ، ويتم التحضير لهذا الإقتتات بالترتيب المسبق لضمان الحقوق غير المشروعة رافعة شعار «اللي قبلنا هو أحسن منا» ، بمعنى من إستفاد في الماضي وفلت من العقاب من الإسترزاق غير المشروع هو ليس بأفضل من هذه الطبقة الجديدة والتي تود أن تسير على نفس المنوال «فيدني وأفيدك».

المشاريع التنموية المطروحة يسيل لها لعاب الجائع والشبعان على حد سواء. من ضمن هذا السياق نود الإشارة إلى حديث صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حيث أشار في حديثه عند إستقباله أعضاء الحكومة السابقة إلى ضرورة تنفيذ مشاريع البنية التحتية ودفع مسيرة التنمية في البلاد على مختلف الأصعدة وأن يتم الحرص على تطبيق القانون وأن يتم رفع وتطوير مستوى أداء الأجهزة الحكومية بما يواكب تثبيت موقع الكويت من ضمن مصاف الدول المتقدمة.

وفي نفس الوقت أشار سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك مع تشكيل الحكومة التي شكلت بعد حل مجلس الأمة إلى حرص الحكومة على تجسيد وترسيخ التعاون الإيجابي وضرورة تحديد أولويات القضايا والمشكلات وسبل معالجتها مشيرا إلى أهمية مراعاة الواقعية والشفافية في وضع الحلول العملية المناسبة للقضايا والمشكلات القائمة في الكويت ، ومعاقبة القباديين الفاسدين.

إن أول خطوة صحيحة في هذا الإتجاه هو التشديد على أهمية التعاون وخلق هذا التعاون ما بين الحكومة والمجلس. برأيي أن كل من الحكومة والمجلس بريدان مصلحة الكويت ولكن كل بنظرته من الناحية التنفيذية والتشريعية وفهمه إلى قواعد اللعبة السياسية. إن الشد والتجاذب السياسي ينتهي في النهاية بعملية مفاصلة سياسية Bargaining Political أي الموافقة على شروط وتنازل عن أخرى من قبل كل من الطرفين. وما دام كل طرف قد قبل أن يدخل في هذه العملية طوعا أو كراهية أو لأسباب أخرى فأنه يكون من الأهمية بمكان أن لا تكون على حساب مصالح الوطن وإستقراره السياسي. لينظر كل الأطراف إلى ما بعد حدود الكويت الشمالية ليرى ما يمكن أن يحدث عندما يغيب الإستقرار السياسي وماهي تبعاته الإجتماعية والصحية والبيئية.

أنه في ظل الأوضاع السياسية الحالية نرى أن كل من الحكومة الجديدة والمجلس الجديد أمام مفترق طرق فأما تعاون أو تباعد أبدي. وإذا إبتعدت الحكمة وقررت التباعد أي إذا إستمرت حالة الشد والتأزيم ما بين الطرفين فإنه يعني عدم حدوث إستقرار سياسي داخلي مما يعني أنه لن يتم دفع عجلة التنمية إلى الأمام ولن يتم الإستمرار في دفع عملية البنية التحتية ولن تكون هنالك أولويات متفق عليها ولن تعالج مشاكل البلد بما فيها المشاكل البيئية. بمعنى إننا سوف نخطو وكما أشرت في مقال سابق «خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الخلف». وإذا كانت هنالك حقا نظرة جادة في التعامل مع أولويات قضايا الكويت ومنها القضايا البيئية فإنه من المهم أن نرى أهمية ترتيب الأولويات وإدارة المشكلات بطريقة أفضل. هنالك فئة صغيرة مستفيدة من التأزيم ولكن الخاسر الأكبر وعلى المدى البعيد هو الكويت ومجتمعها. متى نفيق؟

«الفساد اللي فيها ما تشيله البعارين» هو تشخيص دقيق من أعلى سلطة في البلد. ولكن توجد فئة في البلاد تود أن تسير الامور في اتجاهها الصحيح ، أي ضرورة خلق إستراتيجية بيئية حقيقية وواقعية يمكن تطبيقها على أرض الواقع أساسها فهم واقع البيئة الكويتية وفي نفس الوقت دفع مشاريع التنمية على أساس مبدأ «لا تساهل ولا تشديد». بمعنى أن لا يتم تمرير أي مشروع وتنفيذه دون معرفة تأثيراته البيئية وأن لا يتم في نفس الوقت التشديد بحيث يتم منع تنفيذ المشاريع التنموية مادامت هنالك قدرة وإستطاعة في إدارة تأثيرات هذه المشاريع على البيئة وصحة وسلامة الإنسان بصورة صحيحة.

ولكن كل هذا وكما أسلفنا يجب أن يكون من ضمن سياسة بيئية واضحة وواقعية وأيضا عن طريق إعادة النظر ومن ثم العمل على إقرار مشروع بقانون بشأن حماية البيئة والمطروح على المجلس منذ عام 2003.

للتواصل Khuraibet@btinternet.com

Ad

لا يكاد يخلو منزل من صيدلية خاصة تحتوي على العقاقير التي يحتاجها الفرد لتسكين عوارض صحية طارئة . فعلى الرغم من صغر حجم سوق العقاقير في الكويت إلا أن استهلاك الفرد من الأدوية يعتبر مرتفعاً مقارنة بالدول الأخرى .

الطلب على سوق الأدوية في الكويت يتضاعف مع ارتفاع القدرة الشرائية

الصناعة الدوائية ..ثروة

وتوفر صناعة الأدوية والعقاقير فرصاً حقيقية للقطاع الصناعي نظراً لحاجة السوق المحلية إلى توفير كميات أكبر في مجال الصناعة الدوائية في الوقت الذي يبلغ فيه حجم السوق المحلية 286 مليون دينار في العام 2011 ، بينما يصل حجم السوق في الشرق الأوسط إلى 28 مليار دولار وبأرقام تتضاعف سنوياً وذلك مع الاهتمام الكبير الذي تبديه كبرى الشركات العالمية في سوق المنطقة.

و توقعت مؤسسة كومباينز أندماركتس البريطانية المتخصصة في بحوث الأسواق والشركات في تصنيفها لبيئة أعمال الأدوية في الكويت ، أن يسجل سوق الأدوية الكويتي نمواً سنوياً بنسبة 5٪ في الفترة من 2009 إلى 2014 ليصل إلى 130 مليون دينار ما يعادل 483 مليون دولار. وقد حلت الكويت في المركز الثالث بالشرق الأوسط وأفريقيا في قائمة «كومباينز اند ماركتس» لنمو سوق الأدوية والتي شملت 17 سوقاً.

وحسب دراسات أجرتها الشركة على السوق ، توقعت بأن يبلغ حجم سوق الأدوية بالكويت في 2019 نحو 164 مليون دينار ، أي ما يعادل 608 ملايين دولار بما يمثل نسبة نمو سنوية خلال الفترة من 2009 إلى 2019 تبلغ 7.9٪.

وتشير البيانات إلى أن أسعار العقاقير محلياً تعتبر الأغلى من بين الدول الخليجية الأخرى نظراً لمحدودية السوق مقارنة بالطلب الحالي على هذه السلع.

إغراء العقاقير

ويكتسب سوق الأدوية الكويتي جاذبيته من نظام الرقابة والإشراف المتطور نسبياً الخاص بالأدوية بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة.

فالكويت لا تزال تمثل أكثر الدول في المنطقة إغراء للمستثمرين في مضمار صناعة الأدوية والعناية الصحية لاسيما في ظل الوفرة المالية التي يعيشها الشعب الكويتي فيما يضم السوق الكويتي نسبة تصل إلى 67٪ من الأدوية ذات الأسماء الشهيرة.

و في ظل تواصل ارتفاع نسبة الإصابة بالإمراض المزمنة كالسكر وغيرها والعوامل الوراثية والصحية المتعلقة بها، فان من المتوقع استمرار النمو القوي في هذا السوق.

وتتوقع بيزنس مونيتور انترناشنال أن تتجاوز نسبة النمو في الطلب على هذه المنتجات في الكويت معدلات نمو التضخم، الأمر الذي يشير إلى استمرار توافر الفرص أمام شركات الصناعات الدوائية التي تصدر هذه الأدوية.

التوسع الإقليمي

وينحصر قطاع الأدوية والعقاقير بصفة عامة في الاستيراد والتوزيع كما أن حدوث بعض الاستقرار في العراق يوفر فرصا للشركات الكويتية التي تسعى للتوسع الإقليمي.

ولعل شركة صفوان تعد من الشركات المحلية التي لديها وكالات في العراق وتقوم بتوزيع منتجات العديد من شركات الأدوية العالمية.

وفي نفس الوقت، فان الشركة الوحيدة لتصنيع الأدوية في الكويت وهي الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية تدرج العراق بين أسواق التصدير الخاصة بها.

وتوقعت تقارير موثوقة أن تواصل دول مجلس التعاون الخليجي استقطاب استثمارات الرعاية الصحية.

وعلى الرغم من أن السعودية والإمارات سوف تواصلان تصدر القيمة السوقية لهذه الاستثمارات ، غير أن البحرين والإمارات سوف تتمتعان بأكبر نسبة نمو سنوية، وسوف تأتي الكويت بعدهما بنسبة نمو سنوية متوقعة من حيث الرعاية الصحية تبلغ 8.5٪ في الفترة من 2009 إلى 2014.

وحسب منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) ، أشارت إلى أنه على الرغم من النمو الكبير لهذه السوق، فإن التصنيع المحلي يظل عاجزاً عن تلبية الطلب المتزايد، إذ إن دول المنطقة تستورد معظم حاجاتها من الأدوية من الخارج.

286 مليون دينار حجم السوق المحلية في العام 2011 ومرشح للنمو بنسبة 5%

توقعات بنمو سوق الأدوية بالكويت في 2019 نحو 164 مليون دينار بنسبة 7%

السوق يضم 76% من الأدوية الشهيرة بفعل الرخاء الاجتماعي في الكويت

من الأعراس الى المؤتمرات تفرض هيبتهاعلى الجميع

البشوت ..صناعة رائجة بقوة التقاليد

عادة ما تنتقل الصناعات التقليدية من دائرة الاستهلاك الطبيعي الى دائرة التراث والاقتناء كتحف وديكور لتزيين البيوت والمؤسسات،الا ان صناعة البشوت في الكويت استثناء من ذلك،فما زالت تحظى بالاقبال من فئات عدة من المواطنين،وذلك بوصفها زيا وطنيا رسميا مكملا لـ «الدشداشة» والغترة والعقال.

وبعد فترات من الركود النسبي عادة صناعة البشوت الى الرواج مجددا بفعل توسع المواطنين في استخدامه في الكثير من المناسبات التي جدت على المجتمع وليس مناسبات محدودة كما كان في السابق،فبعد ان كان زيا للمعاريس ورجال الدولة والوزراء ونواب مجلس الأمة ورجال الاعمال وكبار السن،أصبح من المألوف ان يرتدي المتحدثون في مؤتمرات محلية البشت لما يضفيه على المتحدث من وجاهة وهيبة،كما أصبح العديد من المسؤولين في الصف الثاني في الحكومة وكلاء مساعدين ورؤساء ادارات لا يظهرون في الفعاليات المختلفة الا مرتدين البشت.

من الأمور التي ساعدت على رواج هذه الصناعة القديمة الحديثة هو تعدد الألوان التي كانت مقصورة في الماضي على لونين فقط،بينما الآن تصل الى ستة ألوان مختلفة،الى جانب تعدد أنواع الأقمشة والخامات، وهو ما سمح للأشخاص باقتناء العديد من البشوت للتنويع في ظهورهم في المناسبات المختلفة واظهار الاختلاف في الصور التذكارية من مناسبة الى اخرى ومن عام الى اخر ومن فصل الى اخر.

وما زالت هذه الصناعة التي لا تحظى بدعم حكومي أو مؤسساتي في الكويت تملك فرصا كبيرة في التوسع،لاسيما اذا اتجه المستثمرون الى تصنيع خاماتها محليا،حيث مازالت تعتمد بالكامل على خامات مستوردة،وأيضا في ظل دخول عملية تسويق البشت عالم التجارة الالكترونية ،فمن خلال جولة ميدانية في سوق السلاح تبين لنا ان هناك صانعون يقومون بالترويج لمنتجاتهم عبر الانترنت ويتلقون أوامر شراء وبرسلون المنتج عبر الخدمات البريدية المتعارف عليها تجاريا.

وتكمن فرص النمو والاستثمار في هذا المجال في ان الكويت فقدت مكانتها في تجارة الجملة في هذه الصناعة التي أصبحت معتمدة على الطلب الفردي،ما يعني ان وجود أشخاص على دراية بقواعد الترويج في الوقت الراهن يمكنهم اعادة الكويت الى تجارة الجملة،لاسيما ان أغلب البشوت تصنع الآن بالماكينة ويستورد كثير منها من سورية والسعودية ، لكنها لا تضاهي جودة البشوت المصنعة يدويا في الكويت،والتي شهدت أيضا تراجعا بعد تحول عدد من الصانعين الى تجار يبيعون المستورد.

>> البشت.. المعنى والحرفة

البشت هو العباءة الصوف التي يلبسها الرجال فوق ملابسهم وغالبا فان لفظها مشتقا من الفارسية،فالايرانيون يسمون ما يصنع من الصوف ويلف على الظهر «بوشت» ،وتصنع البشوت عادة من أصواف الماعز والغنم ووبر الجمال.

وحرفة صناعة البشوت موجودة في الكويت منذ القديم وشهدت ازدهارا كبيرا ابتداء من عشرينات القرن الماضي مع التحسن المستمر في الوضع الاقتصادي واتساع عمليات التحضر،وهي حرفة اقتصر العمل فيها على الرجال ،الا ان النساء شاركن في غزل الصوف. وقد اشتهرت عائلات كويتية بحرفة صناعة البشوت مثل السليمان و البغلي و المخايطة والشواف و النيب و الدويسان و الابراهيم و العباد والمهنا. ويطلق على الشخص العامل في هذا المجال اسم المجبن. وكانت محلاتهم تمتد مابين بروازة عبدالرزاق وسينما الحمراء الآن،وكان هناك مصانع كثيرة فيها «معازيب» يعمل لديهم صبية يتقاضون رواتب شهرية .

وتتم صناعة البشوت على ثلاثة مراحل هي مرحلة النسيج ومرحلة الحياكة ثم مرحلة التطريز بالزري،وهو خيط من الحرير مغلف بالفضة ومطلي بالذهب وأنواعه كثيرة منها الحر الذي يعود اساس خيطه الى الفضة والمطلي بطبقة من الذهب الخالص بنسب متفاوتة حسب السعر المستهدف،كما توجد أنواع مطلية بالنحاس أقل تكلفة.

>> أنواع البشوت

تنقسم البشوت الى رفيع وسميك ليناسب الطقس الذي يتم ارتداؤه فيه، وتتنوع من حيث الجودة والالوان التي لم تعد قاصرة على الاسود والبني ،بل أصبح هناك الازرق والسماوي والعودي والاشقر والليموني ،وتلبس هذه الألوان عادة حسب موعد المناسبة خلال اليوم فيتم ارتداء البشت الابيض في الصباح وفي العصر يفضل البشت البني اما في المساء فيرتدي البشت الاسود..لكل دولة شكل من التطريز ،وأكثر التطريز تميزا عن غيره السعودي.

وفي جولتنا الميدانية في العاصمة الكويت تعرفنا على عدد من أهم أنواع البشوت وهي على النحو التالي:

الصيفي:

النجفي والدورقي والانجليزي والياباني ويكثر استخدامها في المناسبات

الشتوي:

البوشهر، وهو نوع خفيف لكنه يمنح صاحبه دفئا كبيرا و يصنع في منطقة بوشهر الايرانية من الوبر الخالص واسعاره تتراوح بين 120 و600 دينا ،والحساوي الذي يتم تصنيعه بالماكينة و سعره يتراوح بين 250 الى 300 دينار بالنسبة للمصنع بالزري اما من دون الزري فسعره يصل الى 170 دينارا ،والاردني والسوري والكشميري .

الربيعي:

المارينا (الياباني المصنع من الصوف) و اوبشن (مصنع من خيوط الوبر الخفيف وبعضه يصنع في ايران والاخر مصدر خيوطه من انكلترا) .

البشت النسائي:

ليس مثل البشت الرجالي لكنه مصمم على شكل بشت وهو من الصوف أو قد يكون عباءة سوداء مشابهة للبشت تحتوي على زري يزينها ،وهو ليس منتشرا كثيرا نظرا لتهمة التشبه بالرجال الملصقة به رغم اختلافه تماما ، لكنه موجود في السوق وبعض النساء يلبسنه في بعض المناسبات.

صناعة البشوت تدخل عصر التجارة الالكترونية وأفاقها تتسع مع تعدد الالوان

الكويت في حاجة الى مستثمرين يعيدون اليها مكانتها في تجارة الجملة

مرشح
قضية الحكومة السورية
قضية المال العام
قضية الصحة
التنمية
قضايا الاستجوابات
قضية الصناعات
تنفيذ/ رسوم عبد العزيز الخطي

أصباغ البوم

إنتاج بوليمر الخليج

الشعيبة قطعة 5 قسيمة 135 - 136 ب
تلفون 23260946 - 23260896 - 2320972
فاكس 23260783
ص.ب 5462 الصفاة 13055 الكويت
س.ت 21729

Ad

«الصناعي»
.. صوتك الصادق

تصدر مجلة «الصناعي» بحلة جديدة ومتميزة اعتباراً من العدد الحالي وذلك في إطار تطبيق الاتحاد خطة تطويرية شاملة مما يصب في نهضة القطاع الصناعي وتطوره.

وتحرص أسرة التحرير على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية والتي تتطلب اتباع أسلوباً شفافاً وموضوعياً في تناول الموضوعات ووجهات النظر المختلفة.

ولنشر خبر أو شكوى خاصة بكم أو للإعلان في صفحات المجلة، يرجى التواصل عبر الأرقام التالية:

هاتف : 4 / 2 / 22403561 فاكس : 22403568
kiu@kiu-kw.org أو hadeel-j@kiu-kw.org
العنوان البريدي : الصفاة 13136 دولة الكويت

الصناعي

مجلة شهرية تصدر عن اتحاد الصناعات الكويتية

06 محفزات التنمية: خلاص الصناعة من مصائبها

10 بورسلي لـ«الصناعي» : عملت لمصلحة الصناعة لإيماني بعطائها الوفير

20 السكراب.. ثورة وطن

22 أعمال المستقبل..صانعوا التسويق المضيء

28 خبراء : دعم الصناعة الوطنية أكثر جدوى من دعم المستهلكين

30 عواد الحديد: إذا كانت صناعة الحديد والصلب ليست صناعة .. فما هي الصناعة ؟

الصناعي

مجلة شهرية تصدر عن

اتحاد الصناعات الكويتية

بإشراف
اللجنة الإعلامية

رئيس التحرير
طارق سليمان الشعيل

مدير التحرير
هديل جعفر

العنوان
مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت

ص.ب 27517
الصفاة 13136 دولة الكويت

هاتف
22403564
22403562
22403561
فاكس
22403568

www.kiu.kw.org

جميع المقالات والأبحاث المنشورة لا تمثل بالضرورة رأي اتحاد الصناعات الكويتية

الدولة	الاشتراك	سعر البيع
KUWAIT	1 K.D	10 K.D
K.S.A	1 K.D	10 K.D
U.A.E	1 K.D	10 K.D
QATAR	1 K.D	10 K.D
OMAN	1 K.D	10 K.D
BAHRAIN	1 K.D	10 K.D

الصناعة في قفص البرلمان

يأمل القطاع الصناعي أن يتبنى النواب الأفاضل في مجلس الأمة الحالي الحلول والسبل الناجعة لتأسيس صرح صناعي يحتذى به لاسيما وقد خلت الأجندة البرلمانية عبر العقود الماضية من توصيات أو اقتراحات تحفز القطاع وتذلل العقبات التي تعترض طريق تقدمه وازدهاره. بل أن الواقع كان مريراً ومخيباً للآمال عندما تعمدت بعض الأطراف النيابية زج القطاع الصناعي في أتون الصراع السياسي في البلاد عندما طفت على سطح الأحداث المحلية قضية تلوث «أم الهيمان» مما أصيب كاهل القطاع بجروح عميقة سواء كانت مادية أو معنوية تمثلت في تشويه سمعة المصانع المحلية.

ولتفادي الوقوع في مسألة خلط السياسة والصناعة في وعاء واحد، على النواب الاستفادة من تجربة « أم الهيمان » والتي على غرارها حرمت المصانع من إجراء أي توسعات في المنطقة الجنوبية (الشعيبة الغربية ومبناء عبدالله). فقد أعطى حكم القضاء دليلاً قاطعاً على أن قضية «أم الهيمان » برمتها ليست إلا قضية هلامية لا تستند إلى أدلة واقعية أو حقائق منطقية . فقد أصدرت المحكمة الكلية حكما برفض الدعوى «لكون صحيفة التداعي عارية تماماً من دليل تطمئن إليه المحكمة » يعكس وجود أبخرة ومعدات ثقيلة في المنطقة. حكم القضاء لم يكن الدليل الوحيد على براءة المصانع. فقد أكدت وزارة الصحة على أن منطقة « أم الهيمان » ليست منكوبة حسب التعريفات الدولية والوقائع المحلية. وعلاوة على ذلك ، تضمن التقرير المرفوع إلى معالي رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للبيئة الشيخ جابر مبارك الصباح حول «دراسة الوضع البيئي القائم لمنطقة الشعيبة الصناعية » إشارة صريحة على انه لا يوجد دليل على التعرض للمخاطر بسبب نوعية الهواء في المنطقة كما لا يمكن إثبات أن المنطقة الصناعية الواقعة شمال ضاحية علي صباح السالم هي المصدر للملوثات . وحسب دراسات موثوقة، فان أهم مصادر التلوث في منطقة الشعيبة والأحمدي الصناعية تكمن في عمليات استخراج البترول وتجميعه ومصافي تكريره و الشعلات الأرضية المستخدمة في حرق الفائض من الغاز الطبيعي المستخرج من البترول الخام ، ومصانع متعددة للأسمدة الكيماوية. وعلى الضفة الأخرى، حملت جهات حكومية على عاتقها تشجيع الصناعة ومحاولة إيجاد الحلول الكفيلة بتذليل العقبات ، فقد تبنى كل من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح ووزير التجارة والصناعة د. أماني بورسلي حزمة من الاقتراحات التي رفعها اتحاد الصناعات بخصوص محفزات التنمية الصناعية فتكللت الجهود بتفعيل مركز الخدمة المتكاملة التابع للهيئة العامة للصناعة مما يساهم بشكل فعال في اختصار المدة الزمنية اللازمة لانجاز المشروعات الصناعية الكبرى الواردة في خطة التنمية . فالاتحاد يحدوه الأمل في أن يسير النواب في خط متوازي مع حكومة بلادهم والتي أدركت أهمية تحفيز الصناعة من خلال ما يمكن أن توفره من قيمة مضافة على الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخل الدولة في الوقت الذي بات فيه الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية مزمنة انسحبت آثارها على جميع القطاعات الاقتصادية.

ولعل إقرار القوانين التي تساهم في تنشيط الاقتصاد بشكل عام والصناعة بشكل خاص تعتبر مهمة عاجلة بالنسبة للمجلس الحالي ، ومن ذلك قانون المناقصات المركزية وقانون الاستثمار الأجنبي ، إضافة إلى العمل على تعديل القوانين التي أثبتت التجربة عدم كفاءتها ومنها قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وأعادة النظر في قرارات نسبة العمالة الوطنية لدى القطاع الخاص من خلال إيجاد توازن الرواتب مع العاملين في القطاع الحكومي، وتوفير العمالة المتخصصة التي يحتاجها القطاع الصناعي.

مجلس الإدارة
حسين علي الخرافي
رئيس الاتحاد
مشاري أحمد حمادة
نائب الرئيس
عبدالله خالد المطوع
أمين الصندوق
أحمد القضيبي
أمين السر
خالد المضف
أمين لسر المساعد
أنور جواد بوخمسين
عضو مجلس إدارة
خالد العبدالغني
عضو مجلس إدارة
طارق الشعيل
عضو مجلس إدارة
ناصر بدر الشرهان
عضو مجلس إدارة

لجان الاتحاد
اللجنة التنفيذية
حسين علي الخرافي
رئيس اللجنة
مشاري أحمد حمادة
عبدالله خالد المطوع
أحمد القضيبي
خالد المضف

لجنة الشكاوى
ودعم المنتج الوطني
خالد العبدالغني
رئيس اللجنة
أحمد القضيبي
مقرر اللجنة
أحمد مهلهل المضف
أحمد ناصر الخشتي
أحمد حامد النوري
أحمد علي الماجد
هيثم محمد الرفاعي
علي حسين الكعدري
ريم قيس القانم
وسام ابراهيم الحرز

اللجنة الإعلامية
طارق الشعيل
رئيس اللجنة
ناصر بدر الشرهان
مقرر اللجنة
أنور جواد بوخمسين
عثمان راحم المزاحم
ضاري برجس البرجس
جمال الملحو
جعفر الوايل

"البترول الوطنية" لبياناتها

توقف مصانع في الشعيبة بسبب نقص الكيروسين

اشتكت عدد من المصانع الوطنية المتوقفة عن العمل في منطقة الشعيبة الغربية من رفض شركة البترول الوطنية تزويد المصانع بالمواد البترولية اللازمة للتصنيع وذلك بسبب تحديث الشركة لبياناتها الخاصة بالمواد البترولية المستهلكة .

وقد تلقى الاتحاد شكوى من الشركة الوطنية لصناعة وتجارة الجبس بخصوص إيقاف المصنع بسبب عدم توافر الكيروسين الذي يستخدم لإغراض التشغيل .

وطالبت الشركة إمهالها مدة إضافية لتوفير البيانات المطلوبة . وقد أرسل الاتحاد في كتاب عاجل إلى الشركة تضمن ضرورة إمهال الشركات إلى أن يتم توفير البيانات المطلوبة بدلاً من توقف المصانع المحلية عن الإنتاج.

ومن جملة الطلبات التي تحتاجها البترول الوطنية لتزويد المصانع بالمواد البترولية اللازمة وهي كالأتي :

- كتاب من الجهة الطالبة يوضح الأسباب الطلب موجه إلى رئيس فريق المستودعات.
- صورة عن البطاقة المدنية للشخص المخول بالتوقيع + اعتماد التوقيع أو تفويض من الشركة.
- صورة عن دفتر ملكية ناقلة المنتجات البترولية للناقل.
- تقرير فحص الإدارة العامة للإطفاء للناقلة المطلوب إصدار تصريح لها .
- في حالة وجود مركبات واليات يتم تزويدها بالمنتجات البترولية المطلوبة ، يرفق بها كشف صادر عن الإدارة العامة للمرور يبين تفاصيل هذه المركبات والآليات.
- في حالة وجود عقود سارية المفعول مع وزارات أو شركات أو أي هيئات أخرى، ترفق صورة من هذه العقود (طبيعة عمل العقد) وتحديد مدتها.
- شهادة صادرة من الإدارة العامة للإطفاء وقسم الإطفاء والسلامة بدائرة التسويق المحلي في صبحان تبين مواقع وسعة خزانات المنتجات البترولية المستخدمة في التخزين .
- كتاب تعهد بعدم بيع المنتجات البترولية للغير سواء داخل أو خارج دولة الكويت ، ما عدا المصرح لهم بذلك وأنها تستخدم للاستهلاك المحلي داخل حدود دولة الكويت .(الكتاب باسم رئيس فريق المستودعات)
- جدول الاستهلاك اليومي والشهري للمعدات الخاصة بالشركة .
- عقد نقل بين الشركة والناقل .
- صورة عقد التأسيس والرخصة التجارية أو الصناعية .

مصانع في الشعيبة تطالب بإعطائها مهلة إضافية لتحديث البيانات

«الاتحاد» بادر في رفع كتاب إلى «البترول الوطنية» لتوفير المواد المطلوبة للمصانع

«اتحاد الصناعات» نادى في تطبيقها لإرساء قواعد التنمية الصناعية

محفزات التنمية .. خلاص الصناعة من مصائبها

إن القطاع الصناعي يعد جزءاً رئيسياً من اقتصاد الدولة ويمتلك العديد من القدرات التي يمكن استغلالها والاستفادة منها ومن ذلك قدرته على توفير فرص العمل الوطنية وتنويع القاعدة الإنتاجية الصناعية ومصادر الدخل في الاقتصاد الوطني وتوفير الأمن الغذائي والاستراتيجي.

ولاشك هو قطاع قادر على النهوض بمسئولياته متى أتيحت له الفرصة ليكون محركا أساسياً لمسيرة التنمية الشاملة .

ولعل ترجمة محفزات التنمية الصناعية على أرض الواقع قد تساهم في علاج جزءاً من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاد البلد

يملك أصولا حقيقية ممتازة وأنشطة تشغيلية وينقصه الحافز الحكومي»المستحق»

قطاع الصناعة قادر على النهوض بالبورصة في 2012

اختتم سوق الكويت للأوراق المالية عام 2011 على تراجعات مؤثرة ، إذ فقد مؤشره السعري خلال العام نحو 16.41٪ من قيمته، فيما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 16.22٪ مقارنة بإقفالهما في عام 2010، وفقد السوق 17.19٪ من قيمته الرأسمالية لتصبح 28.55 مليار دينار كويتي بنهاية 2011 بعد أن كانت 34.48 مليار دينار كويتي في نهاية 2010 لتبلغ خسائر السوق 5.93 مليار دينار كويتي.

>> أداء 2011

كان قطاع الصناعة بين القطاعات الأكثر تأثرا بالأداء السلبي للبورصة،على الرغم من اعتماده أكثر من غيره على الأنشطة التشغيلية وامتلاكه الأصول الأكثر جودة في السوق،وهو ما يفسره الخبراء بضعف الثقة في التوجهات الحكومية المعلنة حول دعم القطاع ورفع نسبة مشاركته في الناتج المحلي من 3٪ الى 12 ٪،حيث سجلت سبعة من قطاعات السوق الثمانية تراجعاً في مؤشراتها مقارنة بإقفالات عام 2010، و كان الارتفاع الوحيد من نصيب قطاع التأمين الذي نما بنسبة 0.29٪ مقفلاً عند مستوى 2,704.9 نقطة. وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة مع تراجع مؤشره بنسبة 20.57٪ مقفلاً عند مستوى 4,225.1 نقطة.

«مطلوب تحقيق محفزات التنمية الصناعية فوراً» . هذه كانت رسالة الصناعيين إلى أصحاب القرار في الدولة بعد أن غرقت مراكب أمالهم وطموحاتهم في خضم العاصفة السياسية الهوجاء التي تشهدها البلاد في الوقت الراهن .

وعلى الرغم من أهمية القطاع الصناعي في المساهمة بعلاج الاختلالات الهيكلية المزمنة التي تهيمن على الاقتصاد الكويتي من خلال دوره الحيوي في تنويع مصادر دخل الدولة باعتباره الرافد الثاني للناتج القومي بعد النفط ، إلا أن القطاع ما زال يواجه العقبات واحدة تلو الأخرى ، ناهيك عن زج الصناعة في حلبة الصراع السياسي الدائر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عندما وجهت أصابع الاتهام إلى مصانع الشعيبة الغربية في قضية «التلوث» والتي لا تعدو كونها قضية سياسية لدغدغة مصالح انتخابية في الدرجة الأولى .

في الواقع ، يمكن القول أن الصناعة تعيش في حقل ألغام من المعوقات ما أدى بشكل مباشر إلى الحد من نمو القطاع ، إذ أنه ينمو بنسب متواضعة لا تتجاوز ال 3% خلال السنوات الماضية. وعلى النقيض الأخر من هذه الصورة اليائسة ،أبرحت دول الخليج العربي بإكرام صناعاتها الوطنية من خلال توفير كامل الدعم والتشجيع لمصانعها وذلك في سبيل تنويع مصادر دخلها وإعطاء الصناعة التحويلية مساحة كبيرة في موازناتها العامة تتجاوز ال 25% كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة.

وبعيداً عن الأسباب التي دعت إلى تعطيل تنفيذ مشروعات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2010-2014) ، لقد استبشرت المؤسسات والشركات الصناعية خيراً غداة صدور خطة التنمية متوسطة الأجل ، فقد ارتكزت خطة الأهداف الإستراتيجية حتى العام 2035 على رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية وريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.

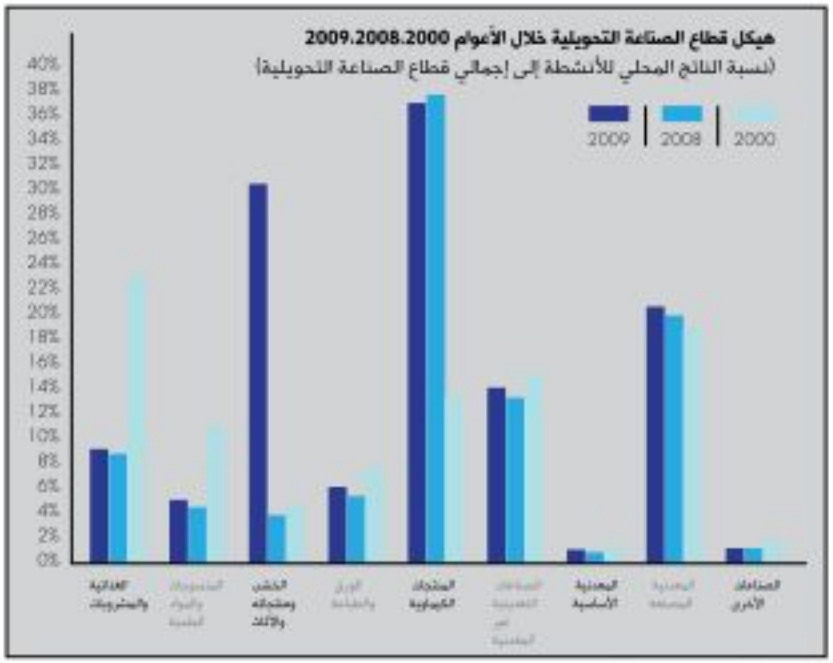

القطاع الصناعي وجه رسالة إلى حكومته : مطلوب تحقيق محفزات التنمية للنهوض باقتصاد البلاد

وحدها الصناعة تستطيع انتشال الاقتصاد الوطني من اختلالاته الهيكلية المزمنة

نقص القسائم الصناعية قطعت خيوط الأمل في القدرة على التوسع والنهوض بالقطاع

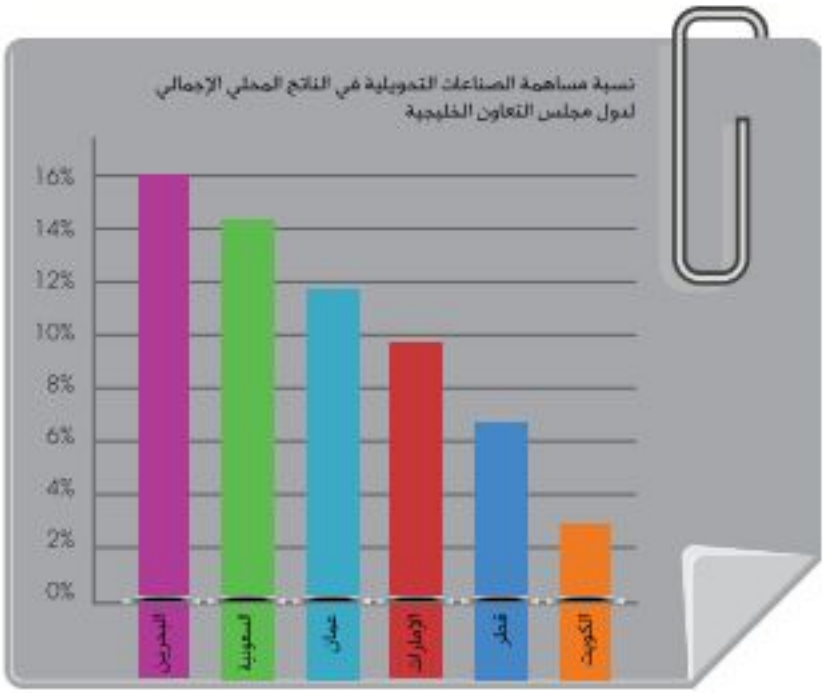

لاعتماده مورداً للإصباغ الداخلية فقط

بوليمر يقاضي «الرعاية السكنية»

تقدم المدعي بصفته صاحب مصنع بوليمر الخليج بطلب إلى السادة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وذلك لاعتماد المصنع سالف الذكر كمصدر لتوريد الأصباغ الداخلية للبيوت والأصباغ الخارجية لمشروع صباح الأحمد إلا أن هذا الطلب قد قوبل بالرفض بحجة أن المصنع لا يلبي الطاقة الإنتاجية للمشروع.

وقد تم معاينة المصنع من قبل مدير إدارة الجودة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتم اعتماد المصنع لتوريد الأصباغ الداخلية للمباني العامة فقط دون الخارجية ودون البيوت سواء داخلياً أو خارجياً وذلك بالرغم من استيفاء المصنع لكافة الشروط المطلوبة لاعتماده خارجياً و داخلياً حيث انه قد تم اعتماده داخلياً وخارجياً من قبل وزارات أخرى مثل وزارة الأشغال العامة ووزارة التربية وجامعة الكويت حتى أن المقاول الرئيسي شركة الخليج المتحدة للإنشاءات طلب من الهيئة المشكو في حقها اعتماد المصنع للأسباب التالية :

>> المصدر المحلي

- المصدر يغطي احتياجات الموقع حال اعتماده
- المصنع قريب من المشروع بمنطقة الشعيبة وبذلك تكون احتياجات المشروع سهلة التوريد
- مساحة المصنع 3289 متر مربع ومرخص منذ عام 1986
- المصنع المورد معتمد سابقاً لدى المؤسسة بمشروع كنار للأصباغ الداخلية كويت دايمكس –مشروع سعد العبد الله الإسكاني
- المواد المصنعة مختبرة ومعتمدة من المركز الحكومي للفحوصات والمختبرات (وزارة الأشغال).

إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض أيضا.

وقد تم تطوير المصنع من خطوط إنتاجية وزيادة في العمالة وشراء ماكينات جديدة والحصول على التراخيص اللازمة من الهيئة العامة للصناعة وعلى النحو الذي سيرد بحافظة مستنداتنا التي سيتم تقديمها بجلسات المرافعة وتم تعديل الطاقة الإنتاجية وإجراء هذا التطوير بناء على طلب مدير الجودة بالمؤسسة المشكو في حقها لكي يتم اعتماد المصنع.

وقد أشاد اتحاد الصناعات الكويتية بالمصنع وذكر انه من المصانع الوطنية المشهود لها بالحرص على تطبيق الشروط والمواصفات كما تضاهي بالجودة المنتجات المماثلة المستوردة.

وقد طلب الاتحاد المدعي عليها اعتماد المصنع كمورد للأصباغ لما يملكه المصنع من قدرات وطاقات إنتاجية عالية وله تعاملات سابقة مع المؤسسة المدعى عليها.

واستند كذلك الطلب إلى تطبيق القرار الوزاري رقم 6 لسنة 1987 بشأن إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية ولازدهار القطاع الصناعي ورفع التنمية الاقتصادية وأن المؤسسة المدعى عليها قامت باعتماد مصادر أجنبية وبسعر أعلى .

طلب المصنع قوبل بالرفض بحجة أنه لا يلبي الطاقة الإنتاجية للمشروع

حصلنا على تراخيص من «هيئة الصناعة» لتطوير المصنع ورفع كفاءة الإنتاج

وبتاريخ 20-7-1
يطلب اعتماد
الداخلية والخارج
صباح الأحمد إلا
الطلب لم يلبق
حتى الآن دون أ
معروفة أو م
بالرغم من
المصنع مستو
كافة شروط اعتـ
، الأمر الذي
بالمطالبة لإقامة
المماثلة بطلب ندد
بوزارة العدل للند
مختصاً للانتقا
موضوع الدعوى
كافة الشروط ال
لمثل تلك الأند
والوقوف على أس
كمصدر لتوريد ال
وخارجياً لمشرو
باعتماده للوافـ
وعدم وجود ما ي
لإلزام المعلن إلي
كافة الأصباغ لذا

الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية 2000، 2008 ، 2009

الصناعة	2000		2008		2009*	
	المبلغ (مليون د.ك)	النسبة (%)	المبلغ (مليون د.ك)	النسبة (%)	المبلغ (مليون د.ك)	النسبة (%)
الغذائية والمشروبات	68.8	23.0	86.4	9.4	87.9	9.5
المنسوجات والمنتجات الجلدية	35.6	11.9	51.3	5.6	53.2	5.7
الخشب ومنتجاته والأثاث	13.2	4.4	27.1	3.0	28.0	30.1
الورق والطباعة	28.2	9.4	69.3	7.6	72.0	7.7
المنتجات الكيماوية	36.9	12.3	356.9	38.9	355.1	38.1
المنتجات المعدنية غير المعدنية	45.2	15.1	114.2	12.4	116.0	12.5
المعدنية الأساسية	4.7	1.6	5.7	0.6	4.1	0.7
المعدنية المصنعة	60.2	20.1	199.7	21.8	206.6	22.1
الصناعات الأخرى	6.9	2.2	7.2	0.8	7.2	0.8
إجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية (أسعار جارية)	299.7	100.0	917.8	100	931.5	100.0
إجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية (أسعار ثابتة 1980)	183.8		443.0		451.3	

* بيانات أولية

كما أشارت الخطة إلى الوضع غير السليم لقطاع الصناعات الذي تهيمن عليه صناعة المنتجات البترولية واعتبرت ذلك خللاً هيكلياً في الاقتصاد ينبغي العمل على معالجته من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية عبر تشجيع الصناعة التحويلية ، وذلك من خلال تنفيذ حزمة من السياسات الهادفة إلى رفع زيادة معدل النمو الحقيقي المستهدف له ليبلغ 12%. إلا أن تلك الخطط الطموحة للدولة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم إزاحة العراقيل من درب تطور الصناعة ونموها. ويمكن تحقيق هذا الهدف المنشود عن طريق التحرك في إرساء محفزات التنمية الصناعية التي نادى بها الاتحاد والتي كانت بمثابة وصفة العلاج للمرض الذي أصاب الصناعة منذ أمد بعيد، وان كان قد نجح في تفعيل مركز الخدمة المتكاملة التابع للهيئة العامة للصناعة ليكون بمثابة الشباك الواحد لتخليص المعاملات الصناعية بالكفاءة والسرعة المطلوبة.

>> أولاً: مصانع الشعيبة الغربية ودفع الظلم

لقد أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (52) بتاريخ 30 يناير 2010 حول تحسين الوضع البيئي في المنطقة الجنوبية، متضمنا تكليف الهيئة العامة للصناعة بتنفيذ دراسة مسحية سنوية (Inventory) للمناطق الصناعية (وهو أمر كان ينبغي تنفيذه منذ سنوات عديدة)، كما تضمن القرار عدم توطين أو الترخيص لأي صناعات جديدة أو الموافقة على التوسعات لأنشطة قائمة في منطقة الشعيبة الغربية إلى حين أن يتم الانتهاء من دراسات المسح الصحي وتقييم المخاطر الصحية.

لذا يتوجب على هاتين الجهتين الإسراع في تنفيذ التكليف المطلوب، نظرا لتوقف المعاملات والتراخيص الخاصة بنشاط المستثمرين في منطقة الشعيبة الغربية إلى حين الانتهاء من هذا التكليف.

كما أن من الأهمية أعادة النظر في الإجراءات المتشددة وغير المنصفة المتخذة بحق المصانع الوطنية المرخص لها للعمل في تلك المنطقة التي خصصت بالأساس كمنطقة للتنمية الصناعية منذ ما يربو عن 50 سنة، وأن لا يحرم المستثمرين فيها من حقهم القانوني في مباشرة مصالحهم ونشاطهم دون عراقيل. علما بأن القضاء قد أصدر في أكتوبر 2010 حكمه لصالح تلك المصانع في القضية التي رفعها البعض بدعوى مسئولية المصانع عن التلوث بمنطقة أم الهيمان.

>> ثانياً: فك تشابك الاختصاصات

لقد نصت خطة التنمية على فك تشابك الاختصاصات بين جهات الدولة وذلك بهدف رفع كفاءة العمل ولضمان الأداء الفعال .

وقد طالب الصناعيون في السابق بأن يوكل إلى الهيئة العامة للصناعة – دون سواها- اختصاص التأكد من التزام المشروع الصناعي بكافة القواعد الخاصة بحماية البيئة(وهو اختصاص أصيل لها وفقاً للمادة(29) من قانون الصناعة)، إذ أن هنالك تشابك مربك في هذا الاختصاص مع الهيئة العامة للبيئة، وعدم الاتساق في إبداء الموافقات مما ساهم في عرقلة الاستثمارات الصناعية وحد من نموها دون مبرر.

>> ثالثاً: تنفيذ البنية التحتية للمناطق الصناعية الجديدة

ضمن المخطط الهيكلي للدولة لتواكب احتياجات المصانع الملحة والمتناهية ،وقد أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (870) متضمناً الموافقة من حيث المبدأ على الرأي الفني لبلدية الكويت حول المخطط النهائي لإستراتيجية المناطق الصناعية 2030 والمواقع والاستعمالات الواردة فيها. خصوصا وإن استكمال مثل هذه الإجراءات قد يستغرق سنوات طوال.

>> رابعاً: دعم ومؤازرة المنتج الوطني

إضافة إلى السياسة التعسفية التي تنتهجها الجمعيات التعاونية في حق المنتجات الوطنية ، فان بعض الجهات الحكومية لا تلتزم بالمراسيم والقرارات الصادرة التي تلزم الجهات الحكومية إعطاء الأولوية للمنتج الوطني في مشترياتها ومشاريعها . لذا ، من الضروري أن يتم تحرير التعديلات على المرسوم الحالي من قبضة «الفتوى والتشريع» و بحث مشروع مرسوم إنشاء لجنة لدعم المنتجات الوطنية علاوة على إلزام جميع مؤسسات الدولة بتكليف إدارة أو وحدة لديها لتكون مسئولة عن كل ما يختص بدعم واستخدام المنتج الوطني ومراقبة تنفيذ القرارات الخاصة به.

خلط السياسة والصناعة في وعاء واحد أضر بالصناعة و «أم الهيمان» خير دليل

تأخر مشروعات خطة التنمية بعثرت أحلام الصناعيين بمشاركة الدولة في كعكة التنمية

المنتج الوطني لم يحظى بالدعم المطلوب والجمعيات التعاونية تحرق جيوب المصانع

>> العام الجديد

كما جاء أداء القطاع في بداية العام الجديد 2012 غير منفصل عن أدائه العام الماضي،اذ غابت عنه بشكل واضح المضاربات التي كانت السمة السائدة خلال شهر يناير وتركزت على قطاعي العقار والاستثمار وسط حالة من الترقب لنتائج الشركات في 2011 ونتائج انتخابات مجلس الأمة،وهو ما أسهم في استمرار حالة العزوف عن التداولات رغم ارتباط بداية العام عادة بحالة من التفاؤل تدفع تجاه نشاط التداولات.

واحتل قطاع الصناعة المركز الثاني في قائمة التراجعات خلال الـ 10 جلسات الأولى من من عام 2012 ،أي بنهاية تعاملات الأحد 15 يناير بانخفاض بلغت نسبته 3.03 في المئة، ليخسر خلال هذه الجلسات نحو 128 نقطة،محققا 4 في المئة فقط من حجم التداولات في 10 الـ جلسات

وبحساب الأسبوع الأول من التداول فقط تمثل نسبة التراجع 1.15 في المئة ،محتلا صدارة تراجعات قطاعات السوق الثمانية،حيث استقبل سوق الكويت للأوراق المالية العام 2012 بخسارة جديدة دفعت مؤشريه للهبوط إلى مستويات قياسية، وخاصة المؤشر السعري الذي أنهى الأسبوع عند مستوى 5,726.9 نقطة، وهو أدني مستوى إغلاق له منذ عام 2004، حيث كان 5,719.0 نقطة في يوم 11 أغسطس 2004.

>> غياب الثقة

وفي الأسبوع الثاني تراجع قطاع الصناعة بنسبة بلغت 1.12٪ مقفلا عند 4,099.3 نقطة رغم اجتماع اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء وجرى خلاله الاتفاق على ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاضطلاع بدوره في اقتصاد.

ورغم تصريح وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي بأن رئيس مجلس الوزراء دعا إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ كافة المشاريع المدرجة ضمن خطة التنمية،الا ان هذه الأخبار لم تحرك التداولات بشكل مؤثر في البورصة،اذ غابت أي إشارات حقيقية حول آليات دعم شركات القطاع الخاص القائمة ،لاسيما الصناعية منها،رغم انها الأكثر قدرة على رفد الاقتصاد المحلي بقيمة مضافة تعالج الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة للدولة.

تراجع أداء القطاع في السوق يعكس غياب الثقة في وعود الحكومة وتوصيات اللجنة الاستشارية

أهم معضلة تواجه بورصة الكويت هي شح التمويل المتاح أمام الشركات المدرجة

أداء المؤشرات الرئيسية للسوق في العام 2011

المؤشر	إقفال 2010	إقفال 2011	التغيير	التريب إلى السوق	عدد الشركات المدرجة
الصفقات	6,955.5	5,814.2	-16.41%		214
الوزني	484.17	404.62	-16.22%		
البنوك	11,893.5	11,303.1	-4.96%	2	9
الاستثمار	4,860.1	3,564.8	-26.65%	7	51
التأمين	2,697.2	2,704.9	0.29%	1	7
العقار	2,355.7	2,035.8	-13.58%	5	39
الصناعة	5,319.4	4,225.1	-20.57%	6	28
الخدمات	15,317.0	13,252.2	13.48%	4	61
الأغذية	4,638.0	4,328.7	6.67%	3	6
غير الكويتي	7,277.7	5,114.3	29.73%	8	13

Ad

نقلاً عن موقع Forbes

أكبر 20 شركة خاصة في الولايات المتحدة

01 Cargill

تعتبر أكبر شركة تعمل في الصناعات الزراعية في الولايات المتحدة وهي ساهمت في 55 مليون دولار خلال الخمس سنوات الماضية في المؤسسات الخيرية.

02 Koch Industries

منذ عام 2003 ، بلغ حجم الاستحواذات والنفقات الرأسمالية للشركة ما يفوق عن 43 بليون دولار.

03 Mars

تبلغ حجم مبيعاتها 30 بليون دولار وتهدف خلال نهاية العام 2013 الى تخفيض عدد السعرات الحرارية في الجزء الواحد الى 250 سعرة حرارية.

04 rrice waterhouse Coopers

تعمل الشركة في مجال الخدمات وتبلغ حجم مبيعاتها 29.2 بليون دولار، ويعود تاريخ تأسيسها الى 1849 كما تضم 169.000 موظف يعملون في أكثر من 158 دولة .

05 Becmel

تختص الشركة في مجال الخدمات الهندسية وتقوم حالياً في تنفيذ مشروع ضخم في ولاية كاليفورنيا في مجال الطاقة النووية.

06 Publix Super Markets

تبلغ حجم مبيعات هذه الاسواق 25.1 بليون دولار ليعد أكبر سلسلة مركز تسوق في الولايات المتحدة.

07 Love's Travel Stops & Country Stores

تبلغ حجم مبيعات الشركة 24.4 بليون دولار وتمتلك الشركة 265 فرع وموقع.

08 Ernst & Young

تبلغ حجم مبيعات الشركة 22.9 بليون دولار وتاتي 44% من عوائد الشركة من اوروبا ومنطقة الشرق الاوسط والهند وافريقيا.

09 C&S Wholesale Grocers

تقدر حجم المبيعات ب 20.4 بليون دولار وتضم اكثر من 95.000 منتج.

10 US Foods

تحظى الشركة بحجم مبيعات يبلغ 18.9 بليون دولار وقد تحولت الى شركة خاصة في عام 2007.

الصناعي

مجلة شهرية
تصدر عن
اتحاد الصناعات
الكويتية

فبراير
2012

بورسلي لـ « الصناعي»:
عـمـلت لمصلحـة الصنـاعة
لإيماني بعطائها الوفير

تجاوبت فوراً مع مذكرة
الاتحاد لحاجة الدولة إلى
تنويع مصادر الدخل

نحقق الرغبة الأميرية
بزيادة معدل النمو
الاقتصادي غير النفطي

الصناعة .. بند غائب عـن أجنـدة المجلـس..!

محفزات التنمية .. خلاص الصناعة من مصائبها

في مقابلة خاصة مع «الصناعي» رفعت فيها الستار عن انجازات جديدة في خطة التنمية

بورسلي : عملت لمصلحة الصناعة لإيماني بعطائها الوفير

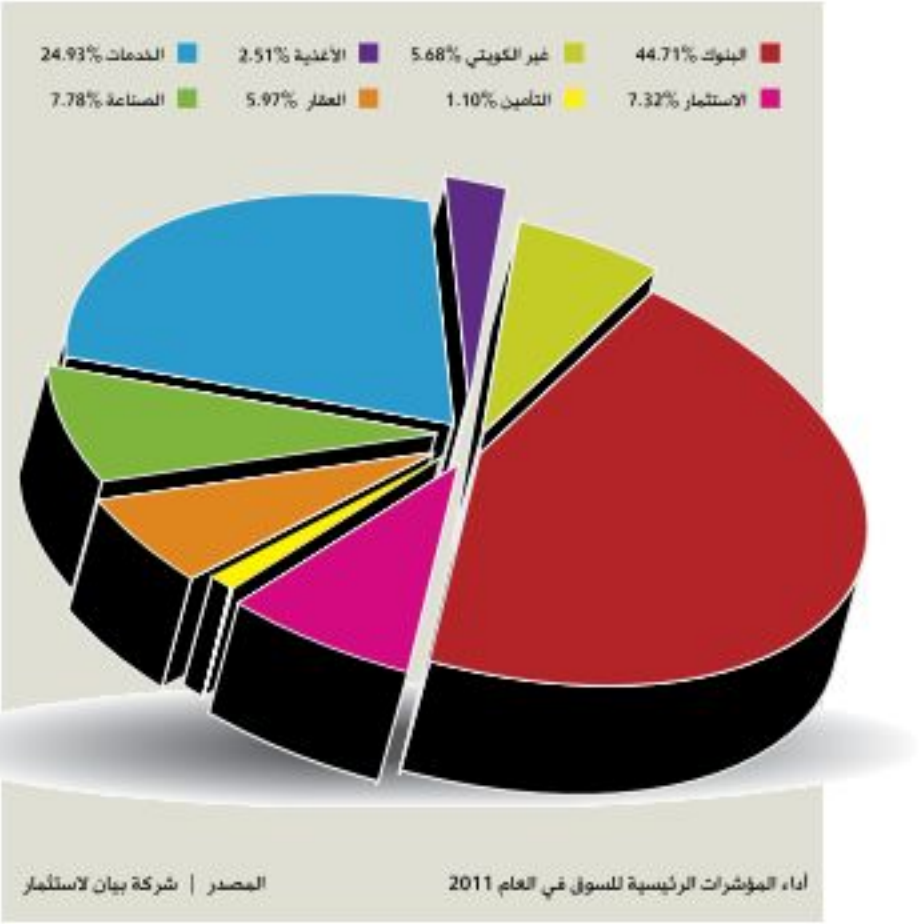

أداء المؤشرات الرئيسية للسوق في العام 2011 — المصدر | شركة بيان لاستثمار

القطاع الصناعي من اكثر القطاعات تأثيرا بالاداء السلبي للبورصة

التأمين حظي على اعلى نسبة ارتفاع بلغت 0.29%

غياب الحديث عن دعم الشركات والخطط الحكومية أضعف من أداء البورصة

تعديل القوانين بات ضرورة لدخول أكبر عدد من الشركات الأجنبية

كما غاب الحديث عن دعم الشركات التي تواجه تعثرا ماليا،وتلك التي تواجه صعوبة في الحصول على الائتمان المصرفي، في ظل تشدد البنوك بضغط من المخاوف وغياب الثقة في التدخل الحكومي،وهو ما دفع الصناعيون الى ترتيب لقاء مع سمو أمير البلاد لطرح مشكلة قطاع الصناعة بعد ان جاء تقرير اللجنة الاستشارية خاليا من تصورات محددة ملائمة لواقع القطاع وقادرة على النهوض به.

ومن العوامل التي أثرت سلبا على مسار التداولات في البورصة تصريح وزير المالية بأنه لا يوجد نية لدى الحكومة للدعم المالي لسوق الكويت للأوراق المالية، معتبرا أن الوضع الحالي للبورصة جاء نتيجة أسباب نفسية ناجمة عن تخوف المستثمرين، وان التعافي مرتبط باستقرار الأوضاع الاقتصادية العالمية وتحسن الأوضاع السياسية،لتتجاهل هذه التصريحات حقيقة ان الأمر الأكثر تأثيرا سلبيا في نفسية المتداولين هو غياب دور واضح للدولة في النهوض بالسوق،على خلاف ما اتخذته الدول الكبرى من اجراءات بتريليونات الدولارات لخلق قوة دفع لتحريك أسواقها ومنع التدهور في أسعار الأصول.

>> رؤية 2012

وحسب رؤية شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) فانه رغم حصيلة خسائر 2011،الا أن الأرقام في بورصة الكويت تشير الى ضرورة الاحتفاظ بالاستثمارات،الا ان أهم معضلة تواجه السوق الكويتي وأسواق المنطقة خلال العام الحالي هو ما ذكرته مجلة «ميد» مؤخرا من تصعوبة في تعافي سوق التمويل،لاسيما بعد ان شهد 2011تراجعا ملحوظا في القروض بمقدار النصف تقريبا، مقارنة مع 2010 الأكثر قربا للأزمة المالية العالمية التي تفجرت بنهاية 2008، مشيرة إلى أن البنوك الإقليمية قد لا تتمكن من تنفيذ الحجم المتوقع من الأعمال خلال عام 2012 إذا لم يتعافى سوق القروض المجمعة، فضلا عن احتمال تأجيل مشروعات القطاع الخاص.

ويطالب الخبراء بتعديل القوانين للسماح بدخول العديد من الشركات الأجنبية الجيدة البورصة ضمن قطاع الشركات غير الكويتية لخلق موجة نشاط تسهم في تفعيل حركة التداولات خلال العام الحالي.

ويبقى أداء قطاع الصناعة في السوق خلال العام الحالي مرهونا بصدور قرارات حكومية تطبق على أرض الواقع لدعم شركات القطاع التي هي في أمس الحاجة لهذا الدعم بما تمتلكه من قدرة عى الارتفاع بالسوق عبر أنشطتها التشغيلية وأصولها الحقيقية الممتازة.

منذ توليها حقيبة وزارة التجارة والصناعة في الحكومة السابقة، حملت على عاتقها تذليل العقبات التي أعاقت من تطور القطاع الصناعي في بلادها وذلك لإيمانها بأهمية تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية وعلى رأسها الصناعة في تنويع مصادر دخل الدولة. وعلى الرغم من انشغالها في أكثر من جهة كونها تترأس سوق الكويت للأوراق المالية والهيئة العامة للصناعة ووزارة التجارة، إلا أنها استطاعت أن تنفض الغبار عن ملفات شائكة كانت رهينة الإدراج منذ سنوات طويلة لتمتعها بروح عالية من المسئولية تجاه وطنها فضلاً عن جديتها واجتهادها في العمل. إنها د. أماني بورسلي، وزيرة التجارة والصناعة، التي أثلجت صدور الصناعيين بالانجازات المتتالية التي أحرزتها على صفحات الصناعة المحلية في فترة قياسية لم تتعدى العام أي منذ توليها الحقيبة الوزارية فاستحقت ثقة واحترام أهل الصناعة. وانطلاقا من إيمانها بأن دعم المنتج الوطني لا يتحقق بالحملات الإعلامية فقط ، فقد بادرت مؤخراً برفع مقترح إلى إدارة الفتوى والتشريع لمسودة قرار وزاري برئاسة الوزير لتشجيع المنتج الوطني و تفعيل القوانين الصادرة بهذا الشأن إلا أن الوقت لم يسعفها لإصدار القرار نظراً لاستقالة الحكومة ، ولا تزال تنتظر موافقة إدارة الفتوى على المقترح. وسعت بورسلي إلى التحرك سريعاً في ملف الجمعيات التعاونية لدعم المنتج الوطني من خلال تفعيل القرارات الوزارية الصادرة لإزالة كافة العقبات التي تعترض ترويج المنتج الوطني في الجمعيات. ولخصت خلال حوارها مع «الصناعي» أهم التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي والتي تتمثل في ندرة الأراضي الصناعية المتوفرة للصناعيين و طول الدورة المستندية لتطوير البنية التحتية لتأهيل المناطق الصناعية و عدم وضوح معايير تخصيص القسائم الصناعية إضافة إلى الاختصاصات المتداخلة بين عدة جهات حكومية معنية بالقطاع مثل الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة والبلدية وإدارة الإطفاء وغيرها من الجهات الأمر الذي يستغرق فترة تتعدى السنة لاستخراج رخصة صناعية.وحول أزمة الأراضي الصناعية ، فقد نجحت بورسلي في تشكيل لجنة لوضع معايير توزيع وتخصيص الأراضي الصناعية بحيث تكون الأولوية واضحة وتتماشى مع معايير موضوعية كمعايير الأقدمية ، والجدوى الصناعية ، ومدى مساهمة المصنع في خلق فرص عمل للعمالة الكويتية وغيرها ، وكذلك مدى قدرة المصنع على المساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي والطاقة التصديرية للدولة مما سيساهم في تعزيز المكانة التنافسية لدولة الكويت ، وأخيرا معايير تؤكد جدية المبادر. وبرأيها ، فان اعتياد الجهاز الحكومي على العمل دون خطة لفترة طويلة أدى إلى خلق صعوبة في الالتزام بالتطبيق خلال السنوات الأولى ، فالدولة ومنذ سنة 1986 أي منذ إقرار قانون رقم 1986/60 لم يتم اقتراح خطة للتنمية ، وتفتخر بورسلي بانجاز الأعمال التنموية المنوطة بالوزارة ، إذ أنها عملت على تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وتسهيل إجراءات استصدار التراخيص التجارية والصناعية وتحسين نوعية ومستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة لشريحة المستفيدين. وفيما يلي نص الحوار:

» كيف تقيمون الوضع الصناعي في الكويت؟

يواجه القطاع الصناعي حاليا تحديات كبيرة أهمها هيمنه الصناعات الاستخراجية (النفط والصناعات النفطية) على إجمالي ناتج القطاع الصناعي. كما هيمنت صناعه المنتجات البترولية على اجمالي الصناعات التحويلية. ويواجه قطاع الصناعات عدة تحديات ألخصها بما يلي: ندرة الأراضي الصناعية المتوفرة للصناعيين وطول الفترة الزمنية والدورة المستندية لتطوير البنية التحتية لتأهيل المناطق الصناعية ، وعدم وضوح معايير تخصيص القسائم الصناعية ، إضافة إلى الموافقات المتداخلة بين عدة جهات سواء كانت من قبل الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة والبلدية وإدارة الإطفاء وغيرها من الجهات الأمر الذي يستغرق فترة تتعدى السنه لاستخراج رخصة صناعية. وأهم التحديات هي عدم وضوح الرؤيا في إستراتيجية الدولة للصناعة وأهدافها ، فلم ترسم الدولة خارطة للقطاعات التي تهدف منها التميز وذلك على المدى المتوسط والبعيد مع عدم تحديد نوعية المستهلكين سواء داخل الكويت أو خارجها للمنتجات الصناعية. وقد سعيت إلى تحقيق الأهداف التي نصت عليها خطة التنمية خلال الفترة التي تقلدت بها هذا المنصب وذلك عن طريق تذليل العقبات التي تواجه الصناعيين.

11
Pilot Flying J

تعتبر اكبر شركة مشغلة للشاحنات في 467 محطة في شمال امريكا.

12
HE Butt Grocery

تملك تلك المتاجر سلسة اقليمية من الفروع بواقع 300 محال وتحديدا في تاكسس.

13
Meijer

يعمل في متاجر ميجر 74.000 موظف وتضم اقسام مختلفة من الازياء وديكور المنازل وفي مجالي الصحة والجمال.

14
Cox Enterprises

تقدر المبيعات في 14.6 بليون دولار وهي تعمل في مجال الخدمات الاعلامية والاتصال.

15
Enterprise Rent-A-Car

تعد من اكبر الشركات في الولايات المتحدة العاملة في مجال تاجير السيارات اذ تمتلك ما يفوق عن 1.1 مليون مركبة.

16
Reyes Holaings

تعمل الشركة في مجال توزيع المواد الغذائية اذ تقوم بتوزيع تلك المواد الى مطاعم ماكدونالدز وعددها 9.600 مطعم.

17
Pilot Flying J

تعمل في مجال التجزئة وتاتي 40% من مبيعاتها السنوية من المواسم والاعياد.

18
Aramark

عكفت الشركة على تزويد الالعاب الاولومبية بالتجهيزات الغذائية اللازمة.

19
Gavilon Group

تبلغ حجم مبيعات الشركة 12.6 بليون دولار وتعتبر من اهم المزارع في العالم.

20
Fidelity Investments

تبلغ حجم مبيعاتها 12.3 بليون دولار وتدير اصولا ضخمة بمبلغ 1.3 ترليون دولار.

منذ توليها حقيبة وزارة التجارة والصناعة في الحكومة السابقة، حملت على عاتقها تذليل العقبات التي أعاقت من تطور القطاع الصناعي في بلادها وذلك لإيمانها بأهمية تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية وعلى رأسها الصناعة في تنويع مصادر دخل الدولة. وعلى الرغم من انشغالها في أكثر من جهة كونها تترأس سوق الكويت للأوراق المالية والهيئة العامة للصناعة ووزارة التجارة، إلا أنها استطاعت أن تنفض الغبار عن ملفات شائكة كانت رهينة الإدراج منذ سنوات طويلة لتمتعها بروح عالية من المسئولية تجاه وطنها فضلاً عن جديتها واجتهادها في العمل. إنها د. أماني بورسلي، وزيرة التجارة والصناعة، التي أثلجت صدور الصناعيين بالانجازات المتتالية التي أحرزتها على صفحات الصناعة المحلية في فترة قياسية لم تتعدى العام أي منذ توليها الحقيبة الوزارية فاستحقت ثقة واحترام أهل الصناعة. وانطلاقا من إيمانها بأن دعم المنتج الوطني لا يتحقق بالحملات الإعلامية فقط ، فقد بادرت مؤخراً برفع مقترح إلى إدارة الفتوى والتشريع لمسودة قرار وزاري برئاسة الوزير لتشجيع المنتج الوطني و تفعيل القوانين الصادرة بهذا الشأن إلا أن الوقت لم يسعفها لإصدار القرار نظراً لاستقالة الحكومة ، ولا تزال تنتظر موافقة إدارة الفتوى على المقترح. وسعت بورسلي إلى التحرك سريعاً في ملف الجمعيات التعاونية لدعم المنتج الوطني من خلال تفعيل القرارات الوزارية الصادرة لإزالة كافة العقبات التي تعترض ترويج المنتج الوطني في الجمعيات. ولخصت خلال حوارها مع «الصناعي» أهم التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي والتي تتمثل في ندرة الأراضي الصناعية المتوفرة للصناعيين و طول الدورة المستندية لتطوير البنية التحتية لتأهيل المناطق الصناعية و عدم وضوح معايير تخصيص القسائم الصناعية إضافة إلى الاختصاصات المتداخلة بين عدة جهات حكومية معنية بالقطاع مثل الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة والبلدية وإدارة الإطفاء وغيرها من الجهات الأمر الذي يستغرق فترة تتعدى السنة لاستخراج رخصة صناعية.وحول أزمة الأراضي الصناعية ، فقد نجحت بورسلي في تشكيل لجنة لوضع معايير توزيع وتخصيص الأراضي الصناعية بحيث تكون الأولوية واضحة وتتماشى مع معايير موضوعية كمعايير الأقدمية ، والجدوى الصناعية ، ومدى مساهمة المصنع في خلق فرص عمل للعمالة الكويتية وغيرها ، وكذلك مدى قدرة المصنع على المساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي والطاقة التصديرية للدولة مما سيساهم في تعزيز المكانة التنافسية لدولة الكويت ، وأخيرا معايير تؤكد جدية المبادر. وبرأيها ، فان اعتياد الجهاز الحكومي على العمل دون خطة لفترة طويلة أدى إلى خلق صعوبة في الالتزام بالتطبيق خلال السنوات الأولى ، فالدولة ومنذ سنة 1986 أي منذ إقرار قانون رقم 1986/60 لم يتم اقتراح خطة للتنمية ، وتفتخر بورسلي بانجاز الأعمال التنموية المنوطة بالوزارة ، إذ أنها عملت على تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وتسهيل إجراءات استصدار التراخيص التجارية والصناعية وتحسين نوعية ومستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة لشريحة المستفيدين. وفيما يلي نص الحوار:

» كيف تقيمون الوضع الصناعي في الكويت؟

يواجه القطاع الصناعي حاليا تحديات كبيرة أهمها هيمنه الصناعات الاستخراجية (النفط والصناعات النفطية) على إجمالي ناتج القطاع الصناعي. كما هيمنت صناعه المنتجات البترولية على اجمالي الصناعات التحويلية. ويواجه قطاع الصناعات عدة تحديات ألخصها بما يلي: ندرة الأراضي الصناعية المتوفرة للصناعيين وطول الفترة الزمنية والدورة المستندية لتطوير البنية التحتية لتأهيل المناطق الصناعية ، وعدم وضوح معايير تخصيص القسائم الصناعية ، إضافة إلى الموافقات المتداخلة بين عدة جهات سواء كانت من قبل الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة والبلدية وإدارة الإطفاء وغيرها من الجهات الأمر الذي يستغرق فترة تتعدى السنه لاستخراج رخصة صناعية. وأهم التحديات هي عدم وضوح الرؤيا في إستراتيجية الدولة للصناعة وأهدافها ، فلم ترسم الدولة خارطة للقطاعات التي تهدف منها التميز وذلك على المدى المتوسط والبعيد مع عدم تحديد نوعية المستهلكين سواء داخل الكويت أو خارجها للمنتجات الصناعية. وقد سعيت إلى تحقيق الأهداف التي نصت عليها خطة التنمية خلال الفترة التي تقلدت بها هذا المنصب وذلك عن طريق تذليل العقبات التي تواجه الصناعيين.

في منطقة الشقايا إلا أنها ستكون خلال سنوات لاحقة لحين تأهيل المنافذ والطرق المؤدية لها .

ولقد قمت كذلك بالمبادرة برفع كتاب إلى مجلس الوزراء لتوفير أراضي صناعية أخرى لإيماني بأهمية الصناعة لاقتصاد الكويت.

وللعلم ، تتكون اللجنة من مستشارين ذوي الكفاءات والمتخصصين بهدف وضع آلية لمراجعة ضوابط تخصيص القسائم الصناعية، و تم التعاون مع مدير عام الهيئة العامة للصناعة د.علي المضف والمستشار العالمي. وبنيت الآلية على المعايير المقرة سابقاً من قبل مجلس إدارة الهيئة في 2008 إلا أنه قد تم مراجعتها وتحديثها بما يتماشى مع خطة التنمية.

>> لقد أشارت الخطة الانمائية متوسطة الأجل إلى أهمية تفعيل أداء الجهاز الحكومي، هل من جديد حول ذلك؟

الربط الالكتروني والميكنة التي قطعت الدولة خطوات باتجاه تحقيقها سيكون لها أثر كبير في عملية فك التشابك وتسهيل الاجراءات الخاصة باستصدار التراخيص الصناعية. وكما ذكرت سابقا ، بشأن تفعيل نظام النافذة الواحدة «One stop shop » يعتبر من أهم الحلول المطروحة بهذا الشأن. ولقد بادرت بتكليف اللجنة التي قامت بوضع معايير التخصيص بالتعاون مع المستشار العالمي شركة مونيتر وكذلك مراجعة الإجراءات الداخلية في الهيئة وخارجها بهدف رفع كفاءة الاجراءات وتقليص الدورة المستندية وإلغاء أي إجراءات غير ضرورية أو فيها تكرار.

ومما سبق يتضح أننا ماضون في استراتيجية تعديل وتطوير الاجراءات وتسهيلها من خلال المراجعة المستمرة للوضع الحالي بهدف فك التشابك. ويجرى حاليا من خلال المستشار العالمي إجراء مقابلات مع الجهات الحكومية المعنية ذات العلاقة باستصدار التراخيص بهدف رفع كفاءة أداء الجهاز الحكومي وتحسين بيئة العمل.

>> هل نفذت هيئة الصناعة الدراسة المسحية السنوية في منطقة الشعيبة الغربية والتي تضمنت في قرار مجلس الوزراء حول تحسين الوضع البيئي في المنطقة الجنوبية في البلاد؟

تم التنسيق مع معهد الكويت للأبحاث العلمية للقيام بتلك الدراسة ولقد تأخرت الهيئة في ذلك بسبب ضرورة انتظار الحصول على الموافقات من الجهات الرقابية قبل التعاقد. ولقد نص قرار مجلس الوزراء على أن يتم توطين الصناعات الصديقة للبيئة في تلك المنطقة نظرا لقربها من مناطق مأهولة بالسكان.

>> ما الأسباب التي أدت إلى تعطيل خطة التنمية؟ وما الإجراءات التي اتخذتها بخصوص ذلك؟

تختلف الأسباب التي أدت إلى تعطيل التنمية منها أن الدولة منذ سنة 1986 أي منذ إقرار قانون رقم 1986/60 لم يتم إقرار خطة للتنمية مما أدى إلى اعتياد الجهاز الحكومي على العمل دون خطة لفترة طويلة الأمر الذي أدى إلى صعوبه الالتزام بتطبيقها في السنوات الأولى. كما أن التجارب العالمية تؤكد أن الفترات الأولى من التطبيق عادة ما تكون بطيئة ومن ثم تتسارع. أما فيما يتعلق بالمشاريع الخاصة بالوزارة فإن من أهمها تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وتسهيل إجراءات استصدار التراخيص التجارية والصناعية وتحسين نوعية ومستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة لشريحة المستفيدين. كما يندرج تحت الوزارة عدد كبير من القطاعات كل منها له أهداف ومشاريع ، كقطاع السياحة ، وقطاع الرقابة التجارية ، وقطاع الصناعة. حيث تعتبر مشاريع دعم الصناعه من أولويات الهيئة وأهمها تأهيل الأراضي وتوفير القسائم الصناعية بأسرع وقت ممكن وتقليص الفترة الزمنية لاستصدار الموافقات. وهناك خطة شاملة وجدول زمني لتنفيذ كل ما ورد أعلاه من مشاريع.

وفيما يتعلق بإجراءات الوزارة فإننا قمنا بتشكيل لجان لمتابعة سير المشاريع كما قام سمو رئيس مجلس الوزراء برعاية تلك المشاريع على مستوى الدولة من خلال ترؤس لجنة التنمية بشكل اسبوعي وتذليل أية عقبات تواجه تنفيذها. ولقد لمسنا فاعلية ذلك بالمساهمة في تسهيل وإزالة الكثير من المشاكل.

النقل للموافقة المبدئية لن يلغي دور هيئة البيئة في الرقابة اللاحقة على المنشئات الصناعية

بادرت برفع كتاب إلى مجلس الوزراء لتوفير أراضي صناعية أخرى لإيماني بأهمية الصناعة لاقتصاد الكويت

المستشار العالمي يجري مقابلات مع الجهات الحكومية لرفع كفاءة أداء الجهاز الحكومي وتحسين بيئة العمل

النومس يفتتح معرض الصناعات والبناء

خلال افتتاحه أكبر معرض يقام على أرض الكويت

النومس: 100 مليون دينار رأسمال شركة المساكن منخفضة التكاليف

نظمت كل من شركة الصناعات الوطنية وشركة إدارة لتنظيم المعارض والمؤتمرات معرض «الصناعات والبناء الأول» كأكبر معرض يقام على أرض الكويت ويعنى بالصناعة المحلية وذلك حرصاً من الطرفين على إبراز المنتج الوطني وتشجيعه.

وقد حظي المعرض بحضور جيد من قبل المهتمين في هذا المجال خصوصاً وأن الشركات المساهمة والراعية تعتبر من كبرى الشركات في تصنيع مواد البناء وما شابه .

وخلال افتتاح المعرض ،أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون الإسكان محمد النومس أن مشروع إنشاء شركة المساكن منخفضة التكاليف جاءت بموجب قانون رقم 45 لسنة 2007 وسيكون رأسمالها 100 مليون دينار، متوقعا ان تطرح الشركة للاكتتاب خلال الفترة القريبة القادمة، حيث سيتم تخصيص نسبة ٪50 للمواطنين و٪50 للمستثمر الاستراتيجي.

وقال النومس أن الدراسة التي طرحت للمرة الأولى لم تكن ذات جدوى اقتصادية عالية، وتمت إعادة النظر في مساحات التجاري والإداري، لافتا الى انه حسب الدراسة الجديدة ستتم إعادة جدولة تنفيذ المشروع من خلال تخفيض رأس المال.

وأشار الى ان جميع متطلبات المشروع قد انتهى العمل بها، إضافة الى انه تم اعتماد الشركات من خارج سوق الكويت للأوراق المالية لتقديم عروض العطاء متوقعا ان تشهد الطرح في الفترة القريبة المقبلة.

وبين ان كل مدينة من المدن الإسكانية سوف يساهم فيها القطاع الخاص من خلال تقديم المزايدات مؤكدا انه سوف يتم تقديم مقترح لتعديل القانون 2010/50 الخاص بالشركات الإسكانية لما يتيح للدولة دفع قيمة المساكن والمرافق العامة بما يساعد الشركة على القيام بواجبها مع ضمان ربحية المشروع.

وأكد ان تعديل القانون سوف يأخذ صفة الاستعجال فور الانتهاء من الانتخابات النيابية، موضحا انه لا يمكن طرح هذه الشركات الإسكانية التي لها جدوى إلا بعد تعديل القانون، لافتا الى ان طريقة التمويل كانت غير واضحة.

المساكن منخفضة التكاليف في المعرض

خطة البرامج التدريبية للعام 2012

أطلق اتحاد الصناعات الكويتية خطته التدريبية للعام 2012 والتي جاءت بناءً على استطلاع أجراه على أعضائه من المصانع الوطنية وذلك للوقوف على الاحتياجات التدريبية للمصانع انطلاقا من إيمانه بأهمية التدريب وإيجاد عمالة وطنية قادرة على النهوض بالقطاع الصناعي.
ويحرص الاتحاد على توفير البرامج بأسعار مخفضة بواقع 70 د.ك للأعضاء و 140 لغير الأعضاء بالنسبة للبرامج التي تحظى بدعم ورعاية الهيئة العامة للصناعة ، أما عن البرامج التي تدعمها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي فتكون مجانية للشركات الأعضاء في المؤسسة .
ويتكفل برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة بسداد نسبة من تكاليف المشاركين من العمالة الوطنية وفقاً لشروط وإجراءات برنامج إعادة الهيكلة.
وجاءت الخطة كالتالي:

(1)

الإستراتيجية الحديثة في الإدارة الصناعية

15-18 يناير

أهداف البرنامج..

يتوقف نجاح المنشآت الصناعية على فاعلية الإستراتيجية الخاصة في الإدارة الصناعية . ومن خلال هذا البرنامج ، يتعرف المشاركين على الأسس النظرية و المهنية التي تدعم الممارسات العملية في مجال الإدارة الصناعية وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المحيطة بالمنشأة. كما سيتناول البرنامج أيضا أسس الإدارة الإستراتيجية وإدارة الإنتاج والعمليات وإدارة التسويق وإدارة الجودة الشاملة وإدارة المشروعات .

(2)

إدارة الجودة الشاملة

4-7 مارس

أهداف البرنامج..

يشير مفهوم إدارة الجودة إلى الإدارة الإستراتيجية المهتمة باستخدام الجودة في كل العمليات. فقد صمم هذا البرنامج لإكساب المشاركين مهارات تطوير عمليات الجهاز الإداري ككل واستخدام النظم الإدارية الحديثة للتخلص من جميع أشكال الهدر في المنظمات ومراقبة وقياس جودة المنتجات .

(3)

إدارة المشتريات والتوريد والمخازن طبقا لمتطلبات مواصفات الجودة العالمية- الايزو 9001

15-18 ابريل

أهداف البرنامج..

تتطلب إدارة المشتريات والتوريد والمخازن علماً وخبرةً لتحقيق الأهداف المنشودة. لذلك يتعرف المشاركين من خلال هذا البرنامج على المهارات اللازمة في اختيار المورد المناسب واختيار مصداقيته إضافة إلى إدارة عمليات الشراء وفقاً للمواصفات الدولية وتحليل المشتريات وإدارة التخزين والخدمات اللوجستية إضافة إلى مهارات أخرى تتعلق بالتفاوض والتعاقد .

(4)

الأمن الصناعي

13-16 مايو

أهداف البرنامج..

تحتاج المنشآت الصناعية إلى إيجاد بيئة عمل ملائمة لتأمين حياة الناس وضمان سلامة الأعمال . ويعطي البرنامج فهماً واسعاً حول أهمية الأمن الصناعي للإدارة والقائمين على تطبيق إجراءات الأمن والسلامة من خلال تهيئة الظروف المناسبة للعمل والمحافظة على سلامة العاملين في قطاع الأمن الصناعي، ومن ثم المحافظة على أصول المنشأة والوصول إلى أقصى حد ممكن من الأداء دون مخاطر من خلال الوقاية من الحوادث ورفع المستوى المهني للمهتمين في الأمن والسلامة.

(5) إدارة خطوط الإنتاج 3-6 يونيو	أهداف البرنامج. من المهم معرفة الأساليب الحديثة في الإنتاج والتقليص من انواع الهدر في المنشآت الصناعية. ويستطيع المشاركين من خلال هذا البرنامج تطوير قدراتهم سواء كانوا مدراءً أو مهندسين أو مسئولي إنتاج على التخطيط و الإشراف والتنسيق لعمليات ونشاطات الإنتاج ، وذلك عن طريق عرض المفاهيم والأساليب الحديثة في هذا المجال مثل التصنيع الخالي من الهدر ومراقبة المخزون وجدولة المنتج .
(6) إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية 23-26 سبتمبر	أهداف البرنامج. يتعرف المشاركين من خلال هذا البرنامج على الجوانب العلمية والعملية لدراسة وتقييم جدوى المشروعات الصناعية من خلال التركيز على الجوانب التسويقية و الإحصائية والفنية والمالية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات عموماً والصناعية خصوصاً بالإضافة إلى التوصل لمؤشرات حول إمكانية قبول أو رفض المشاريع التي تكون محل دراسة وتقييم.
(7) تطبيقات نظم محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية 7-10 أكتوبر	أهداف البرنامج. يهدف البرنامج إلى إكساب المشاركين القدرة على قياس تكلفة الإنتاج وضبط رقابة عناصر التكاليف إضافة إلى التعريف بأنظمة محاسبة التكاليف بكافة أنواعها ونظام تكلفة ال (ABC) بصفة خاصة لدى المنشآت الصناعية و الاستفادة منها في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.
(8) إدارة ورفع الإنتاجية باستخدام منهج 6 سيجما (مخصصة للإدارة العليا والوسطى) 11-14 نوفمبر	أهداف البرنامج. يستطيع المشاركين من خلال هذا البرنامج تكوين حصيلة معرفية كبيرة عن معايير سيجما والتي تساهم في تحسين جودة مخرجات العملية الإنتاجية من خلال تحديد وإزالة أسباب العيوب (الأخطاء)، والتباين في التصنيع والعمليات التجارية. ويستخدم هذا المعيار مجموعة من وسائل إدارة الجودة، بما فيها الأساليب الإحصائية.
(9) استراتيجيات التسويق التنافسي 25-28 نوفمبر	أهداف البرنامج. تساهم الإستراتيجية التسويقية في تحقيق انتشار ونجاح المنشآت الصناعية . ويتعرف المساهمين على سبل تنمية المهارات التسويقية لمسئولي وأخصائي التسويق في الشركات والمنظمات وذلك من خلال إمدادهم بأهم المفاهيم والاستراتيجيات التسويقية الحديثة، وأساليب تقسيم الأسواق وتنمية المنتجات وتسعيرها وتوزيعها وترويجها، كذلك إمداد المتدربين بأهم أساليب دراسة الأسواق والتفاوض والتعامل مع العملاء بما يكفل تحقيق التوازن بين حاجات ورغبات العملاء من ناحية، وأهداف المنظمة من ناحية أخرى.
(10) تطبيق نظام السلامة البيئية حسب المتطلبات القانونية المحلية والمواصفات الدولية 16-19 ديسمبر	أهداف البرنامج. تخضع نظم السلامة البيئية لدى المؤسسات إلى معايير محلية ودولية محكمة، لذلك يشرح البرنامج سبل المحافظة على نظام السلامة البيئية داخل المؤسسات وتحسين نظام إدارة البيئة بها و التأكد من مدى مطابقة نظامها للسياسة البيئية مع القوانين المحلية و المعايير والمواصفات الدولية التي تحكم نظام السلامة البيئية.

تضارب قانوني هيئة الصناعة والبيئة

أطال من عمر الدورة المستندية

تشابك الاختصاصات يحرق خير الصناعة

يترقب أهل الصناعة ما ستتوصل إليه اللجنة الثلاثية التي تضم الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة واتحاد الصناعات من خطوات سليمة لفك تداخل الاختصاص بين الهيئتين على أن تتولى هيئة الصناعة إصدار الموافقات البيئية للمشروعات الصناعية بدلاً هيئة البيئة.

وفي إطار ما جاء في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل حول إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية وتخفيض حجمها وفك تشابك الاختصاصات فيما بينها، أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (1134) والخاص بتشكيل اللجنة مما يصب في رفع كفاءة العمل لضمان تقليص الدورة المستندية.

إذا نظرنا إلى الوضع الحالي الذي يعيشه القطاع الصناعي المحلي ، نجد أن هناك الكثير من المعوقات التي باتت تحد من نمو هذا القطاع الحيوي – من أهمها تضخم في مستوى البيروقراطية وزيادة في حجم الروتين عند تخليص المعاملات والتراخيص الخاصة بالمستثمر.

ولعل ما ساهم في تعقيد تلك الإجراءات تضارب قانوني هيئة الصناعة وهيئة البيئة من حيث الرقابة والتفتيش على المصانع .

وعلى الرغم من أهمية السياسات التي نصت عليها خطة التنمية فيما يتعلق بتطوير الصناعات التحويلية ، إلا أنه لا يمكن تحقيقها في الوقت الراهن في ظل هذا التضارب بين قانوني الصناعة والبيئة الذي نتج عنه إطالة في أمد الإجراءات المتعلقة بإصدار التراخيص الصناعية والتي قد تستغرق أحياناً 6 أشهر على الأقل لأخذ الموافقات البيئية من هيئة البيئة للترخيص بإقامة المشروع ، وليس ذلك فحسب - بل قد يمضي حوالي 12 شهر آخر للحصول على الترخيص الدائم للمشروع الصناعي من هيئة البيئة ، مما تسبب في الحد من نمو النشاط الصناعي ، وبالتالي إحجام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب عن الاستثمار في دولة الكويت.

>> العالم الخارجي

وعلى عكس ما هو حاصل محلياً ، فقد نجحت الكثير من الدول في إنشاء هيئات للمناطق التنموية الصناعية يتم من خلالها اختصار عاملي الوقت والجهد ، وتمارس فيها الهيئة مهامها وصلاحياتها كاملة ومن ضمنها مسئولية حماية البيئة بما ينسجم مع القوانين نافذة المفعول وبالتنسيق مع الجهات المعنية.

أجرت مجلة «الصناعي» مقارنة بين اختصاصات هيئتي الصناعة والبيئة وجاءت كالتالي:

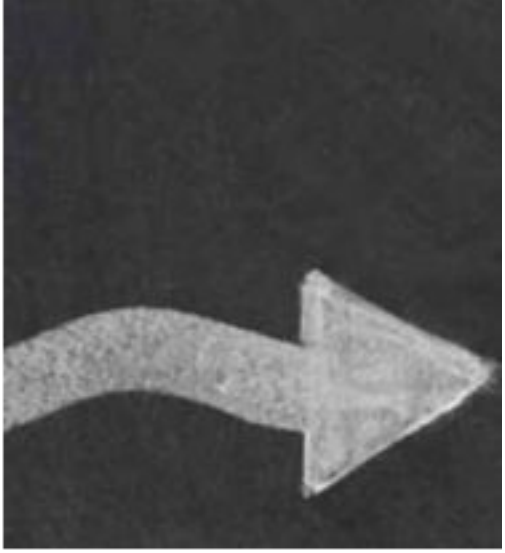

اختصاصات الهيئة العامة للبيئة

قانون رقم (16) لسنة 1996 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (21) لسنة 1995 بإنشاء الهيئة العامة للبيئة

المادة 3

تختص الهيئة بالقيام بكافة الاعمال والمهام الكفيلة بحماية البيئة في البلاد وعلى وجه الخصوص ما يلي:

1. وضع وتطبيق السياسة العامة لحماية البيئة ووضع الاستراتيجيات وخطة العمل من اجل تحقيق التنمية المستدامة متضمنة المعايير العلمية والبيئية والصحية المناسبة لمعيشة الانسان والتوسع الصناعي والعمراني واستغلال المصادر الطبيعية بما يكفل المحافظة على صحة العاملين وسلامة جميع المرافق وبيئة العمل وحماية البيئة والمحافظة على التوازن البيئي بصورة عامة.
2. الاعداد والاشراف على تنفيذ خطة عمل متكاملة تشمل جميع ما يتعلق بحماية البيئة في المدى القريب والبعيد، وذلك بالتنسيق مع الاجهزة المعنية بالدولة على ضوء السياسات البيئية.
3. الرقابة على الانشطة والاجراءات والممارسات المعنية بحماية البيئة ومتابعتها وتقييمها.
4. تعريف الملوثات وتحديد المعايير للنوعية البيئية واعداد مشروعات القوانين واللوائح والنظم والاشتراطات الخاصة بحماية البيئة ومتابعة تنفيذها ووضع الضوابط اللازمة لمنع وتقليل ومكافحة البيئة وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.
5. الاعداد والمشاركة في توجيه ودعم الابحاث والدراسات البيئية ومتابعة وتقييم نتائجها.
6. تحديد المشاكل الناجمة عن تلوث البيئة وتدهورها بالاستعانة باجهزة الدولة المعنية بالبيئة في دراسة هذه المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تطبيقها.
7. دراسة الاتفاقيات الدولية والاقليمية المعنية بشؤون البيئة وابداء الرأي بالنسبة الى الانضمام اليها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.
8. متابعة التطورات المستجدة في القانون الدولي في مجال حماية البيئة.
9. تنسيق علاقات الدولة بالمنظمات الدولية والاقليمية المعنية بشؤون البيئة.
10. وضع الاطار العام لبرنامج التثقيف البيئي والتربية بهدف توعية المواطنين وحثهم على المساهمة في حماية البيئة.
11. القيام بعمليات الرصد والقياس البيئي والمتابعة والمراقبة المستمرة للنوعية البيئية.
12. وضع خطة شاملة لمواجهة الكوارث البيئية واتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهتها في زمن الحرب والسلم وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية.
13. وضع خطة عمل متكاملة لتدريب الكوادر المحلية على طرق ووسائل حماية البيئة وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية.
14. تدعيم الخدمات البيئية في المجتمع بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية.
15. ابداء الرأي والمشورة حول المردود البيئي لمشاريع التنمية الاساسية قبل اقرار تنفيذها من الجهات المعنية.
16. دراسة التقرير البيئية التي تقدم اليها عن الاوضاع البيئية في البلاد واتخاذ اللازم بشأنها واعداد تقرير سنوي عن الوضع البيئي في الكويت.

6 أشهر للحصول على الموافقات البيئية و 12 شهرا للترخيص الدائم

الخليج نجح في إنشاء مدن تنموية لاختصار الوقت والجهد

اختصاصات الهيئة العامة للصناعة

قانون رقم (56) لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة

المادة 29

تختص الهيئة بكل ما يتعلق بتنمية النشاط الصناعي وتطويره وعلى وجه الخصوص ما يلي :

- وضع خطة لتنمية الصناعة - في اطار الخطة العامة للدولة - تتضمن تحديدا وضاحا لاستراتيجيات التصنيع وتوجهات التنمية الصناعية .
- اقتراح مواقع المناطق الصناعية والحرفية في اطار المخطط الهيكلي العام .
- تخطيط وتجهيز البنية الاساسية للمناطق الصناعية والحرفية وما يلزم من خدمات صناعية ومرافق عامة وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية .
- اعداد وتصميم وتنفيذ مشاريع الخدمات الصناعية المكملة للصناعة وتشغيلها وادارتها مباشرة او بالتعاون مع الجهات المختصة .
- مراجعة واعتماد المخططات والتصاميم الخاصة بالمنشآت الصناعية والحرفية وكذلك المرافق التابعة لها .
- تخصيص مواقع القسائم الصناعية والحرفية ومواقع الخدمات داخل المنطقة حسب النظم واللوائح المعتمدة في هذا الشأن .
- ابرام العقود وتحصيل مقابل الانتفاع بالقسائم الصناعية والحرفية ومواقع الخدمات للشركات والمؤسسات .
- تحصيل الرسوم واجور الخدمات التي تقدمها الهيئة .
- ادارة وتشغيل وتطوير وصيانة المناطق الصناعية والحرفية مع توفير الخدمات اللازمة لها وصيانتها وانشاء مناطق صناعية جديدة بالتعاون مع القطاع الخاص.

0 - استصدار تراخيص البناء للمنشآت في المناطق الصناعية والحرفية من الجهات المختصة .

1 - اتخاذ الاحتياطات الكافية لسلامة المرافق العامة والممتلكات ومراقبة السلامة الصناعية والوقاية من الحريق بالنسبة للمنشآت المقامة في المناطق المنوطة بها .

2 - مباشرة اجراءات الرقابة والتفتيش الصناعي على المنشآت في المناطق المذكورة .

3 - المحافظة على نظافة الطرق العامة والميادين والارصفة من مخلفات المصانع والمحلات العامة في المناطق المشار اليها.

4 - التنسيق مع الجهات الامنية في المناطق المنوطة بها بما يكفل المحافظة على الارواح والممتلكات وعناصر الانتاج الاخرى.

5 - وضع اللوائح والقواعد والاجراءات المنظمة لمنح والغاء التراخيص الصناعية .

6 - مراقبة تطبيق المواصفات القياسية الكويتية والخليجية والدولية التي تحددها القوانين والقرارات على كافة المنتجات المستوردة والمحلية والتنسيق مع الجهات المختصة لمكافحة الغش فيها .

7 - التأكد من التزام المشروع الصناعي بكافة القواعد المحلية والدولية الخاصة بحماية البيئة ومدى مطابقة الانتاج لتلك القواعد.

8 - اعداد الدراسات الخاصة بالنشاط الصناعي وسبل دعمه وتقرير الوسائل والاسس المناسبة لحماية الانتاج المحلي.

9 - كل ما يدخل في اختصاصاتها وفقا لاحكام هذا القانون او أي قانون آخر .

يحدد مقابل الانتفاع والرسوم واجور الخدمات المشار اليها بالبندين 7 و 8 بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التجارة والصناعة.

تضارب قانوني «الصناعة» و «البيئة» أطال من عمر الدورة المستندية

«البيئة» تختص في وضع السياسة العامة لحماية البيئة وخطة العمل

«الصناعة» عليها مسؤولية التأكد من التزام التزام المشروع بكافة القواعد البيئية

Ad

صدور قرار بحظر التصدير أصبح ضرورة مع ارتفاع حجم الطلبات وشح الكميات المتوفرة

«السكراب» ثروة وطن

لا يزال القطاع الصناعي ينتظر صدور قرار حاسم يحظر تصدير سكراب الحديد أو «الخردة» نظراً للنقص الكبير الذي يعاني منه السوق المحلي من هذه المادة . فالكمية المتوفرة من حديد السكراب محليا لا تتعدى ال 250 ألف طن سنوياً مقابل ارتفاع حجم استهلاك المصانع المحلية من هذه المادة الخام بما يفوق المليون ونصف المليون طن سنوياً. ولسد النقص، تضطر المصانع المحلية إلى استيراد سكراب الحديد من دول مختلفة ووفقا للأسعار العالمية ، بينما تحظر جميع دول الخليج تصدير حديد السكراب من خارج أراضيها باعتباره ثروة وطنية تلبي احتياجات مصانعها المحلية .

وتعود أزمة سكراب الحديد المحلية إلى العام 2004 عندما أصدر وزير التجارة والصناعة الأسبق عبد الله الطويل قرارا يلغي بموجبه قرارا أخرا كان يتعلق بمنع تصدير حديد السكراب ، والقرار الجديد يوقف العمل بالقديم ، ويسمح بتصدير حديد السكراب لمدة 6 أشهر.

رأي المتحدة للحديد

تلقت مجلة الصناعي رداً وافياً من الشركة المتحدة لصناعة الحديد حول مدى أهمية صدور قرار عاجل بحظر تصدير السكراب محلياً ، فقد طالبت الشركة بضرورة تفعيل القرار الصادر بشأن حظر التصدير باعتبار أن السكراب يعد مادة رئيسية في صناعة قوالب الحديد التي تستخدم في إنتاج حديد التسليح.

وتعتبر الشركة أن من الأولى أن تستفيد المصانع من سكراب الحديد بدلاً من المتاجرة فيه وذلك أسوة بالدول الخليجية التي تحظر تصدير تلك المادة الإستراتيجية .

وعن الخطوات التي اتخذتها الشركة بهذا الشأن ، صرحت بأن تم مخاطبة وزارة التجارة والصناعة عدة مرات لتفعيل قرار حظر تصدير السكراب ولكن لا جديد حتى هذه الساعة .

وأشارت الشركة إلى أنها تعتمد اعتماداً كلياً على مادة حديد السكراب إذ تستورد من «السكراب النقي» ما يقارب 900 ألف طن من دول أخرى مثل بريطانيا وأمريكيا بينما يتوفر في السوق المحلية نحو 250 ألف طن سنوياً فقط.

وحول وجود مجموعات منظمة تعمل على جمع الخردة وتصديرها إلى الخارج تقول الشركة « سمعنا عن إرسال بعض الشركات الأجنبية مندوبين لها يعملون على جمع حديد السكراب ومن ثم تصديره إلى الخارج دون عرض هذه المواد على المصانع المحلية ».

ما الأنواع المطلوب حظر تصديرها؟

حسب دراسة سابقة أعدها الاتحاد ، تظهر أن أنواع السكراب المطلوب وقف تصديره هو عبارة عن أنواع حديد السكراب باستثناء المواسير الناتجة معظمها من القطاع النفطي التي تندرج حالياً تحت بند السكراب وتمثل ما يقارب 50٪ من السكراب ، إذ لا يمكن استخدامها من قبل المصانع المحلية.

القوانين الدولية بخصوص البيئة

بما أن الكويت دولة عضو في اتفاقية بازل للحفاظ على البيئة ، فان الاتفاقية تنص وبشكل واضح على أولوية تدوير النفايات في حالة تواجد المصانع في الدولة لذلك فان من الأهمية الالتزام بهذه الاتفاقية.

الجدوى الاقتصادية للصلب

تعتبر صناعة الحديد (الصلب) كما يطلقون عليها الصناعة الأم عماد معظم الصناعات الأخرى إن لم يكن كلها حيث تدخل هذه الصناعة في مختلف الصناعات . وتقوم هذه الصناعة الأم على عنصرين أساسيين (الطاقة والخام). وفي الوقت الذي ستبقى فيه الطاقة العنصر الأساسي لهذه الصناعة العملاقة ، تغير وضع الخام لينافسه تراكمات وبقايا ونفايات إنتاج المعادن على مدى أعوام طويلة ، وهو ما يطلق عليه في الأسواق مصطلح السكراب من بقايا المعادن المستخدمة ، والتي يتراكم منها كل عام كميات كبيرة في الأسواق العالمية تقدر بملايين الأطنان .

وأصبحت الآن بعد معالجتها وإعادة صهرها وسبكها مصدراً أساسياً في صناعة الصلب يفوق بكثير أهمية خام الحديد وذلك لما يوفره من نفقات ومراحل التعامل مع الخام.

وهذان العنصران متوفران وبكميات هائلة في دول الخليج وعلى وجه الخصوص في دولة الكويت والتي تمتلك 14٪ من الاحتياطي العالمي للغاز ، والسكراب الذي يتراكم منه كميات كبيرة من بقايا الآلات والسيارات والمعدات والأجهزة ومخلفات عديدة أخرى داخل دولة الكويت .

أهمية المشروع

تنبع أهمية مشروع حديد الصلب لكونه من المشاريع النادرة في دول الخليج والهامة بالنسبة للاقتصاد الخليجي، حيث تقوم هذه الصناعة على تدوير السكراب وإعادة تصنيعه ،حيث يوجد فروق كبيرة بين استيراد الحديد المصنع من الخارج ، وتدوير السكراب الذي يختصر مراحل عديدة من إنتاج الحديد باعتماده على حديد موجود وليس خاما ولا يحتاج سوى لعمليات الصهر والتشكيل النهائية مما يقلل بشكل كبير من تكاليف الإنتاج ، حيث أن لدى دولة الكويت كميات هائلة من السكراب لأن استخدامات الحديد فيها يشوبه شكل كبير من الهدر والإهمال.

وموقع دولة الكويت في منطقة الخليج وقربها من الأسواق العربية يجعلها مركز جذب كبير ودائم للخردة والسكراب، وان تدوير السكراب يحتاج إلى مصادر طاقة أقل من تصنيع الخام وتحافظ على سلامة البيئة ، إذ أن تخلو صناعة الصلب المعتمدة على تدوير السكراب بشكل كبير على التلوثات الناتجة عن صناعة الحديد المعتمدة على تصنيع الخام ويعود ذلك ككل على دعم الاقتصاد القومي ، أما بالنسبة للعنصر الثاني (الطاقة) متوافرة في الكويت وبكميات كبيرة سواء الغاز أو النفط.

دول الخليج تحظر تصدير «السكراب» وفي الكويت الباب مفتوح

شركات أجنبية ترسل مندوبين لجمع السكراب وبيعه في الخارج

المتوفر من المادة الخام 250 ألف طن سنوياً مقابل احتياجات فعلية تزيد عن المليون ونص

الشركة أحدثت ثورة في عالم التسويق

عبر استخدام اللوحات المضيئة

أعمال المستقبل :

صانعوا التسويق المضيء

بادرت شركة أعمال المستقبل بافتتاح مصنع اللومينوز والذي يعتبر أول مصنع ليس في الكويت وحسب وإنما في منطقة الشرق الأوسط لإنتاج الإعلانات المضيئة والمستخدمة في أعمال الدعاية والإعلان .

ويعتبر مصنع اللومينوز من المصانع الرائدة في الكويت والتي تعمل على إنتاج الإعلانات المضيئة والمتطورة ولعل قدم الوسائل الإعلانية وفقدانها الجاذبية في الأماكن غير المضيئة ، جعلت الشركة تبحث عن وسائل إعلانية أكثر جذباً و ايصالاً للرسالة الإعلانية .فقد استخدمت الشركة الشرائح الكهربائية لجعل الرسالة أقرب إلى الواقع وأكثر فاعلية من الوسائل الإعلانية التقليدية والتي لا تزال تستخدم حتى الآن .

مجلة الصناعي قامت بزيارة ميدانية للمصنع الذي صمم وفق أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة في صناعة الإعلانات المضيئة.

توفر الشركة للعميل لوحات إعلانية ليست ذات سماكة كبيرة تحتوي على شرائح كهربائية بالإمكان التحكم بها عن طريق زيادة وميضها أو تشغيل محكم الصوت.
ويكتسب هذا المنتج أهميته نظراً لقدرته على إيصال الرسالة للعملاء بطريقة مختلفة فليس العبرة في أن تصمم الرسالة الإعلانية للعميل وإنما في كيفية إيصال الرسالة .
ولا توفر الشركة اللوحات الإعلانية بأحجام متعارف عليها ، وإنما بالإمكان تصنيع لوحات للمباني بأحجام ضخمة.
وللعلم ، تعتبر شركة (أعمال المستقبل) شركة خليجية مقرها الكويت قامت بشراء التكنولوجيا المتعلقة بصناعة اللومينوز من مجموعة دول عالمية من بينها سنغافورة وقامت بدورها بضم المنتجات الأولية وإعادة هيكلتها ومن ثم أطلقت منتجها المنفرد بالتميز والجودة للسوق المحلي والعربي وتسعى للتعاقد مع جميع بلدان الشرق الأوسط لطرح هذا المنتج الحديث.
وباعتبار أن مصنع اللومينوز هو الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي ينتج هذا النوع من الاعلانات المضيئة، يتمتى رئيس مجلس إدارة شركة أعمال المستقبل يحيى الموسوي أن تقوم الهيئة العامة للصناعة بدعم مطالب الشركات الكويتية الجادة والتي تعكس بنشاطها ومنتجاتها دور الصناعة الكويتية في السوق الخارجي ومن اجل الترويج لاقتصاد قوي يواجه المستجدات العالمية.
ويفتخر الموسوي إن شركة أعمال المستقبل - وهي شركة خليجية مقرها الكويت - طرحت منتجا حديثا يتعلق بتقنية منتج اللومينوز وهو أحد أبرز التكنولوجيا الخاصة بشاشات الإعلان المتحركة والثابتة والصغيرة جدا وكذلك العملاقة دون تمديدات كهربائية
ويؤمن الموسوي أن ظهور المنتج الكويتي بين المنتجات العالمية يعكس قدرة القطاع الخاص الكويتي على تحقيق المنافسة والجودة ويؤكد أن هناك شركات كويتية تملك الإمكانيات والمقومات التي تؤهل منتجاتها للعالمية وتضع الكويت بين مصاف الدول المتقدمة.
وحسب قوله ، استطاعت الشركة أن توقع عقودا مع جهات حكومية عالمية وذلك في ماليزيا ويجري حاليا التفاوض مع شركات للقطاع الخاص في ماليزيا لتصدير المنتج الكويتي إليها وذلك في سياق خطط الشركة الإستراتيجية للتوسع في الأسواق الخارجية والعالمية.

>> واسع الانتشار

ويستخدم منتج اللومينوز في كل من امريكا واوروبا واستراليا وكندا وذلك في العديد من القطاعات ومن بينها اللوحات المرورية والخطوط الخاصة بارشادات المرور باعتبار أن المنتج يتميز بقدرة على توفير الإضاءة اللازمة بما لا يوثر سلبا على نظر قائدي المركبات ليلا فضلا عن كونه منتجا خفيف الوزن يوفر الطاقة الكهربائية بنسبة 95 بالمئة مما يخفف الضغط على الاحمال الكهربائية. ويرى الموسوي أنه من الضروري أن تستخدم الإدارة العامة للمرور هذا المنتج ضمن استخدامات اللوحات المرورية والإرشادية في الكويت أسوة بتلك الدول المتقدمة والتي استخدمت تلك التجربة الناجحة خصوصاً وان هذا المنتج يمكن تركيبه على المنحنيات والأشكال الدائرية والطولية والعرضية.

يحيى الموسوي

الموسوي: المنتج الكويتي يعكس قدرة القطاع الخاص على تحقيق المنافسة والجودة

80% من الطاقة تحول الى اضاءة بشكل فعال مما يجعله مصدر موفر للمال والطاقة

توفر الشركة صيانة مجانية للمنتج على مدار الـ 24 ساعة

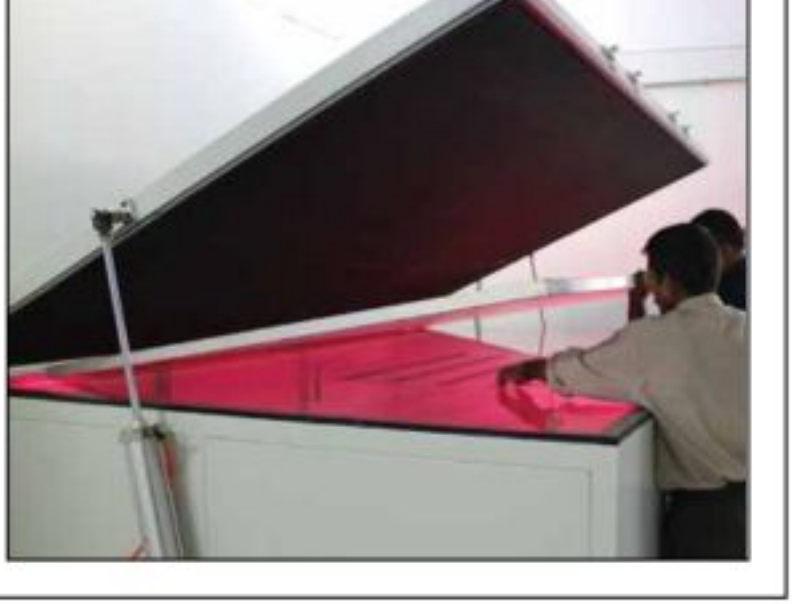

ويضيف الموسوي بالقول « تعاقدت شركة أعمال المستقبل مع جهات دولية لتصدير هذه التكنولوجيا وانشاء مصانع في كل من المملكة العربية السعودية ودبي وتونس والهند ويجري التفاوض مع مستثمرين في بعض الدول الخليجية ودول الشرق الأوسط إذ أن التطورات التي يشهدها العالم وخاصة في مثل هذه التكنولوجيا تخدم أسواق الخليج والمنطقة العربية».

ولعل الإستراتيجية الاستثمارية التي تنتهجها شركة أعمال المستقبل جعلتها رائدة في عالم الاعمال ، اذ أنها تعتمد على تطوير الصناعة الكويتية وجعلها واحدة من الصناعات العالمية فضلا عن ذلك تدرس الشركة خططا اقتصادية توسعية لمشروع صناعة وتقنية اللومينوز وكذلك لمشروعات استثمارية تشغيلية عديدة ومتنوعة تطرح في السوق الاقليمي.

مشاركة في معرض

وبفضل منتجاتها المميزة ، شاركت «أعمال المستقبل» ، بجناح لعرض منتجاتها الحديثة في عالم الإعلان والإضاءة «لومينوز»، ضمن «معرض الشرق الأوسط للوحات والتصميمات الإعلانية» في دورته الخامسة عشرة، التي تنطلق بعد غد، تستمر ثلاثة أيام في «مركز دبي التجاري العالمي» بمشاركة 400 جهة عارضة عالمية وإقليمية.

ويعتبر الموسوي أن السوق الإماراتي يعد واحداً من الأسواق الخليجية البارزة والجاذبة للصناعيين والمنتجين لكونه يتمتع بمقومات وبنى تحتية وبموانئ متطورة ومراكز تسوق توصف بالعالمية، فضلاً عن دوره الكبير والذي يسهم من خلاله وعبر أسواقه ومراكزه التجارية الواسعة لتنمية الموارد الإقليمية وربطها بالمنتجات العالمية والخليجية ومن بينها المنتج الكويتي، ما يهدف إلى تعزيز حركة التبادل التجاري الإقليمي».

فالتطور وتنامي السوق الإماراتي وتميزه وبروزه بين أسواق المنطقة إنما يعكس الجهود التي يبذلها قادة دولة الإمارات والتي أثمرت نمواً ملحوظاً، كما أنه يعكس الرغبة الملحة للإصلاح الاقتصادي الخليجي».

خصائص اللومينوز

- تتمتع في خاصية تأثير تفوق أي لافتات تستخدم لأغراض الدعاية والإعلان.
- تحويل الرموز العادية إلى رموز مضيئة وأكثر جاذبية وذلك لاغراض تجارية بحتة .
- الاضاءة المستخدمة هي الاقرب الى الاضاءة الطبيعية «النيون»
- يعتبر المنتج الاقل من حيث استهلاك الكهرباء اذ يوفر أكثر من 95% من حجم الطاقة التي تستهلكها الوسائل الأخرى .
- منتج مرن ومتين ومقاوم للصدمات وهو غير قابل للكسر .
- بالاضافة الى ذلك ، يعتبر المنتج ضد الماء ويعمل بدرجة حرارة تتراوح بين 20-80 .
- 80% من الطاقة تحول الى اضاءة بشكل فعال مما يجعله مصدر موفر للمال والطاقة.
- العمر الافتراضي للاعلانات الداخلية 36 شهراً أما الخارجية فتدوم لمدة 18 شهراً.
- وتوفر الشركة صيانة مجانية للمنتج على مدار ال 24 ساعة.

مزايا الاضاءة المستخدمة

- قابليتها لاضاءة أي صورة أو لوحة اعلانية.
- تتيح درجة الوضوح العالية رؤية الإعلان عن بعد مسافة كبيرة وفي بيئات مظلمة وضبابية .
- سرعة تنفيذ اللوحات الاعلانية اذ تكون متوفرة بين يدي العميل خلال اسبوع واحد.
- امكانية التحكم بالاضاءة من خلال رفعها أو تقليلها.
- تتوفر بسماكة قليلة 0.3-0.44 ميللي متر.
- تعتبر موفرة للطاقة من خلال توفيرها أكبر من 95% مقارنة بمصادر الاضاءة الاخرى .
- صيانة مجانية
- امكانية انتاجها باحجام مختلفة
- تحول 80% من الطاقة الى اضاءة
- لا يصدر عن اللوحات حرارة عالية

وقعنا عقودا مع جهات حكومية عالمية في ماليزيا وجاري التفاوض مع القطاع الخاص

نرغب ببناء مصانع في كل من المملكة العربية السعودية ودبي وتونس والهند ودول أخرى

يوفر المنتج اكثر من 95% من حجم الطاقة التي تستهلكها الوسائل الاخرى

Ad

لقطات فوتوغرافية وتصريحات رنانة للنواب خلت من كلمة «صناعة»

الصناعة بند غائب عن أجندة مجلس الأمة

يترقب القطاع الصناعي ما ستتضمنه أجندة مجلس الأمة الحالي خصوصاً مع خلو أجندات المجالس السابقة من أي بند يشير إلى ضرورة دعم وتشجيع القطاعات المنتجة في الدولة وعلى رأسها الصناعة.

ومع ذلك ، فان القطاع الصناعي مازال يعقد الأمل على النواب السابقين و الجدد على الساحة التشريعية في إيجاد الحلول الكفيلة لتحريك عجلة الصناعة إلى الأمام في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة إلى تنويع مصادر دخلها بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

ولكن من واقع التصريحات السابقة للنواب، نجد أن المطالب الشعبية بزيادة رواتب موظفي الدولة وصرف البدلات والكوادر وإسقاط القروض غلبت على القضايا الاقتصادية والتنموية. ليس ذلك فحسب ، وإنما أهدر بعض النواب وقتهم في الحديث عن رفع قرض الزواج من الزوجة الثانية إلى الضعف أي من 4 آلاف إلى 8 آلاف دينار إضافة إلى إثارة قضية ارتداء النائبات الحجاب وقوانين منع الاختلاط وغيرها من القضايا بينما تركت المصانع تواجه العقبات واحدة تلو الأخرى دون النظر في الحلول الكفيلة بإزالة تلك العقبات.

ومن جانب آخر ، بدأت الحكومة تأخذ باعتبارها أهمية تذليل العقبات أمام الصناعيين ، والدليل على ذلك تبني وزير التجارة والصناعة د.أماني بورسلي هموم الصناعة مما أثلج صدور الكثير من الصناعيين، وتكللت جهودها في صدور قرار مجلس الوزراء القاضي بتفعيل مركز الخدمة المتكاملة لدى الهيئة العامة للصناعة بهدف تقليص الدورة المستندية لتخليص المعاملات.

في الواقع ، خصص المجلس السابق جلسات مطولة لمناقشة رفع رواتب موظفي الدولة والكوادر والتي باتت تلتهم 85% من إجمالي الإيرادات المالية للدولة ، وكانت مبررات الزيادة لا تتماشى مع الواقع ، حيث اعتبر بعض النواب أن الضغوط الاقتصادية باتت تؤثر على المستوى المعيشي للمواطن بينما احتل الشعب الكويتي مراتب متقدمة في مؤشر السعادة الذي يتضمن قائمة بأسعد شعوب العالم .

والمفارقة أن عندما أثيرت القضايا الصناعية لأول مرة في أروقة مجلس الأمة اتخذت منحى سلبي ، والمقصود هنا تصعيد قضية تلوث «أم الهيمان» وانهيام المصانع بقتل «البشر والحجر» دون وجود أدلة تثبت ذلك مما الحق أضرارا مادية ومعنوية فادحة بالمصانع.

قوانين عاجلة

وبرأي الاتحاد ، ثمة أولويات لا تحتمل التأخير ينبغي العمل بها فور الانتهاء من الانتخابات النيابية ، وعلى رأسها إقرار القوانين التي تساهم في تنشيط الاقتصاد بشكل عام والصناعة بشكل خاص ، ومن ذلك قانون المناقصات المركزية وقانون الاستثمار الأجنبي ، والعمل على تعديل القوانين التي أثبتت التجربة عدم كفاءتها ومنها قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص، و أعادة النظر في قرارات نسبة العمالة الوطنية لدى القطاع الخاص من خلال إيجاد توازن الرواتب مع العاملين في القطاع الحكومي، وتوفير العمالة المتخصصة التي يحتاجها القطاع الصناعي.

ولن يتحقق أي تقدم في ذلك الملف إلا عن طريق التوافق السياسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، إذ أن الخصام بين السلطتين أدت إلى هجرة المصانع المحلية من الكويت حسب دراسة أعدها الاتحاد سابقاً.

فرصة للصناعة

و حسب بيانات رسمية ، تبلغ حجم الصناعات التحويلية في الكويت حاليا حوالي 645 مليون دينار ، إذ أنها تساهم في الموازنة العامة للدولة والبالغة 21.5 مليار دينار بنسبة 3% فقط وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالدولة الخليجية الأخرى التي تولي اهتماماً بالغاً في الصناعة التحويلية.

ويعتقد الاتحاد أن فيما لو ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 12% حسب ما ورد في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (باب سياسات الصناعة التحويلية) ، فان القطاع بإمكانه زيادة إيرادات الدولة (غير النفطية) من 2.5 - 3 مليار دينار سنوياً

وفي حال توفرت الأراضي الصناعية اللازمة لإقامة مصانع جديدة أو توسع أخرى قائمة، فمن المتوقع أن يزيد حجم المنشآت الصناعية الحالية بثلاثة أضعاف ،إذ أن العدد المطلوب

محمد النقي

جمال الحجي

حسين الشيخ

من المنشآت لتحقيق النسبة المستهدفة للنمو هو 3282 منشأة بينما لا تتعدى حالياً ال 1094 منشأة. ولكن تحقيق الانجازات الصناعية تلك تتطلب تبني مجلس الأمة الصناعة المحلية وإلا فان القطاع سوف يستمر في حركة نمو البطيئة . فحسب بيانات صادرة من بنك الكويت الصناعي، تظهر تباطؤ النمو في القطاع إذ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الموازنة العامة للدولة لم تشهد أي تطور ملحوظ في الفترة ما بين 2005 - 2010 ، فقد بلغت 3% و3.2%عام 2006 و2.8% عام 2007 و2.6%عام 2008 و2.2 عام 2009 و 3% عام 2010.

>> أجندة صناعية

بما أن الصناعة تعتبر بنداً غائباً عن أولويات مجالس الأمة السابقة ، قامت مجلة «الصناعي» باستفتاء رأي بعض الصناعيين لمعرفة مطالبهم تجاه المجلس الحالي وتحديد الأجندة الصناعية المطلوب تحقيقها.

فيقول مدير عام الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي أن الحكومة كانت تولي الصناعة عناية بالغة في مطلع الخمسينيات والدليل على ذلك أن العملة الكويتية كانت تحمل الصناعات القائمة في الكويت آنذاك.

ويشير إلى أن الكويت كانت أول دولة تنشئ مناطق صناعية وبنك تسليف وبنك صناعي وهيئة الشعبية التي كانت مسئولة عن الصناعات الإستراتيجية في البلد إضافة إلى تشيد أول مصنع ألمنيوم في الخليج .

ويضيف « للأسف ماتت تلك المصانع وكانت الحكومة تشجع الشركات الخليجية التي جاءت لأعمار الكويت بعد فترة الغزو العراقي فاستطاعت أن تثبت أقدامها.

ويدعو النقي بصوت عالي أعضاء مجلس الأمة إلى الاهتمام بالصناعة التي تعتبر ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد الكويتي وتمثل قيمة مضافة له. وعلى الرغم من صدور قرارات ومراسيم لتشجيع المنتج الوطني ، إلا أن المنتجات الأجنبية لا تزال تحصل على نصيب الأسد من المناقصات الحكومية لافتا إلى أن النائب ينبغي أن يكون قدوة للمجتمع وعليه مسؤوليات تشريعية ، ولا يقتصر دوره على الظهور في الصحف والتلفزيونات. واستغرب من أن لم يسأل أي من النواب عن عدد القسائم الصناعية المستغلة والمتاحة وعدد المشاريع الممولة من قبل البنك الصناعي وعدد المصانع التي تمتلك نشاطاً تصديرياً وإذا ما غطت حاجات السوق أم لا.

ويؤكد على أهمية تبني الدولة الصناعات التي تتعلق بالبيئة أو ما يطلق عليها «البيو تكنولوجي» والتي تساعد على معالجة المخلفات البيئية وطرق الاستفادة منها .

>> دعم المواد البترولية

من جانبه ، اعتبر رئيس مجلس إدارة شركة الخليج لصناعة الزجاج حسين الشيخ أن أسعار المواد البترولية التي تستهلكها المصانع المحلية مرتفعة نسبياً مقارنة بباقي دول الخليج وان كانت تحصل المصانع على بعض تلك المواد مثل (الديزل ، البنزين، الكيروسين) بأسعار مدعومة .

ويطالب الشيخ بأن تنظر السلطتين التنفيذية والتشريعية في تذليل العقبات التي يواجهها الصناعيين وأن يتم تخفيض أسعار تلك المواد وذلك تشجيعاً للصناعة المحلية ومؤازرتها.

>> المنتج الوطني

«المنتج الوطني أولاً» . هذا ما قاله جمال الحجي صاحب مصنع بوليمر الخليج ، وبرأيه فان دعم المنتج الوطني لا يتحقق بالحملات الإعلامية والدعايات وإنما ينبغي إلزام جميع وزارات الدولة في شراء المنتج الوطني واعتماده في مناقصاتها. ولا يريد الحجي أن يأتي إلى المجلس نواب تقتصر أدوارهم على قص الأشرطة والجلوس في الطوابق العاجية وإنما ينبغي النظر إلى الصناعة حيث أنها الملاذ الأمن للاقتصاد الوطني. ويستغرب من دولة مثل بنغلاديش التي تتيح لأصحاب المصانع وضع علم على سياراتهم لتسهيل حركتهم ومعاملاتهم بينما ينفق ما يزيد عن 1000 دينار بالشهر على مندوبين لتخليص معاملات الحكومة فقط في الوقت الذي يتم فيه فتح مصنع في الأردن عبر الايميل!

أجندة صناعية مطلوب تنفيذها فوراً

- إقرار مشاريع القوانين وتعديل قوانين صدرت عرجاء
- دعم المنتج الوطني والزام كافة وزارات الدولة بشراء المنتجات الوطنية
- دعم الصناعات البيئية أو ما يطلق عليه «البيو تكنولوجي » لعلاج المخلفات بأنواعها
- صدور تشريعات لفك تداخل الاختصاصات بين وزارات الدولة المعنية بالقطاع
- دعم الصناعات الإستراتيجية أو ذات القيمة المضافة
- تخفيض أسعار المواد البترولية التي تستهلكها المصانع للإنتاج والتصنيع وذلك في سياق دعم الصناعة المحلية

تحمل الحكومة لفارق الأسعار يذهب لمواد محدودة مقارنة باحتياجات المواطنين الفعلية

خبراء:دعم الصناعة الوطنية أكثر جدوى من دعم المستهلكين

في الكويت الشكوى من ارتفاع الأسعار حالة دائمة،وكثيرا ما يشار الى التجار وأصحاب المصانع على أنهم السبب الأول وراء ذلك،وهو تفسير يلقى دعما من المسؤولين في الدولة،اذ يبقيهم في أعين المواطنين بعيدا عن دائرة المسؤولية المباشرة،على الرغم من ان سياسات الدولة التي يضعها هؤلاء المسؤولون هى السبب الأول في الغلاء المستمر ،وليس التجار المحكومين بالأسعار العالمية وأسعار المواد الأولية المستوردة للصناعة وأسعار الوقود والطاقة.

واذا كانت الدولة تبعد نفسها عن السخط الشعبي عبر دعم عدد من المواد الاستهلاكية أو تسليمها مجانا لفترة محددة،فانها تتناسى ان السلة الاستهلاكية للمواطن الكويتي الذي اعتاد على الانفاق تحتوى الكثير من السلع خارج نطاق الدعم الحكومي.

والسؤال هنا لماذا لم تتجه الدولة الى دعم المنتجين المحليين بقوة وبشكل مؤثر ،بعد ان ثبت محدودية تأثير الدعم المباشر للمواطنين عبر تحمل فارق الأسعار أو السعر كاملا؟.

الكويت ستظل تعاني من الغلاء نظرا لاعتمادها الكبير على الاستيراد في تغطية احتياجاتها الاستهلاكية وفي ظل ضعف القدرات التنافسية للصناعة المحلية التي لا تحظى بدعم حكومي يرقى الى أي من النماذج المتوفرة في دول المنطقة ،ومن ثم ستظل معاناة المواطنين قائمة وسيظل الدعم الحكومي للسلع الأساسية بلا تأثير كبير في حياة المواطنين التي لا تمثل فيها السلع المدعومة سوى نسبة ضئيلة من استهلاكهم اليومي.

يؤكد الخبراء ان ضعف الصناعة الكويتية بسبب غياب المساندة الحكومية يعني ببساطة شح العرض المحلي وهو ما يجعل التضخم حالة دائمة في الكويت،فالاقتصاديون يعرفون التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الأسعار الناجم عن اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب الفعال عليها.

وحسب الخبير مصطفى العبد الله الكفري فان هذا يعني وجود فجوة بين العرض المتاح والمحدود من السلع والخدمات والطلب الفعال أي المقترن بالقدرة على الشراء والذي يزيد عن العرض المتاح. والقوانين الاقتصادية توضح أن زيادة الطلب على السلع والخدمات عن العرض تؤدي إلى زيادة الأسعار ، التي تعد المؤشر التقليدي على حدوث ظاهرة التضخم في أي اقتصاد.

ووفقا للمفكر الاقتصادي الانجليزي الشهير جون مينارد كينز، فالتضخم هو زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار،أي عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض المتاح .
- الطلب الفعلي.
- كمية النقود المعروضة للتداول.
- أسعار الفائدة.
- مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة يؤكد الخبراء الصناعيون في الكويت ان المصانع الكويتية بسبب القوانين المعطلة وغياب الحافز والتشجيع الحكومي وشح التمويل وعدم توفر الأراضي اللازمة للتوسع فان أغلب المصانع الكويتية تعمل بطاقة انتاجية منخفضة مقارنة بمثيلاتها في دول الجوار الخليجي.

ولو أتيحت للمصانع الكويتية الترخيصات والمساحات اللازمة للتوسعت بشكل كبير وزاد انتاجها الى حدود المعدلات التي تتيح خفض كلفة الانتاج،وهو ما يعني نزول منتجاتها الى السوق المحلي بأسعار عالية التنافسية ستجبر المستوردين على خفض أسعار المنتجات التي يطرحونها في الأسواق،وفي النهاية الفائدة لصالح المستهلكين المحليين وفي صالح الدولة التي ستتاح أمامها الفرصة للتوقف عن زيادات الرواتب لمجاراة التضخم المتصاعد بشكل مستمر،وهو ما يقلل من الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة ويسمح بضخ المزيد من الأموال في بند الانفاق الرأسمالي على حساب بند الأجور والرواتب.

فالتضخم يظهر عندما تظهر زيادة إضافية في الطلب الفعال لا يواكبها زيادة في إنتاج السلع والخدمات. لذلك فإن أي زيادة في الطلب الفعال تعبر عن نفسها بحدوث زيادة في الأسعار ،في ظل الزيادة في كمية النقود المعروضة للتداول«السيولة النقدية لدى المواطنين»،والتي تدفع باتجاه الاستهلاك،لاسيما اذا كانت معدلات الفائدة على الودائع في البنوك غير مشجعة على الادخار.

أي ان انخفاض الفائدة نسبيا في الكويت لا تجري الاستفادة منه في كبح التضخم،فحسب الخبراء يفترض ان تدفع الدولة البنوك على اقراض المصانع حتى توسع انتاجها وتنشيء المزيد من خطوط الانتاج ،لزيادة المعروض وخفض كلفة الانتاج والمصانع ،وهو ما لا يحدث في الحالة الكويتية ،فالسائد هو العزوف عن الاقراض للمصانع وتشديد مبالغ فيه في شروط الائتمان،في وقت تتساهل البنوك في القروض الاستهلاكية للمواطنين،وهي معادلة تفرز تراجعا في الادخار وتراجعا في الاستثمار تضيع الهدف المنشود من خفض معدلات الفائدة المنخفضة على القروض وترفع معدلات الاستهلاك بنسب أعلى بكثير من الانتاج المحلي ليظل التضخم المستورد المتحكم الأول في مسار الأسعار في أسواق الكويت.

فالمتعارف عليه في علم الاقتصاد ان تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي للزيادة في الطلب الفعال يؤدي تلقائيا الى حدوث ارتفاع بطيء في التضخم ولكنه مستمر بلا توقف.

السلع المدعومة من الدولة تمثل نسبة ضئيلة في سلة الاستهلاك الفعلي للمواطنين

غالبية السلع في السلة الاستهلاكية للمواطنين خارج نطاق الدعم الحكومي

السبب الأول في ارتفاع الأسعار هو اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات المنتجة محليا والطلب الفعال عليها

اتاحة الترخيصات والمساحات اللازمة للتوسعات يخفض كلفة المنتجات المحلية ويجبر المستوردين على تخفيض اسعارهم

معدل الارتفاع في أسعار الغذاء منذ أزمة الغذاء العالمية وحتى أحداث الربيع العربي في المنطقة

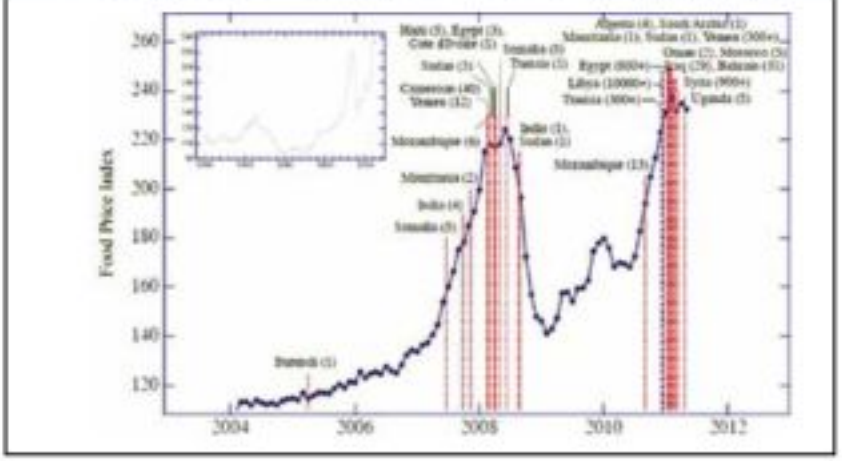

عواد الحديد ..

" إذا كانت صناعة الحديد والصلب ليست صناعة .. فما هي الصناعة؟ "

لا يستطيع المرء أن يفصل بين صناعة الحديد والصلب وعواد الخالدي ، فارتبطت هذه الصناعة به لامتلاكه واحداً من أكبر مصانع الحديد والصلب في الخليج. لطالما حمل «بو فيصل» على عاتقه قضية التصدي لتصدير ثروة البلاد من حديد السكراب إلى الخارج ، فإذا ما ظهر عبر وسائل الإعلام ، يردد مطالبه بأهمية إعادة إصدار قرار يمنع تصدير السكراب إلى الخارج لتوفير احتياجات المصانع من تلك المادة ، إذ أن المتوفر منها لا يتعدى ال 250 ألف طن سنوياً بينما يتجاوز احتياج مصانع الحديد المحلية للسكراب المليون طن سنوياً

وضع بصمة مميزة في عالم صناعة الحديد والصلب لاعتباره رئيساً لواحداً من اكبر مصانع الحديد ليس فقط في الكويت وانما في منطقة الخليج .

عواد الخالدي الذي يترأس مجلس إدارة الشركة المتحدة لصناعة الحديد «كويت ستيل» ، يمكن وصفه بالهداف ، فيعرف كيف يرسم أهدافه بفضل رؤيته الثاقبة للأمور بكل جد وإخلاص ، علاوة على نظرته «المتفائلة» إلى المستقبل وجلده في تحقيق الأهداف المنشودة.

أكسبته طبيعة صناعته أن يعمل بيد من حديد وأن يتابع كل شاردة وواردة في العمل بدقة متناهية ، ولكن على الناحية الأخرى ، فهو محبوب من قبل موظفيه الذين يصفونه «بالأب الروحي» الذي دائما يردد على مسامعهم كلمات مثل «الدقة ، و الإخلاص في العمل ، والتفاني ، والتنظيم «.

هذا الرجل جريء الخطوة اعتاد على تحدي الظروف والخوض في أعماق المستحيل، فقد صمم على إنشاء مصنع حديد التسليح في العام 1996 على الرغم من أن الظروف لم تكن مشجعة للاستثمار آنذاك .

وإذا خاطب الذين يدعون بأن لا توجد صناعة في الكويت يقول لهم :

« إذا كانت صناعة الحديد والصلب ليست صناعة فما هي الصناعة بنظرهم؟ »

ولكن يعتبر أن الصناعة المحلية وتحديدا صناعة الحديد يتيمة الأب وتفتقد إلى رعاية ودعم حكومتها ، فلم يلمس مشروعات صناعية حقيقية منذ 4 سنوات مضت، إذ أن المشروع الوحيد الذي نفذه القطاع الخاص حاليا هو مشروع قوالب الحديد المملوك لشركته والذي تم تشغيله في بداية العام 2011 باستثمار تجاوز مبلغ 70 مليون دينار وبطاقة انتاجية تبلغ 1.2 مليون طن سنويا من الحديد .

>> مستعد للتنمية

فور إطلاق الكويت لأكبر خطة تنموية في تاريخها تقدر ب 37 مليار دينار، وضع الخالدي على عاتقه مشاركة بلده في طموحها التنموية ، إذ أعلن آنذاك أن المصانع الكويتية مستعدة لتغطية احتياجات السوق المحلية .

ويتوقع أن يصل الاستهلاك إلى نحو 1.1 مليون طن سنويا مع تنفيذ مشاريع الخطة التنموية الشاملة .

وتنتج مصانع المتحدة نحو 1.2 مليون طن من حجم استهلاك الكويت الذي يبلغ 800 ألف طن سنويا .

>> «البيئة» نصب عينه

يولي «بو فيصل» للقضايا البيئية أهمية كبيرة فهو شديد الحرص على الحصول على التراخيص البيئية للمشاريع التي تقيمها الشركة إضافة إلى التزام مصانعه الثلاثة بكافة الاشتراطات البيئية المنصوص عليها في القوانين المحلية والدولية.

كما حرص على رعاية فعاليات معرض «الشهر البيئي» ، والذي أعلن خلاله عن تخصيص شركته جزءا كبيرا من ميزانيتها لاستيراد أجهزة ومعدات متطورة في صناعة الحديد والصلب بنحو 45 مليون دولار لتلافي أي تأثير سلبي على البيئة.

>> وقفة بطل

اعتاد على الوقوف مع أشقائه من الدول الخليجية ، ففي الوقت الذي كانت تحتاج فيه السعودية إلى كميات كبيرة من حديد التسليح ، استطاع أن يلبي احتياجات السوق السعودية من تلك المادة عبر توفير طلبات مقدارها 100 ألف طن مؤكداً على قدرة الشركة على رفع حجم صادراتها للسعودية بأية كمية يحتاجها السوق السعودي.

وفي ذلك الوقت ، وجه رسالة صريحة إلى مصانع حديد التسليح في دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة أن تقوم مصانعها بتغطية احتياجات كافة الأسواق الخليجية من حديد التسليح بدلاً من استيراد هذا المنتج من دول أخرى.

الإخلاص والتفاني والدقة شعاراته في العمل

مستعد لمشاركة بلاده في خطة التنمية بنحو 1.2 مليون طن من الحديد

تملك الشركة أحدث معدات صديقة للبيئة ب 45 مليون دولار

وعد بتغطية جزء من احتياجات السوق السعودي من الحديد فوفى بوعده

أصحاب المشاريع لا يستغنون عن التمويل
والمصارف تعظم أرباحها بالاقراض

الصناعة والبنوك .. مصير مشترك

يبقى دور البنوك العامة والمتخصصة في دعم الصناعة دورا هاما ،فهو العماد لقيام الصناعات الحديثة والمتينة التي تعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير لأنه الطريقة الأساسية للسمو بالصناعة إلى مصاف الدول الكبرى. ويحتل البنك مكانة هامة في الاقتصاد بكافة قطاعاته لاسيما الصناعة،التي لا يمكنها الاستغناء بأي حال من الأحوال عن المصارف،التي تلعب دور الوسيط بين المنتجين والمستهلكين،فدور البنوك كوسيط مالي هو عمل ديناميكي، تتحول من خلاله الأموال السائلة إلى اموال جامدة مع ضمان تسديد أصحابها لتتحول مرة أخرى إلى أموال سائلة وهكذا دواليك. وإذا كانت البنوك هي الممول للأموال فإن دورها كوسيط يسمح لها بفرض وضع قيادي أمام المؤسسات،وقد يتعدى البنك وظيفته البسيطة كمقرض للأموال ليقوم بتقديم خدمات للمؤسسات مثل تقديم النصائح والاستثمارات للمؤسسة ابتداء من المساعدة المباشرة لمتخذي القرار إلى تكوين العمال المهتمين بهذا المجال،وتقديم الخدمات المختلفة كنماذج التنبؤ، اختيار الاستثمارات، تسيير الخزينة، الدراسات القطاعية والمعلومات التجارية .

والأهم في عمل البنوك هو قيامها بتمويل التجارة الدولية عن طريق التسوية المالية، وتقديم ائتمانات تخص ميدان التجارة الدولية سواء للمصدر أو المستورد. وفيما يلي عرض لدراسة مهمة حول دور البنوك في الصناعة للباحث دوة محمد:

>> البنوك والصناعة

من بين الخدمات التي تقدمها البنوك للإقتصاد المحلي، تمويل المشاريع الصناعية و التجارية، فأصحاب المشاريع الصناعية مضطرون إلى البحث عن سبل جيدة للتمويل خاصة طويل الأجل و بأقل تكلفة ممكنة. أما البنوك من جهتها فهي تبحث عن تعظيم الأرباح عن طريق الإقراض مما جعل بعض البنوك تتخصص في قطاعات معينة .

>> دور البنوك في الاقتصاد الوطني

إن اهم الأدوار والمهام التي تقوم بها البنوك هي :

• تقديم القروض اللازمة لتمويل أنشطة شراء السلع والمواد الأولية وعمليات التجارة الخارجية وكذا نشاطات الاستثمار (إقامة مباني، إنشاءات، شراء الأجهزة والمعدات وغيرها) ،وهذه الأخيرة (الاستثمارات) تؤدي إلى زيادة إنتاجية المواد المتاحة، خلق وتراكم ثروات جديدة ،وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق الرقي والازدهار في المجتمع.

جمع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار، وهذا معناه أن البنوك تبحث على مختلف الطرق المؤدية إلى جمع الادخار سواء من ناحية الأفراد أو المؤسسات، والادخار هو تنازل عن الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار.

فإذا كان للأفراد أو المؤسسات فائض مالي كان بإمكانهم إيداعه لدى البنوك والحصول على عائد يكون في شكل فوائد أو أرباح رأسمالية، وهذا يبرز دور البنوك في تسيير السياسة النقدية فإذا زادت حاجة المقترضين زاد معدل الفائدة لتحفيز المدخرين على زيادة مدخراتهم عن طريق التقليل من الاستهلاك والعكس صحيح.

• خلق وسائل الدفع وأداء الالتزامات كالعملات النقدية، الشيكات ووسائل الدفع الأخرى.

هذا وقد عرفت وسائل الدفع تطورا كبيرا أدى على ظهور العديد منها : كنظام السحب والدفع عن طريق الأجهزة الإلكترونية والآلية، الشيء الذي ساهم في تبسيط وتوسيع وزيادة المبادلات.

>> علاقة البنوك بالمؤسسات الاقتصادية

يحتل البنك مكانة هامة بالنسبة للمؤسسات فبالإضافة إلى دوره الرئيسي الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني، فهو أولا وقبل كل شيء وسيط ممتاز بين مالكي ومستهلكي الأموال ولكن على عكس هذا المفهوم السطحي الذي يقترب إلى الوصاية فإن دور البنوك كوسيط مالي هو عمل ديناميكي، تتحول من خلاله الأموال السائلة إلى اموال جامدة مع ضمان تسديد أصحابها لتتحول مرة أخرى إلى أموال سائلة وهكذا دواليك.

وإذا كانت البنوك هي الممون للأموال فإن دورها كوسيط يسمح لها بفرض وضع قيادي أمام المؤسسات، أما إذا كان البنك يملك أسهما في المؤسسة فإن دوره لا يقتصر على تقديم الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها، وإنما يتعداه إلى أبعد من ذلك سعيا لتنميتها العمومية والخاصة، الأموال اللازمة لعملها وتنميتها من خلال عملية الاستثمار، متحملا النتائج المحققة سواء كانت ربحا أو خسارة.

بالإضافة إلى ما سبق فقد يتعدى البنك وظيفته البسيطة كمقرض للأموال ليقوم بتقديم خدمات للمؤسسات، وذلك من خلال تجربته في ميدان التسيير المالي، وأهم هذه الخدمات :

• تقديم النصائح والاستثمارات للمؤسسة ابتداء من المساعدة المباشرة لمتخذي القرار إلى تكوين العمال المهتمين بهذا المجال.

• تقديم الخدمات المختلفة كنماذج التنبؤ، اختيار الاستثمارات، تسيير الخزينة، الدراسات القطاعية والمعلومات التجارية .... إلخ.

>> عمليات البنوك

أ – عمليات الائتمان بالضمان

يقوم البنك بتقديم ضمانات وكفالات للزبون بتحميله المسؤولية عند عجز الزبون عن سديد معاملاته، ويكون ذلك حينما تطلب إدارة الضرائب أو الجمارك تسديد بعض الالتزامات من طرف الأفراد وهنا يستلزم

من المتعاملين ضمانات من بنوكها بقدرتها المالية واستعداد البنك لمساعدتها.

ب – عمليات الائتمان بالمقابل

يقدم البنك التجاري ائتمانات مشروطة بمقابل ويكون هذا الأخير ضمانا شخصيا أو عينيا.

جـ - الاستثمارات

يمنح البنك للزبون قروضا طويلة ومتوسطة الأجل تكون عادة مدتها لا تقل عن سنتين.

د – إئتمان التجارة الدولية

نظرا لتطور التعليمات الدولية والتبادلات بين الدول والشركاء، ظهرت الحاجة إلى تمويل التجارة الدولية أين برزت البنوك التجارية في هذا المجال عن طريق التسوية المالية، وتقديم ائتمانات تخص ميدان التجارة الدولية سواء للمصدر أو المستورد، فالمصدر يحتاج للتمويل لتأمين السلع المصدرة وأمن وضمانات استرداد قيمة البضاعة وتحصيل حقوقه من المستورد لا يجب أن يوفي بالتزاماته إلا حين التزام المصدر بتنفيذ عقد البيع.

هـ - خدمات ملحقة

إضافة إلى عمليات وخدمات البنوك التجارية الرئيسية هناك خدمات ملحقة ومختلفة كإصدار الأسهم والسندات للشركات، عمليات الصرف الأجنبي، تأجير المخازن، صرف أجور العمال ومرتباتهم، تحصيل الشيكات والكمبيالات وتسيير حسابات الأفراد وتسديد الديون .... إلخ .

تمويل الصناعة عن طريق البنوك العامة والمتخصصة

تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة أهم منشأة مالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية. وهذا ما يجعل مختلف المؤسسات الصناعية، تلجأ لهذا النوع من التمويل الذي يشمل عدة طرق نحاول استعراضها فيما يلي:

1 – سوق المال وسوق النقد

يتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوق المال وسوق النقد فتحصل المؤسسات الصناعية على احتياجاتها التمويلية المتوسطة والطويلة الأجل عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات وأذنات وعقود وقروض، ويقوم بهذه المهمة البنوك المتخصصة (بنوك التنمية الصناعية) وهيئات التأمين والادخار وبنوك الاستثمار، ويتم هذا في حالات عديدة بالتعاون مع البنوك التجارية التي كثيرا ما يعهد إليها بالإشراف على إصدار السندات وتسويقها، أما القروض والتسهيلات قصيرة الأجل فتتم عن طريق سوق النقد حيث تقوم البنوك التجارية وبنوك الخصم والقبول بأشكالها المختلفة بهذه المهمة، ومع ذلك فكثيرا ما تقدم البنوك التجارية قروضا متوسطة الأجل وكما تقدم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار قروضا قصيرة الأجل.

>> البنوك العامة

تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية بأشكالها المختلفة من أهم الطرق المستعملة لتمويل الصناعة والقطاع الصناعي من طرف البنوك العامة، وذلك من خلال القروض قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل.

وتتمثل القروض قصيرة الأجل في خصم الأوراق التجارية، قروض بضمانات عينية، قروض بضمانات عقود التوريد، فتح الاعتمادات المستندية، قروض بضمانات شخصية أو دون ضمانات، كما تقوم بإصدار خطابات الضمان.

أما فيما يتعلق بالقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل فإنها تقوم بها في الحدود الآمنة والتي لا تؤثر على سلامة وأمن الودائع بها، وتتمثل في قروض وإسهامات في مشروعات صناعية توفر لها سبل النجاح.

>> البنوك المتخصصة

أ – البنوك الصناعية : تقدم القروض متوسطة وطويلة الأجل اللازمة لإقامة المباني والمنابر والمستودعات وكذلك لشراء الآلات ومعدات الإنتاج، كما أنها تقدم قروض قصيرة الأجل التي تستخدم في عملية التشغيل مثل : شراء مستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتبات ومصاريف التسويق والإعلان وغيرها.

وتتمثل قروض البنوك الصناعية في :

- القروض الخاصة بتمويل الأصول الثابتة وتتراوح مدتها بين ثلاثة وعشرة أعوام.
- التسهيلات الخاصة بتمويل عمليات تصدير المنتجات تامة الصنع تتراوح بين العام وثلاث أعوام.
- التسهيلات الخاصة بتمويل مستلزمات الإنتاج، ومصاريف التشغيل والتي عادة لا تتجاوز العام. وتقدم البنوك الصناعية القروض المتوسطة وطويلة الأجل مقابل ضمانات عينية (الرهن العقاري والرهن التجاري).

وكثيرا ما تراعي البنوك الصناعية أوضاع الصناعات الصغيرة من نواحي أسعار الفائدة والضمانات، كذلك كثيرا ما تقدم لها المشورة والنصح، وتقوم بإجراء دراسات الجدوى لها دون مقابل أو بمقابل رمزي.

وتعتمد البنوك الصناعية أساسا، شأنها شأن البنوك العقارية على مواردها الذاتية (حقوق الملكية) وعلى ما تحصل عليه من المنشآت المالية كالبنوك المركزية والبنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق الادخار، كما أنها كثيرا ما تطرح السندات طويلة الأجل للاكتتاب العام.

ب – بنوك الاستثمار وبنوك التنمية

والتي تقوم بتمويل المشروعات إما عن طريق الإسهام في رؤوس أموالها أو في منحها القروض متوسطة وطويلة الأجل إضافة على ذلك تقوم بنوك الاستثمار بتقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لتمويل مصاريف التشغيل الصناعي وعقود التصدير وغيرها، وتستمد بنوك الاستثمار الأموال التي توظفها في منح القروض من مواردها الذاتية ومما تحصل عليه من قروض من البنك المركزي بضمان الحكومة وما تصدره من سندات تطرح للاكتتاب في السوق المالي.

>> نقص التمويل الصناعي وكيفية إنعاشه

الأسباب.. يعود نقص التمويل الصناعي لأسباب عدة أهمها ما يلي:

1 – غياب سياسة فعالة في المؤسسات الصناعية والتي تستطيع أن تواكب التوسع.

2 – ضعف المراقبة ومتابعة صرف القروض في مجالات فعالة تعود بربح يفوق الفوائد المترتبة على القروض.

3– استعمال القروض قصيرة الأجل في مشاريع طويلة المدى.

4– استعمال تقنيات بسيطة في الإنتاج الصناعي مما يؤدي الى قلة الإنتاج.

-5 عزوف البنوك نفسها عن القيام بمهمتها الأساسية كممول للأنشطة الاقتصادية وهو السبب الأكثر شيوعا في الكويت

الحلول

- استعمال القروض في مشاريع صناعية قصيرة المدى حتى يتم استرجاع مبالغ القروض في آجال قصيرة.
- مواكبة التطورات التي يعرفها النشاط الاقتصادي.
- التسيير المحكم للمؤسسات الصناعية.
- التحفيز الحكومي للبنوك على الاستمرار في تمويل المؤسسات الصناعية.

المخيزيم:البنك يضع قطاع خدمات التجزئة المصرفية في مقدمة أولوياته

«ستاندرد أند بورز» تثبت تصنيف «بيتك» عند A-/A-2

فهد المخيزيم

أكدت وكالة التصنيف العالمية ستاندرد أند بورز Standard&Poor's التصنيف الائتماني لبيت التمويل الكويتي «بيتك» عند A-/A-2 للمدى القصير والطويل على التوالي،مع الاحتفاظ بالنظرة المستقبلية، مشيرة إلى الموقع المهم الذي يحتله في السوق،وما يتمتع به من مستويات ملائمة من السيولة والإيرادات بالإضافة إلى معدل كفاية رأس المال.

وذكرت الوكالة انه بعد المراجعة،فإنها تثبت تصنيفها الائتماني«لبيتك»وفق المستويات السابقة،مؤكدة أن «بيتك» بنك مهم للغاية في الكويت،وأن جهود الحكومة-التي تساهم فيه بحصة كبيرة- ومساندتها بقوة للقطاع المصرفي مستمرة .

وفي تعليق على تقرير الوكالة، قال مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي م. فهد خالد المخيزيم، إنه على المستوى المحلي وفي ظل الظروف الراهنة يعتبر هذا التصنيف الائتماني جيدا، ويؤكد نجاح خطط واستراتيجيات العمل والجهود التي تبذل في المجالات كافة، للتعامل مع تطورات الأسواق ومستجدات الأوضاع الاقتصادية،بكل مهنية والتزام بالمعايير والضوابط والنظم، سواء منها ما يتعلق بالجهات الرقابية والقواعد والأسس الشرعية التي يوليها «بيتك» أهمية مطلقة، في ظل السعي الدائم لتحقيق أفضل العوائد وتقديم الخدمات والمنتجات المتميزة للعملاء،وخدمة الاقتصاد الوطني.

ونوه المخيزيم إلى تميز «بيتك» في قطاع خدمات التجزئة المصرفية الذي يمثل قطاعا هاما في السوق الكويتي حاليا ويشهد منافسة متزايدة بين البنوك، مؤكدا أن البنك يضع هذا القطاع في مقدمة أولوياته لمواصلة تطوير حجم أعماله وإيراداته وخدمة مصالح عملائه،حيث يستحوذ على الحصة الأكبر في مجال البطاقات المصرفية وتمويل الأفراد وخدمات السيدات وغيرها،مشيرا إلى الحرص الدائم على الإطار الشرعي الذي تنطلق منه كافة خدماته ومنتجاته ومعاملاته وتفعيله لشعار الأمان والاطمئنان،الأمر الذي جعله عند ثقة عملائه دائما،إضافة إلى الحرص على الابتكار والأسبقية في طرح الخدمات والمنتجات.

وقال إن شعار «العالم بيتك» الذي يعبر عن المدى الذي يضعه البنك لتوسعاته الخارجية المستهدفة خدمة لعملائه ومساهميه، يتحقق بشكل متواصل، ويتجاح كبير من خلال بنوك المجموعة المنتشرة في 3 قارات،والتي تحظى خدماتها ومنتجاتها بقبول ودعم واسعين،على مستوى الأسواق المحلية التي تعمل فيها،والأسواق المجاورة،مما يجعل فرص التوسع أمامها دائمة وكبيرة،مشيرا إلى أن هذه البنوك أصبحت تساهم بشكل كبير في اجمالي الأرباح المحققة،حيث بلغت مساهمتها وفق اخر ميزانية نحو 40 ٪ من الإيرادات.

نجاح كبير لبرنامج «بيتك» لمرضى السكر على «الايفون»

يحقق البرنامج الذي أطلقه بيت التمويل الكويتي«بيتك»على هواتف «أيفون» الموجه إلى مرضى السكر والمهتمين، نجاحا كبيرا وإقبالا متزايدا، يتضح في أعداد الذين يقبلون على تنزيل البرنامج المطروح باللغة العربية والانجليزية وبشكل مجاني، إذ يصل عددهم يوميا إلى أكثر من 100 شخص، بالإضافة إلى عبارات الإشادة والثناء والتقدير التي يوجهها المستخدمون إلى «بيتك» تقديرا للمزايا العديدة التي يقدمها البرنامج لمرضى السكر، وكونه مبادرة غير مسبوقة من أي بنك، تجاه توفير وسيلة سريعة وتقنية متطورة،محملة بمزايا وخدمات تساعد المرضى بشكل سهل وايجابي. ويتضمن البرنامج معلومات ونصائح بالإضافة إلى تطبيقات مهمة ومفيدة للمرضى،وجاء إطلاقه تأكيدا لحرص «بيتك» على تفعيل دوره الاجتماعي لخدمة القضايا المهمة، ومنها مواجهة مرض السكر بتوعية المرضى وعموم الجمهور،نظرا للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للمرض،التي تؤثر على قدرات المجتمع،فتحدمن طاقات أبنائه، وتستلزم الصرف على برامج العلاج والوقاية.

ويتيح البرنامج الذي يعد الأول من حيث الإصدار بين البنوك والشركات المحلية، ويمكن تحميله مجانا على «الايفون» من خلال الدخول على App store وكتابة kfh ،واسم البرنامج Diabetes Aid، معلومات مهمة مفيدة ومحدثة عن مرض السكر وطرق التعامل معه وكذلك نصائح للمرضى وعرض لبعض الأطعمة والوجبات المناسبة والتي لا تؤثر على صحة المريض وهي من الوجبات المتداولة العادية لكن يتم تحضيرها بطريقة مناسبة للمرضى.

« الدولي» يكرم الراحل أحمد بزيع الياسين

كـرم بنك الكويـت الدولي الرئيس السـابق لهيئـة الفتـوى والرقابـة الشـرعية فـي « الدولـي» الراحـل فضيلة الشـيخ أحمد بزيع الياسـين رحمه الله، وذلك خلال حفل افتتاح المؤتمـر الفقهي الرابع للمؤسسـات المالية الاسلامية الذي اقيم مؤخرا.

وقام مقرر هيئة الفتوى والرقابة الشـرعية في بنـك الكويت الدولي الدكتور عبد العزيز القصـار بتقديم هذا التكريـم لنجل الفقيد باسـم « الدولـي» ، تقديـرا ووفاءا للشـيخ الجليل يرحمه الله على ماقدمه فضيلته من جهد وعطاء فكري وشرعي على مدى سنوات من عمـره ، خـدم خلالها العمـل المصرفي والمالـي الإسـلامي، ومسـاهماته الجليلـة في مشـروع تحول بنك الكويـت الدولي من بنك تقليدي متخصـص في العقار إلى بنك شامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

وأشـاد «الدولي» بالجهود المخلصة والخبرة الواسـعة لفقيـد الكويت الشـيخ أحمد بزيع الياسين، مشـيرا إلى ما تمتع به الراحل من إسـتنارة فكريـة علـى مدى سـنوات طويلة وخبـرة اقتصاديـة ودراية واسـعة بالجوانب الفقهية للعمل المصرفي، الأمر الذي أسهم في تنمية وتطوير العمل المالي الاسلامي.

الراحل فضيلة الشيخ أحمد بزيع الياسين

..وبيتك يطلق اسم الياسين على القاعة المصرفية في المقر الرئيسي

أعلـن رئيـس مجلـس إدارة بيـت التمويـل الكويتي «بيتك» سـمير يعقوب النفيسى انه تقرر تسـمية القاعـة المصرفية الرئيسـية للبنك،الموجودة في المقر الرئيسـي،والتي يجـرى فيها معظم العمليات وأهمها، بإسـم الشـيخ المرحوم احمد بزيع الياسين، تقديرا لـدور الفقيـد وجهوده فـي إنشـاء» بيتك» وإنجـاح مسـيرته على مدى سـنوات عديدة قضاهـا رئيسـا لمجلـس الإدارة،ورئيسـا لجلسـات هيئـة الفتوى والرقابة الشـرعية، بجانب مسـاهماته العديدة في إنشاء العديد مـن البنوك الإسـلامية في الكويـت والعالم والمشاركة في تحويل بنوك تقليدية للعمل وفق الشريعة الإسلامية.

وأوضح النفيسـى في تصريـح صحفي بأن القاعة الجاري تطويرها الآن، ستسـمى بعد افتتاحها رسـميا، بإسـم فقيد العمل المالي الاسـلامى ورائد الصيرفة الإسـلامية احمد بزيع الياسـين، الذي قـدم من الجهد والعمل والإخلاص، ما جعل فكرة البنوك الإسـلامية تصبح واقعا ملموسا،بعد أن ان كانت أمنيات وأفكار،وظـل يعمل بدأب لتعظيـم التجربة والمحافظة على نجاحها وتطوير أدائها،حيث جمع-يرحمـه الله- بيـن المعرفة الشـرعية والخبـرة المهنيـة واسـتعان بالكفـاءات والقـدرات البشـرية المتميـزة التـي جعلت من «بيتك» مركـزا مهما لتخريـج الكفاءات والقـدرات المتميـزة فـي صناعـة الخدمات الماليـة الإسـلامية، خاصـة مـن العنصـر الوطني، فأصبـح «بيتك» يوصف عن جداره بأنه هارفارد البنوك الإسلامية،داعيا المولى عـز وجـل أن يجعـل مـا قدمـه الفقيـد في ميـزان حسـناته،وأن يثيبـه على مـا أضافه للاقتصاد الوطني والاسلامى من مساهمات متعددة،جعلت من الكويت عاصمة الصيرفة الإسلامية في المنطقة والعالم .

أفضل مؤسسة في مجال علاقات المستثمرين للعام الثاني على التوالي

«الوطني» أفضل بنك في الشرق الأوسط والأعلى تصنيفا

احتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى تصنيف ائتماني بين كافة بنوك الشرق الأوسط بإجماع كافة وكالات التصنيف العالمية من جهة، ومتوجا كأفضل بنك في الشرق الأوسط بإجماع عالمي غير مسبوق للعام الثاني على التوالي من كبرى المؤسسات العالمية من جهة ثانية.

وقد احتفظ البنك الوطني بتصنيفاته الائتمانية الأعلى بين كافة بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا بعدما ثبتت أكبر ثلاث وكالات تصنيف ائتماني في العالم «موديز» وفيتش» و«ستاندرد أند بورز» تصنيفات الوطني في الأجل الطويل عند «Aa3» و«AA-» و«A+» على التوالي، فيما أجمعت ثلاثتها على النظرة المستقبلية المستقرة للبنك. وفيما تقوم هذه الوكالات بمراجعة تصنيفات البنوك العالمية، فقد أجمعت ثلاثتها على أن تصنيفات الوطني تعكس قوة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة وريادته في السوق المحلي، بالإضافة إلى رسملته القوية واستقرار جهاز إدارته وسمعته الممتازة. و يحظى الوطني بإجماع عالمي غير مسبوق على اختياره أفضل بنك في الشرق الأوسط من قبل «ذي بانكر» و«يوروماني» و«جلوبال فاينانس»، وهو ما لم يسبق لأي مؤسسة مالية أن حققته في عامين متتاليين. كما أكد الوطني خلال 2011 موقعه في قائمة «جلوبل فاينانس» لأكثر 50 بنكا أمانا في العالم للعام الرابع على التوالي.كما أكد موقعه كأفضل بنك في تمويل التجارة في الكويت للعام الرابع على التوالي. وللعام الثاني على التوالي، فاز بنك الكويت الوطني بجائزة أفضل مؤسسة في مجال علاقات المستثمرين في الكويت وذلك تقديرا لاعتماده أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال وأعلى درجات الشفافية والحوكمة. وينفرد الوطني على مستوى البنوك الخليجية بأكبر شبكة فروع خارجية ومكاتب تمثيل وشركات تابعة متواجدة في أهم عواصم المال والأعمال حول العالم. كما يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الكويت مع تجاوز عدد أجهزة السحب الآلي التابعة له الـ200 جهاز موزعة في كافة أنحاء الكويت، وتواجده عبر أكثر من 6000 نقطة بيع في البلاد، بالإضافة إلى شبكة فروعه المحلية البالغة 68 فرعا.

المقر الرئيسي لبنك الكويت الوطني

بنك الخليج يعتني بصحة موظفيه لرفع كفاءتهم في العمل

في إطار جهوده المستمرة للحفاظ على صحة وسلامة الموظفين، قدم بنك الخليج، بالتعاون مع انترناشونال كلينك ، لقاح الإنفلونزا مجانا لجميع موظفيه. فمع موسم الإنفلونزا حرص بنك الخليج على القيام بهذه المبادرة لتزويد موظفيه بالوقاية اللازمة. ويقوم بنك الخليج بهذه المبادرة سنويا إضافة إلى غيرها من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز بيئة العمل.

وهكذا ، يحقق بنك الخليج الفائدة للبنك وجميع عملائه على السواء ، حيث يعمل الموظفون بفعالية وكفاءة أكبر عندما يكونون أصحاء. ويحرص بنك الخليج على صحة موظفيه ويسعى دوماً إلى توفير بيئة عمل آمنة وصحية لجميع موظفيه، مما يعكس التزامه بتوفير أفضل خدمة ممكنة لعملائه.

أحد موظفي بنك الخليج يتلقى التطعيم

لعرض أبرز خدماته ومنتجاته حسب أحكام الشريعة

جولة لـ «بوبيان» في الشركات والمصانع

في اطار خططه نحو المزيد من التواصل مع عملاءه تواجد موظفو بنك بوبيان مؤخرا في مقر شركة صناعة الكيماويات البترولية الرئيسي والمصنع معا وذلك لاول مرة حيث قاموا باستعراض ابرز الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك لمختلف شرائح المجتمع حسب احكام الشريعة الاسلامية .

وقال البنك في بيان صحافي ان تواجد البنك في مقر الشركة ومصنعها يعتبر استمرارا لالتزام البنك بالتواصل مع مختلف الهيئات والجهات والشركات الحكومية والخاصة مؤكدا ان مثل هذه الزيارات التعريفية تزيد من تواصل البنك مع مختلف فئات وشرائح المجتمع .

واضاف ان هذه المشاركة الهامة جاءت من خلال التواصل مع الشركة عن طريق وحدة الشركات الحكومية وشبه الحكومية التابعة للمجموعة المصرفية للشركات والخزانة في البنك وهي الوحدة التي تم انشاؤها حديثا لتعزيز العلاقة بين البنك والقطاع الحكومي الذي يعتبر من اهم القطاعات التي يستهدف البنك تقديم خدماته لها .

وخلال فترة تواجدهم قام موظفو البنك بشرح كافة الامور المتعلقة بحساب البلاتينيوم والذي يعتبر من اهم وابرز خدمات البنك كونه يمنح عملاؤه مجموعة من المزايا من بينها وجود مسؤول حسابات شخصي لخدمة العميل والحصول على بطاقات بلاتينيوم المميزة سواء بطاقة السحب الآلي ATM أو بطاقة فيزا بلاتينيوم الائتمانية بحد ائتماني تنافسي معفاة من رسوم الإصدار للعام الأول وبطاقة برايورتي باس التي تؤهل الدخول لأكثر من 600 قاعة كبار الزوار في مطارات العالم، كما يوفر الحساب تأمين ضد مخاطر السفر بما في ذلك التامين الصحي، خدمة ايقاف السيارات، خدمة المساعدة الشخصية و خصومات و عروض مميزة لدى العديد من المحلات و المطاعم و الفنادق الفخمة المحلية و العالمية.بالإضافة إلى إمكانية الحصول على بطاقة ائتمانية إضافية لأحد أفراد العائلة.

كما استعرض موظفو البنك ايضا مجموعة مميزة من الخدمات الشخصية التمويلية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن أهمها أدوات التمويل الإسلامية المتعددة التي تمنح العميل كافة احتياجاته المختلفة سواء كانت مواد إنشائية أو أثاث وهي التي تتيح للعميل فرصة تصميم وبناء منزل أحلامه بطريقته الخاصة بالإضافة إلى أنواع التمويل الأخرى التي تلبي كافة احتياجات عملائنا المختلفة سواء كانت سيارات، قوارب و معدات بحرية أو اليكترونيات.

احدى فروع بوبيان

برقان يقدم خصومات لعملاء «بريمبير» بالتعاون مع الشيراتون والفوربوينتس

بقدم بنك برقان خصم حصري لعملاء خدمات بريمبير المصرفية لدى البنك يبلغ 10٪ على جميع مطاعم ومقاهي فندق شيراتون الكويت وفوربوينتس شيراتون الكويت . ويأتي هذا التعاون ضمن العروض الجديدة التي يوفرها البنك لعملائه . و يحصل جميع حاملي بطاقات فيزا بلاتينوم من بنك برقان على خصم فوري على اجمالي فواتيرهم عند زيارة أحد مطاعم فندق شيراتون كمطعم الحمراء، ريكاردو، شهريار، الطربوش، بخاري، و والمقهى الإنجليزي في فرعيه في فندق الشيراتون ومجمع الأفنيوز ومطعم السيف في فندق فوربوينتس شيراتون الكويت ويستمر هذا العرض حتى أكتوبر 2012. و قالت حنين الرميحي، رئيس وحدة التسويق في بنك برقان: «من شأن هذه الشراكة الجديدة أن تقدم المزيد من القيم المضافة لعملائنا في خدمات بريمبير المصرفية. ويلتزم بنك برقان بتعزيز التجربة المصرفية لعملائه في كل مرة يستخدمون فيها بطاقاتهم المصرفية حيث ينعمون بمزايا متجددة وخصومات كبيرة وذلك من خلال عدد متزايد من المؤسسات والمحلات التجارية في الكويت».

مقر بنك برقان